

**الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية**



**وزارة التعليم العالي والبحث العلمي**

**جامعة قاصي مرباع**



**كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير**

**قسم علوم التسيير**

**مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبة**

**تخصص مالية مؤسسة**

**التمويل البنكي للمشاريع الاستثمارية في ظل المخاطرة  
دراسة حالة القرض الشعبي الجزائري وبنك الجزائر الخارجي  
(وكالتي ورقته)  
(2004-2015)**

**إعداد الطالبة:**

**رحموني سميرة**

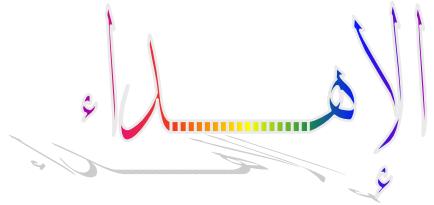
**لجنة المناقشة:**

**الأستاذ رئيس**

**الدكتور: شري محمد الأمين مشرفا**

**الدكتور مناقشا**

**السنة الجامعية 2011/2012**



بسم الله الرحمن الرحيم :

"ربِّ أَوْزَعْنِي أَنْ أَشْكُرْ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَهُ عَلَيَّ وَعَلَىٰ وَالَّذِي وَأَنْ أَعْمَلْ حَالَمَا تَرَعَاهُ  
وَأَدْهَنَنِي

بِرَحْمَةِ رَبِّكَ فِي مَوَادِكَ الصَّالِحَيْنَ . صَدَقَ اللَّهُ الْعَظِيمُ، سُورَةُ النَّفَلِ، الْآيَةُ 19

إِلَيْكَ أَنْارَتْ بِنُورِ حَبَّهَا الْمَدْفَقْ وَحَنَانَهَا الْفَيَاضْ دَرَبَ حَيَاتِي، زَهْرَةَ قَلْبِي إِذْ جَمَعَتْ الزَّهْرَ فَلَنْ  
أَسْمَ إِلَّا عَبِيرَهَا، وَالَّتِي لَوْ جَمَعَتْ كُلَّ وَرَدٍ وَكَوْزٍ الْعَالَمُ هَدِيَّهُ لَهَا لَمَا وَفِيتَهَا حَقَّهَا، قَرْةَ عَيْنِي وَحِبْبَتِي  
أُمِّي الْغَالِيَةُ حَفَظَهَا اللَّهُ.

إِلَيْكَ الْغَالِيَ الَّذِي أَفْنَى مِنْ عُمْرِهِ السَّنَيْنِ لَنْصَلْ لَهُذَا الْمَسْتَوِيِّ، مَثْلِي الْأَعْلَى الَّذِي يَهُوَ عَلَيْ مَصَاعِبِي  
وَيَغْرِنِي بِجَنَانِهِ وَعَطْفِهِ وَدَعْمِهِ، أَبِي الْعَزِيزِ حَفَظَهَا اللَّهُ.

إِلَى الَّذِينَ تَرَعَّتْ بَيْنَهُمْ وَكَبَرْتْ عَلَى مَحْبَبِهِمْ وَكَانُوا لِنُورِ عَيْنِي إِخْوَتِي وَأَخْوَاتِي  
إِلَى الْكُلِّ الَّذِي جَمَعَنِي بِهِمِ الصَّدَاقَةُ وَالْمُحْبَةُ، إِلَى الْكُلِّ مِنْ نَسِيَّهُمْ قَلْبِي وَلَمْ يَنْسَاهُمْ قَلْبِي  
أَهْدَى عَلَيْهِ هَذَا ...



أولاً وقبل كل شيء أشكر الله عز وجل على توفيقه لإنجاز هذا العمل، ولهذا أتقدم

بحزيل الشكر والتقدير إلى الأستاذ المشرف : "الدكتور شربل محمد الأمين"

على تقديميه يد العوز والمساعدة والذي لم يدخل على تقييمهاه ونصائحه القيمة

وارشاداته السديدة، كما لا أنسى تقديم خالص احترامي إلى كل من ساهم في

إنجاز هذا البحث وأخص بالذكر عمال بنك الجزائر الخارجي وعمال القرض

الشعبي الجزائري كما أشكر كل أستاذ في جميع الأطوار الدراسية، وإلى كل عمال

المكتبة الجامعية.

## ملخص الدراسة :

يعتبر كل من التمويل والبنوك حلبات أساسية في بناء اقتصاد أي بلد، ولا يمكن لإحداهم أن تؤدي المهام التي أوجدت من أجلها دون وجود الخلية الأخرى، فالتمويل الخارجي يستمد فاعليته من البنوك بصفة خاصة، وذلك بتقديم القروض بمختلف أنواعها.

من خلال هذا البحث، حاولنا إلقاء الضوء على أكثر من تقنية تساعد البنوك على اتخاذ القرار المناسب في قضية تمويل المشاريع الاستثمارية وتقليل المخاطر إلى أقصى حد لها، حيث حاولنا عرض أهم الأدوات التي يستعملها البنك على الدقة في المفاضلة والاختيار بين المشاريع كدراسات الجدوى ، والتحليل المالي بغرض اتخاذ قرار التمويل من عدمه.

لكن تبقى هذه المعايير مكملاً لبعضها، لأنه من الممكن أن يظهر هناك تباين في النتائج و بالتالي عدم التحكم في المخاطر الناجمة عن عملية التمويل.

ولهذا الغرض قمنا بدراسة ميدانية في كل من بنك الجزائرى الخارجى والقرض الشعبي الجزائري بغرض معرفة ما مدى تطبيق هذه البنوك لهذه التقنيات التي تكون سبب في عدم قبول البنك تمويلها مشروع ما وذلك لتفادى مخاطر قد تسبب في فقدان الثقة في العملاء أو إلى إفلاسه.

الكلمات المفتاحية : التمويل، دراسات الجدوى، التحليل المالي، مخاطر الائتمان.

## **Résumé :**

La Banque et La financement c'est la base de développer l'économie d'un pays, Le financement externe tire son efficacité aux banques en particulier en proposant des prêts de divers types.

Grâce à cette recherche, nous avons essayé de faire la lumière sur plus de la technologie qui aide les banques à prendre la décision appropriée dans le cas des Financement des projets d'investissement et réduire les risques à la limite maximale, lorsque nous avons essayé d'afficher les outils les plus importants utilisés par la Banque dans la différenciation et la sélection des projets par exemple études de cas de la faisabilité et l'analyse financière pour décider le financement ou non .

Mais ces normes restent complémentaires, Parce qu'il est possible de montrer qu'il existe des variations dans les résultats et n'a donc pas maîtriser les risques résultant du processus de financement.

Pour cela, nous avons étudié la matière dans chaque de la Banque du (CPA) et (BEA) pour voir comment l'application de ces banques à ces techniques qui sont la raison de ne pas accepter la Banque a financé un projet pour éviter les risques que peut entraîner une perte de confiance dans le client ou à la faillite.

**Mots-clés:** le financement, les études de faisabilité, analyse financière, Le risque de crédit.

## الفهرس

I	.....	الإهداء .....
II	.....	الشكر .....
III	.....	ملخص البحث.....
V	.....	قائمة المحتويات.....
V III	.....	قائمة الجداول.....
IX	.....	قائمة الأشكال البيانية.....
X	.....	قائمة الملحق .....
أ	.....	مقدمة عامة .....
<b>الفصل الأول : دراسات الجدوى الاقتصادية وطرق تقييم المشروعات الاستثمارية</b>		
2	.....	تمهيد الفصل الأول.....
3	.....	المبحث الأول: مدخل حول المشاريع الاستثمارية ودراسات الجدوى.....
3	.....	المطلب الأول: مفاهيم عامة حول المشاريع الاستثمارية و خصائصها.....
4	.....	المطلب الثاني: أنواع المشاريع الاستثمارية وأهدافها .....
6	.....	المطلب الثالث : تعريف دراسات الجدوى و مجالات تطبيقها.....
8	.....	المبحث الثاني : مراحل دراسات الجدوى.....
8	.....	المطلب الأول : دراسة الجدوى الأولية.....
9	.....	المطلب الثاني : الدراسة التفصيلية للجدوى.....
11	.....	المطلب الثالث : دراسة الجدوى الفنية .....
13	.....	المبحث الثالث : معايير تقييم و اختيار المشاريع الاستثمارية.....
13	.....	المطلب الأول : المعايير غير المخصومة .....
15	.....	المطلب الثاني : المعايير المخصومة .....
20	.....	المطلب الثالث : التحليل المالي للمشروع.....
26	.....	<b>خلاصة الفصل الأول.....</b>

# الفهرس

## الفصل الثاني: التمويل بالقروض البنكية ومخاطرها

28	.....	تمهيد الفصل الثاني
29	.....	المبحث الأول: ماهية التمويل المصرفي وأهميته بالنسبة للمشروعات
29	.....	المطلب الأول: مفهوم التمويل المصرفي .....
30	.....	المطلب الثاني: مصادر التمويل.....
32	.....	المطلب الثالث: العوامل المحددة في اختيار التمويل المناسب.....
32	.....	المطلب الرابع: أهمية التمويل وعلاقته بدورة حياة المشروع.....
34	.....	المبحث الثاني: آليات منح القروض المصرفية للمشاريع الاستثمارية.....
34	.....	المطلب الأول: ماهية القروض المصرفية .....
39	.....	المطلب الثاني: مفهوم سياسة الإقراض ومكوناتها.....
42	.....	المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في سياسة الإقراض .....
43	.....	المطلب الرابع: التقنيات البنكية المستعملة لمنح القروض.....
45	.....	المبحث الثالث: تحليل مخاطر التمويل المصرفي.....
45	.....	المطلب الأول: مفهوم مخاطر القروض.....
46	.....	المطلب الثاني: أسباب نشوء مخاطر القروض .....
48	.....	المطلب الثالث: كيفية التقليل من المخاطر.....
50	.....	خلاصة الفصل الثاني.....

## الفصل الثالث : دراسة تطبيقية حول كيفية اتخاذ قرار تمويل مشروع في كل من CPA و BEA - وكالة ورقلة -

52	.....	تمهيد الفصل الثالث.....
53	.....	المبحث الأول : بطاقة فنية لكل من بنك CPA و BEA
53	.....	المطلب الأول : تقديم عام للقرض الشعبي الجزائري .....
56	.....	المطلب الثاني : تقديم عام لبنك الجزائر الخارجي .....
59	.....	المبحث الثاني : دراسة حالة تمويل قرض استثمار بنك CPA
59	.....	المطلب الأول : الدراسة التقنية للمشروع .....

## الفهرس

---

62	المطلب الثاني : تقييم البنك للمشروع الاستثماري .....
73	المطلب الثالث : معايير تقييم المشروع .....
78	المبحث الثالث : دراسة حالة رفض تمويل قرض استثمار بنك BEA .....
78	المطلب الأول : الدراسة التقنية للمشروع .....
79	المطلب الثاني : تقييم البنك للمشروع الاستثماري .....
90	المطلب الثالث : تحليل أسباب رفض تمويل المشروع .....
92	<b>خلاصة الفصل الثالث .....</b>
95	الخاتمة .....
99	قائمة المراجع .....
104	الملاحق .....

## قائمة الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
61	تقييم تكلفة المشروع	جدول رقم (1-3)
61	الميكل التمويلي للمشروع	جدول رقم (2-3)
62	جدول مخصصات الإهلاك	جدول رقم (3-3)
63	جدول اهلاك القرض	جدول رقم (4-3)
65	الميزانية المالية للسنوات الحقيقة و التقديرية للمؤسسة	جدول رقم (5-3)
68	مؤشرات التوازن المالي	جدول رقم (6-3)
69	نسب المديونية	جدول رقم (7-3)
70	نسب السيولة	جدول رقم (8-3)
71	نسب المردودية	جدول رقم (9-3)
72	القدرة على التمويل الذاتي	جدول رقم (10-3)
74	جدول تدفقات النقدية	جدول رقم (11-3)
79	الميكل التمويلي للمشروع	جدول رقم (12-3)
80	الميزانية المالية الحقيقة والتقديرية 2015/2008	جدول رقم (13-3)
82	نسب التوازن المالي	جدول رقم (14-3)
84	نسب المديونية	جدول رقم (15-3)
85	نسب السيولة	جدول رقم (16-3)
87	نسب المردودية	جدول رقم (17-3)
88	القدرة على التمويل الذاتي	جدول رقم (18-3)
89	جدول التدفق النقدي	جدول رقم (19-3)

## قائمة الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
19	تقييم تكلفة المشروع	الشكل رقم (1-1)
31	مصادر تمويل المشاريع الاستثمارية	الشكل رقم (1-2)
43	خطوات منح القرض	الشكل رقم (2-2)
55	الميكل التنظيمي للقرض الشعبي الجزائري CPA (وكالة ورقلة)	الشكل رقم (1-3)
58	الميكل التنظيمي للبنك الخارجي الجزائري BEA (وكالة ورقلة)	الشكل رقم (2-3)
68	مؤشرات التوازن المالي	الشكل رقم (3-3)
69	نسب المديونية	الشكل رقم (4-3)
71	نسب السيولة	الشكل رقم (5-3)
72	نسب المردودية	الشكل رقم (3-4)
73	القدرة على التمويل الذاتي	الشكل رقم (3-6)
83	نسب التوازن المالي	الشكل رقم (7-3)
84	نسب المديونية	الشكل رقم (8-3)
86	نسبة السيولة العامة	الشكل رقم (9-3)
86	نسبة السيولة الفورية	الشكل رقم (10-3)
87	نسب المردودية	الشكل رقم (11-3)

### قائمة الملحق

الصفحة	عنوان الملحق	رقم الملحق
104	طلب قرض	الملحق رقم (01)
105	الميزانية الجبائية لسنة 2004	الملحق رقم (02)
106	الميزانية الجبائية لسنة 2004	الملحق رقم (03)
107	جدول حسابات النتائج لسنة 2004	الملحق رقم (04)
108	الميزانية الجبائية لسنة 2005	الملحق رقم (05)
109	جدول حسابات النتائج لسنة 2005	الملحق رقم (06)
110	الميزانية الجبائية لسنة 2006	الملحق رقم (07)
111	جدول حسابات النتائج لسنة 2006	الملحق رقم (08)
112	جدول اهلاك القرض	الملحق رقم (10)
113	الميزانيات التقديرية من 2007 إلى 2011	الملحق رقم (11)
114	الميزانية المالية للسنوات التقديرية من 2007 إلى 2011	الملحق رقم (12)
116	قرار لجنة القرض	الملحق رقم (13)
117	تصريح قبول القرض	الملحق رقم (14)
118	طلب قرض استثمار من طرف بنك BEA	الملحق رقم (15)
119	الميزانية الجبائية لسنة 2008	الملحق رقم (16)
120	جدول حسابات النتائج لسنة 2008	الملحق رقم (17)
121	الميزانية الجبائية لسنة 2009	الملحق رقم (18)
122	جدول حسابات النتائج لسنة 2009	الملحق رقم (19)
123	الميزانية الجبائية لسنة 2010	الملحق رقم (20)
125	جدول حسابات النتائج لسنة 2010	الملحق رقم (21)
127	قرار لجنة القرض (بنك BEA)	الملحق رقم (22)
128	الميزانية المالية من 2008 إلى 2015	الملحق رقم (23)

قائمة الرموز

الرمز	شرح الرمز
CPA	Crédit populaire Algérienne
BEA	Banque Extérieure d'Algérie
FR	Fonds de Roulement
BFR	Besoins en Fonds de Roulement
T	Trésorerie
CAF	Capacité Auto-Financement
DR	Délai De Récupération
TRC	Taux de Rendement Comptable
VAN	Valeur Actuelle Nete
IP	Indice de Rendement
TRI	Taux de Rendement Interne
I	Intérêt

الله  
يَعْلَمُ

يعتبر الجهاز المركزي المركزي لأي تنمية اقتصادية، حيث يحمل على تحقيق أهدافها وإستراتيجيتها وبرامجها وغاياتها ضمن إطار البيئة المالية والمصرفية التنافسية، وسعياً لبناء مركز إستراتيجي متميز من خلال اعتماد استراتيجيات مالية ومصرفية متعددة، وذلك من خلال المنافسة على أساس التكاليف الخاصة بالعمليات المصرفية وأسعار الخدمات المقدمة لختلف الزبائن، وفي إطار الرؤية الإستراتيجية المتكاملة والتي تستند على الفرص المتاحة في البيئة بهدف مواجهة التهديدات المختلفة.

وتتمثل الوظيفة الأساسية للبنوك في الوساطة بين عدد كبير من المقرضين والمقترضين، فهي تعمل على تعبئة المدخرات وتوزيعها على شكل قروض ، اللازم لتمويل مشروع استثماري سواء كان خاصاً أو عاماً نظراً لضعف موارد المؤسسة التي تعتمد على المصادر الخارجية من أجل تمويل احتياجاتها، وتعتبر المشاريع الاستثمارية عصب المؤسسات الاقتصادية والعامل المحدد لوجودها، استمرارها، توسيعها ودليل على تطور وازدهار النشاطات الصناعية والتجارية والخدماتية لأي بلد بصفتها العنصر الحساس في البناء الوطني ، فهي تقوم بتحقيق جميع الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والرفاهية للمجتمع.

غير أنه يتوجب على أي مؤسسة قبل حصولها على قروض مصرية تقديم دراسة جدوى للمشروع للحكم على مدى شجاعته.

إلا أن قرار منح البنك قروض للمؤسسات لتمويل مشروعاتها يكتسي العديد من المخاطر، لذا وجب على المسئير المركزي البحث عن السبل والسياسات التي تضمن له سلامة اتخاذ قراراته، وكذلك الإجراءات الكافية للحد من المخاطر التي تحيط بهذه العملية، والتي قد يتعرض لها كخطر السيولة وخطر معدل الفائدة وخطر سعر الصرف، إلا أن خطر عدم التسديد يعتبر أكبر انشغالات البنك على الإطلاق، وهو نتيجة لعدم قدرة المدين أو عدم رغبته في التسديد (أو تأخره عنه). فإذا كانت قدرة المفترض على السداد محل شك، فإن المودعين يفقدون الثقة في قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته، ونظراً لكون البنك شديدة الحساسية، فإنها عرضة للإفلاس، وبعرض التقليل من المخاطر يتبع مساراً من الإجراءات الأساسية في تحليل القروض وتوفير ضمانات كافية لتغطية قيمة القرض والتي نادراً ما تكون متاحة لدى بعض المؤسسات.

انطلاقاً من ذلك، وعلى ضوء ما سبق يمكن طرح التساؤل الرئيسي الذي يشكل محور بحثنا، وهو:

- ما مدى اعتماد كل من بنك CPA و BEA على معايير المفاضلة والتحليل المالي لاتخاذ قرار

منح القروض؟

وبناءً على هذه الإشكالية ارتأينا إلى مجموعة من التساؤلات الفرعية:

- هل للبنوك دور أساسي في نجاح المشاريع الاستثمارية ؟
- كيف يتم التحكم في المخاطر المالية للاستثمارات ؟
- هل المخاطر المالية تختلف من عميل آخر ؟
- كيف يقوم كل من بنك CPA و BEA بتمويل المشاريع الاستثمارية في ظل المخاطرة ؟

#### فرضيات البحث:

- يعتد البنك الممول الرئيسي والوحيد للمشاريع الاستثمارية؛
- يتم التحكم في المخاطر من خلال تطبيق تقنيات متعددة؛
- طبيعة الممارسات المتعلقة بإدارة المخاطر الائتمانية تختلف من عميل آخر؛
- يمول بنك CPA و BEA المشاريع بتبع مجموعة من التقنيات التي من شأنها أن تحدد منح القرض الاستثماري أم لا وذلك تبعاً لبعض المخاطر.

#### أهداف الدراسة:

- التعرف على مختلف أشكال التمويلات البنكية .
- معرفة مدى فعالية القروض البنكية في دعم النشاطات المختلفة .
- معرفة أهم المخاطر التي يتعرض لها البنك من خلال منحه لمختلف القروض البنكية .
- معرفة أهم التقنيات المستعملة من طرف البنك للتقليل من المخاطر.
- الدعم المعرفي في مجال التسيير البنكي وكسب الخبرة في الميدان العملي من خلال التربص الذي قمت به في كل من بنك الجزائر الخارجي والقرض الشعبي الجزائري.

#### أهمية الدراسة:

تكمّن أهمية الموضوع في أنه يسلط الضوء على كيفية قيام البنك بتمويل المشروعات وذلك بناءً على قيامه بدراسة جدوى اقتصادية لها حيث تتجسد عن عملية التمويل جملة من المخاطر التي هي في ارتفاع مستمر ومثلاً على ذلك الأزمات التي أصابت النظام المصري في الآونة الأخيرة، ونتيجة لذلك يجب التعرف على الحلول الملائمة لمواجهتها وإدارتها.

### حدود الدراسة:

**الحدود المكانية:** تمت الدراسة في بنك الجزائر الخارجي وكالة ورقلة والقرض الشعبي الجزائري وكالة ورقلة؛

**الحدود الزمنية:** تمت دراسة تمويل المشروعين من 2004 إلى 2015.

### منهج البحث:

تمت الدراسة بالاعتماد على المنهج : الوصفي والتحليلي في الجانب النظري تماشيا مع نوع الدراسة التي تقوم بها، حتى نتمكن من عرض جميع المعلومات وتحليلها واستخلاص الملاحظات والتنتائج. أما في الجانب التطبيقي فقد تم الاعتماد على منهج دراسة حالة حيث قمنا بتحليل ودراسة المعطيات التي تم الحصول عليها من البنوك للإجابة على الإشكالية المطروحة.

### الدراسات السابقة:

حسب الاطلاع وفي حدود ما توفر لدينا من معلومات ومراجع حول موضوع البحث مجموعة من الدراسات السابقة نذكر منها :

1 دراسة "صباح رمضاني" ، مقدمة لنيل درجة ماستر في العلوم الاقتصادية فرع مالية البنوك، جامعة ورقلة 2011 بعنوان " إدارة مخاطر التمويل البنكي للمؤسسات المصغرة في إطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في الجزائر "، وهدف الدراسة إلى معرفة أهم الأخطار التي تحيط عن تمويل البنوك للمؤسسات المصغرة، وتحسين سياسة فعالة للتقليل من هذه المخاطر.

2 دراسة "ليلي لولاشي" مقدمة لنيل درجة ماجستير في العلوم الاقتصادية فرع نقود وتمويل، جامعة سكرة 2005، بعنوان " التمويل المصرفي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة "، و تطرق في دراستها إلى: التعرف على واقع ومكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني وبيان دورها وأهميتها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، كما تطرق أيضا إلى تقديم أهم صيغ التمويل المتقدمة والموجهة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والعراقيل التي تحول دون تطبيقها في الاقتصاد الوطني، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها: إنخفاض نسبة القروض البنكية الموجهة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إرتفاع أسعار الفائدة التي يفرضها القرض الشعبي الجزائري وكالة سكرة، استخدام البنك لأساليب تمويل تقليدية وافتقارها لآليات التمويل المستحدثة في الدول المتقدمة.

3 دراسة ميلود بن مسعود، مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد الإسلامي، جامعة باتنة، 2008، بعنوان **معايير التمويل والاستثمار في البنوك الإسلامية**، حيث تطرق في دراستها إلى تحديد طبيعة معايير التمويل والاستثمار القائمة على سلامة المشروعات الاستثمارية في كل جوانبها وإبراز نقاط الاختلاف ونقاط الاتفاق المعتمدة في تقييم واختيار المشروعات في كل من البنوك الإسلامية والتقليدية، وفيما يخص النتائج التي توصلت إليها أن الفرق الأساسي والواضح بين البنوك الإسلامية والتقليدية يكمن في تركيز البنوك الإسلامية بدرجة كبيرة على ضرورة السلامة الشرعية التي يجب توفرها في المشروعات الواجب تمويلها أو المساهمة فيها ، أما فيما يخص النقائص فإن الطالبة لم تقم بدراسة ميدانية للتعرف أكثر على واقع البنوك سواء كانت إسلامية أو تقليدية.

#### تقسيمات البحث:

##### تم تقسيم البحث إلى ثلاثة فصول:

حيث تناولنا في الفصل الأول دراسة الجدوى الاقتصادية وطرق تقييم المشروعات الاستثمارية حيث حاولنا أن نبين أهداف وخصائص المشاريع الاستثمارية ومراحل دراسات الجدوى وفي الأخير تناولنا أهم المعايير التي يستخدمها البنك في تقييم المشروعات الاستثمارية.

أما في الفصل الثاني: فقد خصصناه لدراسة التمويل والمخاطر الناجمة عنه حيث قمنا بتقديم تعريف للتمويل المصرفي مع ذكر أهميته بالنسبة للمشروعات الاستثمارية ومن ثم تطرقنا إلى الآليات التي يتبعها البنك في منح القروض وأخيراً قمنا بتحليل المخاطر الناجمة عن التمويل والأدوات التي يستعملها البنك للتقليل منها. وبالنسبة للفصل الثالث والأخير فقمنا بدراسة تطبيقية حول كيفية قيام البنك بتمويل المشاريع وما هي الأسباب التي من أجلها يحجم البنك على تمويل المشروع وتمت الدراسة على مستوى بنك الجزائر الخارجي والقرض الشعبي الجزائري.

#### صعوبات البحث:

لا يخلو أي بحث علمي من الصعوبات ومن بين الصعوبات التي واجهتنا:

1. ضيق الوقت الذي وقف حائلًا دون الإلمام الكامل بما يستحقه الموضوع من البحث؛
2. تشعب الموضوع وشموله على عدة مواضيع متراقبة الأمر الذي حتم علينا عدم التطرق إلى بعضها رغم أهميتها؛
3. تحفظ البنوك وعدم تقديم بعض المعلومات باعتبارها من أسرار البنك.

# الفصل الأول

## الفصل الأول

دراسات الجدوى الاقتصادية

وطرق تقييم المشروعات الاستثمارية

## تمهيد للفصل الأول

أصبحت دراسات الجندي الاقتصادية في الوقت الحاضر من الأدوات المهمة للتخطيط الإستراتيجي، والمنهجية الفعالة للمشروعات الاستثمارية في مختلف الأنشطة، مما يؤدي إلى صنع قرارات استثمارية بأقل درجة ممكنة من المخاطرة.

يضاف إلى ذلك أن اتسام الاقتصاد بـ عدم الثبات وبالـ تغير المستمر والـ الكبير، أدى إلى ضرورة القيام بـ دراسة معمقة حول المشروع المستهدف، هذه الـ دراسات تساعد البنك على القيام بـ خطوة مهمة في حالة ما إذا كانت الـ وضعية المالية للمؤسسة جيدة تعطي للبنك ثقة فيـها وتشجعه على الإقدام على منح القرض.

وعلى هذا الأساس تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث، حيث ستتناول في المبحث الأول مدخل حول المشاريع الاستثمارية ودراسات الجندي، في حين ستحصص في المبحث الثاني لدراسة مراحل دراسات الجندي، أما بالنسبة للمبحث الأخير فستتطرق إلى أهم معايير تقييم و اختيار المشاريع.

## **المبحث الأول: مدخل حول المشاريع الاستثمارية ودراسات الجنوبي**

تنطوي دراسات الجنوبي الاقتصادية على هدف رئيسي وهو تحديد ما إذا كان من الممكن اتخاذ قرار استثماري بإقامة مشروع من عدمه، وبناءً على ذلك ستتناول في هذا البحث مفهوم وخصائص المشروع الاستثماري في المطلب الأول، أما في المطلب الثاني ستطرق إلى أنواع المشاريع الاستثمارية أما في الأخير سنقوم بالتعريف الجنوبي الاقتصادية.

### **المطلب الأول: مفاهيم عامة حول المشاريع الاستثمارية و خصائصها**

ستطرق في هذا المطلب إلى أهم التعريفات حول المشروع الاستثماري وخصائصه.

#### **أولاً: تعريف المشاريع الاستثمارية**

تعددت الآراء والتعريفات فيما يتعلق بتحديد مفهوم المشروع الاستثماري أو الاقتصادي نظراً لتنوع الجوانب والأهداف والأشكال التي يتخذها المشروع، إلا أنها تتفق كلها على طبيعة المشروع الاقتصادي وتحدد عناصره بجوابه المختلفة.

وبالتالي يمكن تعريفه على أنه " مجموعة الجهود الواضحة المعالم والفريدة التي تطالب بإنتاج بعض النتائج المحددة في موقع أو في تاريخ معين وبتكلفة معينة"<sup>1</sup>.

ويعرف المشروع أيضاً على أنه: "كل تنظيم له كيان حي مستقل بذاته يملكه ويديره أو يديره فقط منظم يعمل على التأليف والمرج بين عناصر الإنتاج ويوجهها لإنتاج أو تقديم سلعة أو خدمة أو مجموعة من السلع والخدمات وطرحها في السوق من أجل تحقيق أهداف معينة خلال فترة معينة"<sup>2</sup>.

ويعرف المشروع كذلك أنه : "مجموعة الدراسات الفنية، الاقتصادية والمالية والاجتماعية التي تحدد ما يجب على كل منها عمله للوصول إلى هدف محدد".<sup>3</sup>

إن هذه التعريفات السابقة الذكر تشتراك جميعها في نقاط محددة و المتمثلة في : الوسائل المطلوب توظيفها، الوصول إلى الهدف، وذلك خلال فترة زمنية محددة.

<sup>1</sup> أوسرير متور، بن حاج جيلالي، مغراوة فتحية، دراسة الجنوبي البيئية للمشاريع الاستثمارية، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد (07)، المركز الجامعي حسين مليانة، 2008، ص 330.

<sup>2</sup> عبد الحميد عبد المطلب، دراسات الجنوبي الاقتصادية لاتخاذ القرارات الاستثمارية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003، ص 19.

<sup>3</sup> عبد الرسول عبد الرزاق الموسوي، دراسات الجنوبي وتقدير المشروعات، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، ط 1، 2004 ، ص 15.

## ثانياً : خصائص المشاريع الاستثمارية

يتميز كل مشروع بمجموعة من الخصائص تميزه عن أنشطة المشاريع الأخرى، ومن أهم هذه الخصائص ما يلي<sup>1</sup>:

- **الغرض**: يعتبر تحديد الغرض أو المدف المراد تحقيقه نقطة انطلاق وبداية لأي مشروع استثماري؛
- **دورة الحياة**: يعتبر المشروع بمثابة كائن عضوي له دورة حياة حيث تبدأ ببطء ثم تزداد الأنشطة فيه حتى تصل إلى الذروة ثم تنخفض حتى تنتهي عند اكتمال المشروع؛
- **الانفرادية**: يتميز كل مشروع بخصائص فريدة ومختلفة تميزه عن باقي المشاريع الأخرى؛
- **الصراع**: يواجه أي مشروع موقف تميز بالصراع، ومن هذه المواقف هو تنافس المشاريع فيما بينها للفوز بالعرض المحدود من الموارد البشرية والمالية والطبيعية المتاحة وكذلك تعدد الأطراف المهمة به؛
- **التدخلات**: يواجه كل مشروع تدخلات مستمرة مع الأقسام الوظيفية للمشروع كالتسويق، التمويل، التصنيع ومن جهة أخرى نشوء علاقات ترابط وتدخل مع مشاريع أخرى.

## المطلب الثاني: أنواع المشاريع الاستثمارية و أهدافها

ستتناول في هذا المطلب أنواع المشاريع الرئيسية وأهم أهدافها.

### أولاً : أنواع المشاريع الاستثمارية

يمكن تقسيم المشروعات الاستثمارية إلى أنواع مختلفة وفقاً لعدد من المعايير أهمها<sup>2</sup>: قابليتها للقياس، العلاقة التبادلية والبعد الاجتماعي، إلا أن طريقة التقييم تختلف حسب نوع المشروع.

١ **قابلية للقياس** : يمكن التمييز بين نوعين من المشروعات وفقاً لعيار القابلية للقياس: مشروعات قائمة للقياس ومشروعات غير قابلة للقياس.

أ. **مشروعات قائمة للقياس** : هي تلك التي تتيح منتجات أو تولد منافع قابلة للتقييم النقدي وقد تكون عبارة عن سلع أو خدمات كالمشروعات الزراعية والسياحية. ويتم تقييم إنتاج هذه المشروعات باستخدام أسعار سائدة في السوق.

<sup>1</sup> أوسرير منور، بن حاج جيلاني مغراوة فتحية، مرجع سابق، ص: 331

<sup>2</sup> عبد القادر محمد عبد القادر عطية، دراسات الجنوبي التجارية والاجتماعية مع مشروعات **BOT**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005، ص: 9-12

**بـ. مشروعات غير قابلة للقياس :** هي تلك المشروعات التي يصعب تقييم مرتجاتها بسهولة ودقة في صورة نقدية دون أن يتطلب ذلك إجراء أبحاث إضافية أو وضع افتراضات من قبل المحللين قد لا تعكس الواقع ومن أمثلتها تلك المشروعات المتعلقة بالصحة والبيئة وغيرها.

## 2. العلاقة التبادلية :

**أـ. مشروعات مانعة بالتبادل :** هي تلك المشروعات البديلة التي تنافس على قدر محدد من الموارد بحيث يمنع اختيار أحدها اختيار الآخر، كالاختيار بين إقامة مبني سكني مكون من 12 طابق ومبني تجاري مكون من 08 طوابق على نفس المساحة من الأرض وفي نفس المكان.

**بـ. المشروعات المستقلة :** هي تلك المشروعات التي لا يمنع إقامة أحدها إقامة الآخر طالما توفرت الموارد المطلوبة، كما أن إمكانية إقامة المشروع الأول لا تنتفي بإمكانية اختيار المشروع الثاني، وبالتالي هي مشروعات لا بديلة ولا مكملة، ولا يوجد ارتباط بينها من الناحية الفنية.

**جـ. المشروعات المتكاملة :** هي تلك المشروعات التي يلزم إقامة أحدها إقامة الآخر، أي أن تبني إقامة مشروع ما يؤدي تلقائياً إلى تبني إقامة المشروع الآخر.

## 3. بعد الاجتماعي :

**أـ. مشروعات الإنتاج المباشر :** هي تلك التي تتولى إنتاج سلع وخدمات يمكن بيعها مباشرة للجمهور على أساس فردي، ولا يكون بعد الاجتماعي فيها ظاهر، بحيث يمكن استبعاد الأفراد الذين لا يدفعون مقابلها، مثل المشروعات التي تنسج ملابس وسيارات....الخ .

**بـ. مشروعات البنية الأساسية :** هي تلك المشروعات التي تقدم خدمات لها بعد اجتماعي يجعل الحكومة مسؤولة عن توفيرها للمواطن بأسعار معقولة، ومن أمثلتها: الطرق، المطارات والموانئ، وقد يتولى القطاع الخاص أحياناً القيام بها وفقاً لنظام BOT<sup>\*</sup>.

## ثانياً : أهداف المشاريع الاستثمارية

إن تحديد الأهداف المراد تحقيقها من المشروع يعتبر بمثابة النقطة المحورية لدراسة جدوى أي مشروع استثماري، وهو يسعى إلى تحقيق حملة من الأهداف نذكر منها<sup>1</sup>:

- زيادة الإنتاج السمعي والخدمي الممكن تسويقه بفعالية، وزيادة الدخل الوطني؛
- زيادة قدرة المشروع على الاستخدام الكفاء لعوامل الإنتاج؛
- تطوير أساليب الإنتاج المحلية وتحديد التكنولوجيا؛

\* ( وتعنى البناء ثم التشغيل لفترة اختيار معينة ثم التحويل في النهاية إلى الحكومة ) BUILD-OPERATE-TRANSFER

<sup>1</sup> اوسرير منور، بن حاج جيلاني، معاودة فتححة، مرجع سابق، من: 331

- تحقيق التنمية الاجتماعية لمواكبة التطورات المختلفة في مجالات الحياة؛
- إرساء مبادئ العمل الجماعي باعتبار المشروع مجهد جماعي بين مختلف العاملين في الداخل وتحقيق التفاعل بين أفراد المجتمع في الخارج؛
- تحقيق الاستقرار الاجتماعي بتوفير حاجات المجتمع من السلع والخدمات الضرورية؛
- توفير فرص العمل والقضاء أو التخفيف من حدة البطالة<sup>1</sup>.

### **المطلب الثالث : تعريف دراسات الجدوى و المجالات تطبيقها**

أصبحت عملية دراسة جدوى المشروعات عملية لا مفر منها للأهمية الكبيرة التي أصبحت تكتس بها مؤخراً، وذلك نظراً للأموال الكبيرة التي أصبحت تلتهمها المشاريع والتي تكون بدون فائدة في الكثير من الأحيان نظراً لغياب الدراسات السابقة لتلك المشاريع ، وتعتبر عملية بغية الأهمية قبل تقديم التسهيلات الائتمانية.

#### **أولاً : تعريف دراسات الجدوى :**

يقصد بدراسة الجدوى بأنها سلسلة من الدراسات المتراطة والمتابعة التي تقوم على افتراضات معينة، وأهداف محددة، والتي تؤدي إلى اتخاذ القرار النهائي المتمثل في قبول المشروع أو رفضه، وذلك بالاعتماد على مجموعة من المعايير التي تنطلق من مبدأ التكلفة بغض النظر عن قدرة المشروع في بلوغ الأهداف المنشأة من أجلها<sup>2</sup>.

ويعرف البعض الآخر دراسات الجدوى بأنها : مجموعة من الأسس العلمية المستمدة من علوم الاقتصاد والإدارة والمحاسبة وتستخدم في تجميع البيانات ودراستها وتحليلها بهدف تقييم المشروعات<sup>3</sup>.

أي أنها دراسة نظرية وعملية تبحث في مدى الفوائد التي يمكن تحقيقها من المشروع<sup>4</sup>.

#### **ثانياً : مجالات تطبيق دراسات الجدوى الاقتصادية :**

من أهم المجالات التطبيقية لدراسات الجدوى التي يتم الاستعانة بها ما يلي<sup>5</sup> :

<sup>1</sup> ماجد احمد عطا الله، إدارة الاستثمار، دار إسلامة للنشر والتوزيع،الأردن، ط 1، 2011، من: 44-45.

<sup>2</sup> عادل العزبي، دراسات جدوى المشروعات الاستثمارية، رسالة ماجستير في التسيير إدارة أعمال، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006، من 2.

<sup>3</sup> السيد محمد احمد المسريبي، الوجيز في دراسات الجدوى التجارية والاقتصادية والاجتماعية، مؤسسة رؤيا للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، ط 1، 2008، من 28، من 29.

<sup>4</sup> نفس المرجع، ص 29.

<sup>5</sup> عبد الحميد عبد المطلب، مرجع سابق، من ص 32-34.

1. دراسات لإنشاء مشروع جديد: يعتبر من أكثر الحالات انتشارا وأهمية لما يحتاجه المشروع الاستثماري الجديد من دراسات وتقديرات وتوقعات تقوم على منهاجية وأساليب دقيقة في ظل ظروف عدم التأكيد المصاحبة لأي مشروع جديد؟
2. دراسات الجدوى للتسعات الاستثمارية : تتم هنا دراسة الجدوى في حالة مشروع قائم بالفعل ويعمل، حيث يتم التوسيع الاستثماري فيه، وذلك للزيادة في الطاقة الإنتاجية لمواجهة الطلب المحتمل؛
3. دراسات الجدوى الاقتصادية للإحلال والتجديف: في هذا النوع من الدراسة يتم إحلال أو استبدال آلة جديدة محل آلة قديمة بعد انتهاء عمرها الافتراضي، وتصبح المس آلة تحتاج إلى أداة للاختيار بين الأنواع أو الآلات وتقدير التدفقات النقدية الداخلية والخارجية المتوقعة، والعائد من كل بديل واختيار البديل الأفضل، وعليه يجب القيام بدراسة جدواها بعناية ودقة.
4. دراسات الجدوى للتطوير التكنولوجي: تكمن أهمية هذا الحال التطبيقي في الوقت الحالي من القرن الحادي والعشرين نظراً للدخول في مرحلة الثورة التكنولوجية والمعلوماتية، ومع التغيرات المصاحبة للنظام الاقتصادي العالمي الجديد وتزايد التنافسية مما سيدفع الشركات والمنظمات إلى المزيد من البحث والتطوير، حيث يقوم أصحاب هذا الاتجاه بزيادة رغباتهم على إدارة المشروعات والأخذ بنمط أو أسلوب جديد من أساليب التكنولوجيا المتعارف عليها والمستحدثة لاستخدامها في العمليات الإنتاجية.

## المبحث الثاني : مراحل دراسات الجدوى

يمر صنع اتخاذ القرار الاستثماري الرشيد باستخدام دراسات الجدوى الاقتصادية، حيث أن هذه الأختير تكلف مبالغ كبيرة لذا نجد بأنها عادة ما تتم على مراحل.

### المطلب الأول : دراسة الجدوى الأولية

كثيراً ما يحدث أن لا تتمكن المؤسسات من تنفيذ الاقتراح الاستثماري ويرجع ذلك إلى أسباب فنية أو اقتصادية أو قانونية، فإذا ما قام هؤلاء المؤسسين بتكليف الخبراء أو الاستشاريين بإعداد دراسة كاملة لجدوى المشروع فإنها غالباً ما تتحملهم نفقات مرتفعة قد تبين أن المشروع في النهاية عدم الجدوى، إذا ما قامت صعوبات تحول دون القيام به.

وبالتالي كان البديل الأنفع القيام بدراسة جدوى أولية قبل القيام بدراسة الجدوى التفصيلية. حيث تعرف دراسة الجدوى المبدئية أنها : "ما هي إلا دراسة استكشافية للأوضاع والظروف التي يمكن من خلالها اتخاذ قرار بالدخول في دراسات الجدوى التفصيلية والتي تعتبر مكلفة، أو التحول إلى مشروع آخر أو فكرة جديدة".<sup>1</sup>

وترکز دراسة الجدوى الأولية على جملة من النقاط الأساسية وهي<sup>2</sup> :

- أ. مدى الحاجة إلى منتجات المشروع؛
- ب. مدى توفر المواد الأولية من مستلزمات الإنتاج ومقدار تكاليفها؛
- ج. الوقوف على البيئة الاقتصادية، الظروف البيئية والاجتماعية، وتشمل هذه العادات والتقاليد الاجتماعية؛
- د. الوقوف على ظروف الصناعة بشكل عام والنشاط موضوع البحث بوجه خاص، ونوع التكنولوجيا المطلوبة للمشروع وإمكانية توفرها؛
- هـ. إمكانيات تحقيق مستويات مقبولة من الأرباح.

<sup>1</sup> شقربي نوري موسى، أسامة عزمي سلام، دراسة الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات الاستثمارية، دار المسيرة، عمان، 2009، ص: 37.

<sup>2</sup> محدث القرشي، دراسة الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات الصناعية، ط ١، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص: 28-29.

## **المطلب الثاني : الدراسة التفصيلية للجدوى**

اتفق الجميع على أن دراسة الجدوى ما هي إلا عملية تقييمية ينبغي أن توفر فهما عميقاً وبيانات دقيقة عن الاستثمار والحلول البديلة عن فكرة المشروع، وعلى أساسها تستطيع الإدارة العليا أحد قرارها بالتحلي عن المشروع أو قبوله، ومنه توجيهه إلى مرحلة التنفيذ.

وتتضمن دراسة الجدوى التفصيلية الدراسات الفرعية والجوانب الآتية :

١. الدراسة التسويقية : تعتبر الدراسة التسويقية من أهم جوانب الدراسة التفصيلية، حيث أنه من غير المعقول أن يقوم المستثمر بإنتاج حجم معين من المنتجات دون المعرفة المسبقة بمدى استيعاب السوق لمنتجاته، لهذا يتبع عليه دراسة تقدير الطلب على منتجات المشروع بما فيها تحليل البيانات والمعلومات من مصادرها لتقدير مستوى هذا الطلب كما يجب عليه تحديد هيكل ونوع السوق الذي سيعمل في إطاره المشروع، وكذا تحديد الشريحة التسويقية له لكي يتمكن من وضع الإستراتيجية السعرية المناسبة لتحديد أسعار معقولة لبيع منتجاته.<sup>١</sup>

٢. دراسة الجدوى البيئية : تعتبر علاقة المشروع بالبيئة علاقة ثنائية الجانب، أي أنها لا تقتصر على تأثير المشروع في البيئة بل يمتد الأمر إلى تأثير البيئة في المشروع.

حيث يؤثر المشروع في البيئة باحتمال أن يكون له أثر إيجابي أو سلبي حيث :

**الأثر الإيجابي :** هو ما يجعل المشروع له جدوى من الناحية البيئية؛

**الأثر السلبي :** أي أن المشروع يسبب أضرار بالبيئة كالأمراض من خلال تلوث الماء أو الهواء أو المكان.

أما بالنسبة لتأثير البيئة على المشروع فيكون بتوفير البيئة للمستثمر، الاستثمار والمناخ الاستثماري، أي إمداد المشروع بكل من رأس المال، العمالة والأرض... الخ كل هذه تعتبر مدخلات بالنسبة له<sup>٢</sup>.

٣. الدراسة القانونية : تهدف هذه الدراسة إلى تحديد الصلاحية القانونية للمشروع الاستثماري المقترن، أي التأكد من عدم وجود قوانين وتعليمات تقف في وجه قبول المشروع، لذا يجب الوقوف على كافة

<sup>١</sup> عبد الرؤوف مزار، دور دراسات الجدوى الاقتصادية في تحقيق كفاءة المشروعات الصناعية دراسة حالة مؤسسة ليند غاز الجزائر 2005-2009، مذكرة ماستر (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة وقلة، 2011، ص 16.

<sup>2</sup> نفس المرجع السابق، ص 14.

القوانين ذات العلاقة بإقامة وتأسيس المشروع، كما يجب تحديد الشكل أو الكيان القانوني المقترن  
والمناسب للمشروع المراد تنفيذه.<sup>1</sup>

٤. دراسة الجدوى التمويلية : تختص هذه الدراسة على تحديد إمكانيات حصول المشروع على مختلف الموارد المالية مع تكلفة الحصول عليها، والاختيار بين المبادرات التمويلية المختلفة بما يحقق هدف المشروع بشكل أفضل من حيث تحديد قدرة المشروع على الوفاء بالالتزامات المالية أي تحقيق أقصى ربح لمالك المشروع.<sup>2</sup>

٥. جوانب أخرى للدراسة الاقتصادية التفصيلية : حيث تتضمن الدراسة الاقتصادية التفصيلية جوانب أخرى من أهمها<sup>3</sup> :

أ. تقدير التكاليف الاستثمارية للمشروع : ويقصد بها تقدير حجم الإنفاق الاستثماري الثابت والتتشغيلي.

فإنفاق الاستثماري الثابت يتضمن التكاليف الاستثمارية، ويتضمن كذلك الأصول الثابتة الملموسة كالأراضي والمباني وغير الملموسة كحقوق براءات الاختراع، أما الإنفاق الاستثماري التشغيلي فيتمثل في الإنفاق على عملية تشغيل المشروع لأغراض الإنتاج الاعتيادي والتي تتضمن الأصول الجارية، النقد والمخزون، وكذلك الحسابات المستحقة التي تستخدم في دفع الأجرور والفوائير .

ومن أوجه الاختلاف كذلك بين كل من الإنفاق الاستثماري الثابت والإنفاق الاستثماري التشغيلي هو الفترة الزمنية اللازمة لاسترداد الأموال التي تتفق على المشروع، حيث أن فترة استرداد رأس المال التشغيلي ينبغي أن يكون خلال فترة محددة بدورة الإنتاج، في حين أن الإنفاق الاستثماري الثابت يتم استرداده خلال فترة زمنية معينة.

ب. تقدير تكاليف الإنتاج السنوية : تسمح تكاليف الإنتاج السنوية من حساب الأرباح السنوية وذلك من خلال طرح إجمالي التكاليف الإنتاجية السنوية من العوائد السنوية، وتميز بين نوعين من التكاليف الإنتاجية السنوية : تكاليف الإنتاج الثابتة كإنبار الأرضي والمباني والاحتياكات بالنسبة للمعدات والآلات ... الخ؛

أما التكاليف الإنتاجية المتغيرة كال أجور، تكاليف الماء، الكهرباء، الوقود، مصاريف الصيانة... الخ.

<sup>1</sup> محدث قريشي، مرجع سابق، ص 32.

<sup>2</sup> نفس المرجع، ص ص: 32-33.

<sup>3</sup> نفس المرجع، ص ص: 34-36.

- ج. احتياجات المشروع من مستلزمات الإنتاج : ويقصد بها توفير الاحتياجات من المواد الخام والسلع الوسيطة بالكميات المطلوبة والمواعيد المناسبة موزعة على مدار السنة، لهذا الغرض تتم دراسة توفر الرصيد المناسب من تخزين المواد الخام وغيرها من مستلزمات الإنتاج مع الأخذ في الاعتبار نسبة المدر والضياع؛
- د. احتياجات المشروع من القوة العاملة : يجب تقدير الاحتياجات من العمالة بالاحتصاصات المختلفة الفنية والإدارية وذلك بالنسبة للعمالة الدائمة، أما الاحتياجات من العمالة خلال فترة الإنشاء فتتمثل في الإداريين والفنين؛
٥. تقدير العوائد المتوقعة من المشروع : التي تمثل في صافي المبيعات على العوائد المتاحة والعوائد من الخدمات المختلفة التي يمكن أن يقدمها المشروع للمشروعات الأخرى.

### **المطلب الثالث : دراسة الجدوى الفنية**

تبحصر دراسة الجدوى الفنية في دراسة كافة الجوانب الفنية والهندسية المتعلقة بالمشروع المقترن، وتتم هذه الدراسة من قبل فرق من المتخصصين في الحالات المختلفة الهندسية، الإنسانية، الإحصائية وغيرها، وعليه فان عدم دقتها وواقعيتها يترتب عنه خجاج أو فشل المشروع لأن ذلك يعكس على الجوانب المالية، التسويقية، الإنتاجية.

وتتضمن الدراسة الفنية المكونات الآتية :

١. وصف المشروع : ويكون من خلال وصف المراحل الفنية التي تمر بها العملية الإنتاجية لكل منتج وتحديد المنتجات الرئيسية والثانوية للمشروع<sup>١</sup>؛
٢. دراسة الطاقة الإنتاجية و اختيار الحجم الملائم للمشروع : تتطلب هذه الدراسة بداية قياس حجم الإنتاج المتوقع الذي يتناسب مع ما تقرره الجدوى التسويقية<sup>٢</sup>؛
٣. دراسة و اختيار موقع المشروع : تعتبر دراسة و اختيار موقع المشروع أحد العناصر الأساسية في الدراسة الفنية، والقرار بشأن اختيار الموقع قرار صعب واستراتيجي يترتب عليه انفاق مبالغ ضخمة من التكاليف الاستثمارية، لذا فإن الخطأ في التقدير ترتب عليه كلفة باهظة على شكل إنفاق إضافي كان من الممكن تجنبه<sup>٣</sup>؛

<sup>1</sup> نفس المرجع السابق، ص 38.

<sup>2</sup> محمد دياب، دراسات الجدوى الاقتصادية والاجتماعية للمشاريع، ط ١، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2007، ص 64.

<sup>3</sup> نفس المرجع، ص 77.

4. اختيار التكنولوجيا الملائمة : تأثير عملية اختيار لتكنولوجيا الملائمة بعوامل كثيرة أهمها: طاقة المشروع الإنتاجية، نوعية المواد الخام المتوفرة، حجم ونوع العمالة، هيكل السوق وشروط الحصول على التكنولوجيا؛

5. تقدير العمر الاقتصادي للمشروع : يتحدد العمر الاقتصادي للمشروع بناءً على تقديرات الخبراء الفنيين والاقتصاديين المتخصصين بالمشروعات المعنية، ويتأثر العمر الاقتصادي بعوامل عدّة من أهمها معدل سرعة التطور التكنولوجي في مختلف المجالات ومعدل استقرار البيئة الاقتصادية والظروف الجوية ...<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> مدحت التربishi، مرجع سابق، ص 41.

### **المبحث الثالث : معايير تقييم و اختيار المشاريع الاستثمارية**

إن فكرة تقدير و اختيار المشاريع الاستثمارية تقوم على أساس مقارنة التدفقات النقدية المتوقعة لكل بديل، ثم اختيار البديل الذي يحقق أكبر التدفقات في ضوء الشروط التي تحدها الإدارية، فهناك مجموعة من الطرق والأساليب لتنفيذ هذا الأمر.

#### **المطلب الأول : المعايير غير المخصومة**

تعتبر هذه المعايير من أبسط وأقدم طرق تقييم المشروع وأكثرها شيوعاً، حيث أنها تقوم بإهمال التضخم في تقدير إيرادات المشاريع الاستثمارية.

##### **أولاً : معيار فترة الاسترداد :**

يقصد بفترة الاسترداد الفترة الزمنية اللازمة لاسترداد الأموال المستثمرة في المشروع من خلال ما يولده هذا المشروع من تدفقات ويمكن استخدامها كمعيار للإلغاء أو القبول<sup>1</sup>.

$$\text{فترة الاسترداد} = \frac{\text{قيمة الاستثمار الأصلي}}{\text{التدفقات النقدية السنوية الناجة}}$$

ويتم حسابها من خلال العلاقة التالية<sup>2</sup>:

**مزايا وسلبيات معيار فترة الاسترداد :**

##### **✓ مزايا فترة الاسترداد :**

- يمتاز بالسهولة الكبيرة في الحساب وبالتالي يمكن استخدامه كطريق سريع لإلغاء كل مشروع تكون توقعاته متواضعة؟
- يحقق قدرًا من الأمان للمشروعات التي تتأثر أعمالها بالتضليلات الاقتصادية والتكنولوجية السريعة؛
- يفيد في دراسة المشروعات شديدة الحساسية للمنافسة؛
- يعطي هذا المعيار مؤشرًا مبدئيًا وسريعاً عما إذا كان المشروع يستحق المزيد من البحث والدراسة أم لا.

<sup>1</sup> شقيري نوري موسى، أسامة عزمي سلام، مرجع سابق، ص: 141.

<sup>2</sup> السيد محمد احمد السريبي، مرجع سابق، ص: 165.

### ✓ سلبيات فترة الاسترداد :

- ينطوي هذا المعيار على نوع من الخداع وعدم الدقة، وهذا بسبب تجاهله لتغير الأسعار في المستقبل وتأثيرها على العائد الصافي على الاستثمار عبر العمر الافتراضي للمشروع<sup>1</sup>؛
- لا يأخذ هذا المعيار فترة حياة المشروع بعين الاعتبار، إذ انه يتجاهل ماذا سيحصل بعد فترة الاسترداد، وبالتالي فان مشروع له فترة استرداد 3 سنوات يمكن أن تكون له فترة حياة 3 أو 5 أو حتى 10 سنوات، ومن الواضح أن القيمة الفعلية لمشروع معين تعتمد على فترة حياته التي من خلالها يستطيع تحقيق الأرباح<sup>2</sup>؛
- يتجاهل معيار فترة الاسترداد تكلفة رأس المال.

ومن خلال ما سبق لا يمكن استخدامه كمعيار متكملا لاختيار الاستثمار بل يمكن أن يكون معيارا ثانويا.

### ثانيا : معيار معدل العائد الخاسي :

يعرف معدل العائد الخاسي على أنه " نسبة صافي الربح إلى رأس المال المستثمر، ويمكن حساب هذا المعدل بالنسبة للأموال المساهمة في المؤسسة أو بالنسبة للاستثمارات الكلية، ويلاحظ أن صافي الربح هذا يقصد به الربح بعد طرح أنواع التكاليف وأقساط الاملاكات كافة"<sup>3</sup>.

$$\text{معدل العائد الخاسي} = \frac{\text{صافي الربح}}{\text{التكلفة الاستثمارية}} \times 100$$

ويمكن حسابه بالعلاقة التالية :

هزايا وسلبيات معيار معدل العائد الخاسي :

### ✓ هزايا معدل العائد الخاسي :

- سهل وكثير الاستعمال من طرف المشروعات كأداة للتقييم لاعتمادها على البيانات المحاسبية؛
- تساهم في تحديد مدى ربحية المشروع من خلال قياسه لمعدل العائد المتوقع؛
- يأخذ في الاعتبار عامل الربحية المتوقعة من الاستثمار.

### ✓ سلبيات معدل العائد الخاسي :

- لا يأخذ هذا المعيار القيمة الحالية للنقود في الاعتبار، حيث يتجاهل تغير الأسعار في المستقبل وتأثيرها على العائد الصافي على الاستثمار عبر العمر الافتراضي للمشروع<sup>4</sup>؛

<sup>1</sup> عبد المطلب عبد الحميد، دراسة الجندي الاقتصادية لتخاذل القرارات الاستثمارية، مرجع سابق، ص: 132-133.

<sup>2</sup> عبد الرسول عبد الرزاق الموسوي، مرجع سابق، ص: 126-127.

<sup>3</sup> يوسف آدم، سليمان اللوزي، دراسة الجندي الاقتصادية وتقييم كفاءة أداء المنظمات، دار المسيرة، عمان، ص: 132-133.

<sup>4</sup> عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص: 285.

- تجاهل العمر الإنتاجي للاستثمارات المقترحة لأنه من الممكن أن يكون بعده الاختيار بين استثمارين أحدهما طويل المدى والأخر قصير المدى ويعطينا نفس معدل العائد الخاوي، وعليه يجب أن يتم اختيار الاستثمار الذي يحقق عائد لمدة أطول بافتراض عدم وجود قيمة متبقية لهما في نهاية المدة<sup>1</sup>.

### المطلب الثاني: المعايير المخصوصة

ستتناول في هذا المطلب المعايير التي تأخذ بين الاعتبار القيمة الحالية للنقد.

#### أولاً : معيار صافي القيمة الحالية :

"يعتبر صافي القيمة الحالية لمشروع استثماري الفرق بين القيم الحالية للتغيرات النقدية الصافية الحقيقة خلال عمر الاستثمار وبين التكلفة لهذا الاستثمار".<sup>2</sup>

وعليه فإن هذا المعيار يرتكز على حصم التغيرات النقدية، أي حساب القيمة الحالية للتغيرات السنوية السالبة والموجبة، ثم إنجاد تراكم لهذه القيم الحالية.

ويمكن التعبير على معيار صافي القيمة الحالية من خلال المعادلة التالية :

$$VAN = -I_0 + \frac{CF_1}{(1+K)} + \frac{CF_2}{(1+K)^2} + \dots + \frac{CF_n}{(1+K)^n}$$

$I_0$  : مبلغ رأس المال المستثمر       $CF$  : التغيرات النقدية السنوية

$K$  : معدل الاستحداث       $T$  : فترة حياة المشروع

ويتتجزء عنه ثلاثة احتمالات<sup>3</sup>:

1.  $VAN < 0$  : يعني صافي القيمة الحالية للتغيرات النقدية للمشروع أكبر من الاستثمارات المبدئية، وبالتالي نجد للمشروع الاستثماري ربحية اقتصادية ويقبل طبقاً للمعيار؛

<sup>1</sup> السيد محمد احمد السريبي، مرجع سابق، ص: 172

<sup>2</sup> الطاهر لطيف، تقديرات البووك، ط 6، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007، ص: 161

<sup>3</sup> السيد محمد احمد السريبي، مرجع سابق، ص: 174

2.  $VAN=0$ : أي تساوي القيمة الحالية للتدفقات النقدية للمشروع مع قيمة الاستثمارات المبدئية، وبالتالي يتحقق العائد الخدي المتوقع فقط الذي يكفي لتعويض تكلفة الاستثمار ولا يترتب عليه أي عائد إضافي، وهنا يتوقف قبول أو رفض المشروع على اعتبارات أخرى غالباً ما يرفض لعدم توفر الجدوى الاقتصادية له.

3.  $VAN>0$  : يعني صافي القيمة الحالية للتدفقات النقدية للمشروع أقل من الاستثمارات المبدئية وبالتالي ليس للمشروع الاستثماري ربحية اقتصادية، وهو مرفوض طبقاً للمعيار؛ أما بالنسبة لمعدل الاستحداث فإنه كلما ارتفع الخفضت قيمة  $VAN$ .

#### مزايا وسلبيات معيار القيمة الحالية الصافية :

##### ✓ مزايا معيار القيمة الحالية الصافية<sup>1</sup>:

- أهم ميزة له مراعاته لتغير قيمة النقود عبر الزمن وكذلك التغيرات في الأسعار كما يوضح مدى قدرة المشروع على تعويض تكاليفه وتحقيق عائد إضافي؛
- يفضل استخدامه عندما تكون التدفقات النقدية الداخلة تتراوح ما بين تدفقات نقدية موجبة وأخرى سالبة؛
- يعكس قيمة البديل الاستثمارية وذلك باستخدام سعر الخصم الذي يمثل من وجهة نظر البنك معدل الفائدة؛
- يحدد المكاسب النقدية للمشروع طول العمر الافتراضي له.

##### ✓ سلبيات معيار صافي القيمة الحالية :

- لا يعطي ترتيب سليم للمشروعات الاستثمارية في حالة اختلاف قيمة الاستثمار أو العمر الإنتاجي للثلث مشروع عن الآخر<sup>2</sup>؛
- يتجاهل هذا المعيار عوامل عدم التأكد وما يرتبط بها من مخاطر لها أثر على قيمة المشروع الاستثماري<sup>3</sup>.

ففي حالة المفاضلة بين أكثر من مشروع استثماري، فإنه يتم اختيار المشروع الذي يحقق أكبر قيمة موجبة في حالة المشروعات المتعارضة المانعة تبادلها، أما المشروعات المستقلة فيمكن اختيار جميع المشروعات ذات

<sup>1</sup> عبد الحميد عبد المطلب، دراسات الجدوى الاقتصادية لتخاذل القرارات الاستثمارية، مرجع سابق، ص: 298.

<sup>2</sup> يوسف عبد آل إدم، سليمان اللوزي، مرجع سابق، ص: 162.

<sup>3</sup> نفس المرجع، ص: 162.

القيمة الموجبة في حالة توفر الموارد المالية، أما في حالة عدم توفر الموارد المالية يتم اختيار المشروع الذي يتحقق أعلى قيمة موجبة لصافي القيمة الحالية.

### ثانياً : مؤشر الربحية : (P I)

ويعرف على أنه : " عبارة عن خارج قسمة مجموع القيمة الحالية لصافي التدفقات الدخلة على القيمة الحالية للتدفقات النقدية الخارجة للمشروع الاستثماري محل الدراسة ويعتبر هذا المعيار العلاقة بين مدخلات المشروع وخرجاته في شكل نسبة بدلًا من قيمة مطلقة"<sup>1</sup>.

إذا كان المؤشر أكبر من الواحد الصحيح اعتبر المشروع مربحاً والعكس صحيح في حالة ما إذا كان أصغر أو مساوً للواحد، وهو من الناحية التطبيقية عبارة عن نسبة صافي القيمة الحالية إلى تكلفة الإنفاق الأولية مضافة إليها الواحد الصحيح.

حيث يعتبر هذا الأسلوب مكملاً للأسلوب السابق وهو صافي القيمة الحالية ويقوم على المفاهيم نفسها ولكن يختلفان في أسلوب استخدام هذه المفاهيم. إذ تمثل صافي القيمة الحالية الفرق بين القيمة الحالية المخصومة للتدفقات النقدية المتوقعة من المشروع الاستثماري من حيث قيمة تكلفة المشروع من جهة أخرى، في حين يمثل مؤشر الربحية القيمة الحالية المخصومة للتدفقات النقدية المتوقعة من المشروع منسوبة إلى تكلفة الاستثمار أي أن :

$$\frac{\text{القيمة الحالية المخصومة للتدفقات النقدية المتوقعة من المشروع الاستثماري}}{\text{تكلفة المشروع الاستثماري}} = IP$$

وقاعدة القرار أن يتم اختيار المشروع ذي المؤشر الأعلى.

**مزايا وسلبيات معيار مؤشر الربحية :**

✓ **مزايا معيار مؤشر الربحية :**

- أهم ميزة له مراعاة له لتغير قيمة النقود عبر الزمن وكذلك التغيرات في الأسعار، كما يوضح مدى قدرة المشروع على تغطية تكاليفه وتحقيق عائد إضافي؛

- يعتبر أفضل من أسلوب VAN عند ترتيب المشروعات الاستثمارية خاصة عند الاختلاف في الأحجام؛

<sup>1</sup> عبد المطلب عبد الحميد، دراسات الجدوى الاقتصادية لتخاذل القرارات الاستثمارية ، مرجع سابق، ص: 300.

- يعكس هذا المعيار فعالية وإنجاحية الاستثمار حيث يقيس العائد الصافي للوحدة النقدية الواحدة من رأس المال المستثمر، لذا فإن هذا المعيار يعتبر مؤشرًا جيداً لقياس الكفاءة الإنجاحية والاقتصادية للمشروع ويرجع ذلك إلى أن الاستثمارات المبدئية تشكل وزناً هاماً في هذا المعيار<sup>1</sup>.

#### ✓ سلبيات معيار مؤشر الربحية :

- هذا المعيار لا يراعي ولا يعالج مشكلة خطر عدم التأكد التي تصاحب التدفقات النقدية الداخلة والخارجية؛

- يتحاول نهض ووقت حدوث التدفق النقدي عند ترتيب المشروعات الاستثمارية؛

- أي خطأ في تقدير سعر الخصم المناسب لخصم التدفقات النقدية سيكون له أثر على اتخاذ القرار الاستثماري الرشيد.

وعلى الرغم من كل هذه العيوب إلا أن هذا المعيار يعتبر من أهم المعايير الفاصلة والمرجحة إلى حد كبير للمفاضلة بين مجموعة من المشاريع الاستثمارية.

#### ثالثاً : معيار العائد الداخلي :

" هو معدل تكالفة الأموال الذي تتساوى عنده صافي القيمة الحالية للتدفقات النقدية الداخلة والخارجية بعد استدراك قيمة الاستثمار ، وهو المعدل الذي يجعل المشروع يحقق صافي قيمة حالية قدرها صفر وقد يحدد بطريقة المحاولة والخطأ وتقرر صلاحية المشروع في حال يصبح معدل الخصم أصغر من معدل العائد الداخلي لذلك يقارن معدل الخصم بمعدل العائد الداخلي لمعرفة تكالفة الأموال مقابل معدل العائد الداخلي "<sup>2</sup>.

ويحسب معدل العائد الداخلي كما يلي :

$$\text{معدل العائد الداخلي} = \frac{\text{المبرأة}\times(\text{المعدلين}-\text{صافي القيمة الحالية عند معدل الخصم الأصغر})}{\text{صافي القيمة الحالية عند معدل الخصم الأصغر}+\text{صافي القيمة الحالية عند معدل الخصم}}$$

أو :

$$\sum_{i=0}^n CF \times (1+t)^{-n} = I_0 \Leftrightarrow VAN = 0$$

وقد أعدت القرار أنه يقبل كل مشروع يكون معدله الداخلي أكبر من معدل الفائدة.

<sup>1</sup> نفس المرجع، ص 303.

<sup>2</sup> محمد إبراهيم عبد الرحيم، دراسات الجدوى الاقتصادية وتقدير أصول المشروعات، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2007، ص 154.

الشكل رقم (١-١) : يوضح العلاقة بين VAN و TRI



المصدر: بوفليسى نجمة، عثمان شهير، المعايير المالية لتمويل المشاريع الاستثمارية ، الملتقى الوطنى السادس حول دور الأسس الكمية في اتخاذ القرارات الإدارية، 2009، ص 10.

### ميزايا وسلبيات معدل العائد الداخلي

#### ✓ مزايا معدل العائد الداخلي :

- يراعي هذا المعيار تغير قيمة النقود عبر الزمن، كما يوضح مدى قدرة المشروع على تغطية تكاليفه وتحقيق عائد إضافي؛
- يعتبر معياراً كافياً في ترتيب المشروعات الاستثمارية من حيث درجة ربحيتها وجدواها الاقتصادية<sup>١</sup>؛
- يتميز بالموضوعية وبالتالي يعتبر مقياساً دقيقاً للربحية ويعبر بوضوح عن القوة الإيرادية للمشروع الاستثماري؛
- يعبر عن ربحية المشروع الاستثماري كنسبة مئوية، مما يتبع إمكانية المتابعة ومقارنة التنفيذ الفعلى بالتقديرات المحسوبة.

#### ✓ سلبيات معدل العائد الداخلي :

- يتطلب هذا المعيار إجراء عمليات حسابية عده واستخدام الاجتهاد الشخصي لأجل الوصول إلى النتائج بسرعة<sup>٢</sup>؛
- لا يعتبر هذا المعيار كافياً عندما يراد الاختيار بين عدة مشاريع غير متحانسة ( بالأخص بين عدة بدائل لنفس المشروع)؛

<sup>1</sup> عبد الرسول عبد الرزاق الموسوي، مرجع سابق، ص: 143.

<sup>2</sup> برحنا عبد آل ادم، سليمان الموزي، مرجع سابق، ص: 176.

- عندما تكون هناك ندرة لموارد الاستثمار، فإن هذا المعيار يكون أقل جودة في اختيار المشروعات الاستثمارية مقارنة بمعدل مؤشر الربحية ولكنه يتفوق على معيار صافي القيمة الحالية في اختيار المشروعات الاستثمارية في هذه الحالة<sup>1</sup>.

### **المطلب الثالث : التحليل المالي للمشروع**

عندما يقدم البنك على تمويل الاستثمارات فهذا يعني القيام بتحميم البنك لأمواله لفترات طويلة بجهل نسبياً ما سوف يحدث أثناءها ولهذا فإنه يقوم بقراءة مالية لحالة المؤسسة لهذا يرتكز البنك على استعمال بعض النسب المحوسبة.

#### **أولاً: طريقة التحليل بواسطة التوازنات المالية.**

يتعلق التوازن المالي بقدرة المؤسسة بالحفاظ على درجة كافية من السيولة لضمان تعديل دائم للتدفقات النقدية، ولأجل ذلك ينبغي معرفة دراسة ثلاثة مؤشرات وهي : رأس المال العامل، احتياجات رأس المال العامل ووضعية الخزينة.

#### **1. رأس المال العامل الصافي: Fonds de roulement net**

إن المؤسسة المقترضة قد تكون مطالبة بتسديد ديونها قبل تحصيل مستحقاتها، وهذا ما يضعها في حالة صعبة اتجاه دائنها، كذلك حدوث دوران بطيء للأصول المتداولة (النخاض المبيعات، تسديد متأخر للزبائن، دوران بطيء للمخزونات...) يمكنه أن يؤثر على التوازن المالي للمؤسسة. وعليه يصبح من الضروري توفير هامش أمان أو فائض من الأموال من أجل مواجهة ذلك، هذا ما يدعى برأس المال العامل، وهو ذلك المؤشر الذي يبين كيفية تمويل الاستثمارات الثابتة، أو بالأحرى مدى مساهمة الأموال الدائمة في تمويل الأصول الثابتة للمؤسسة ويمكن حسابه بالعلاقة التالية<sup>1</sup>:

رأس المال العامل : الأموال الدائمة - الأصول الثابتة

أو:

رأس المال العامل : الأموال المتداولة - الديون قصيرة الأجل

<sup>1</sup> عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص 315.

<sup>1</sup> ناصر دادي عدون، نظريات مراقبة التسيير، دار الحمدية العامة، الجزائر، 2000، ص: 45.

وعليه، فرأس المال العامل يمكن أن يكون على ثلاثة حالات وهي :

- رأس المال العامل متزايد :** في هذه الحالة ينبغي التأكيد من أن هذه الزيادة غير راجعة لزيارة في المديونية (طويلة المدى) لأن ذلك يعرض المؤسسة إلى تحمل تكاليف ، أما إذا كانت هذه الزيادة سبباً للأموال الخاصة، فيمكن القول بأنَّ الوضعية المالية للمؤسسة في تحسن.
- رأس المال العامل متناقص :** إذا كان هذا الانخفاض بسبب توسيع استثمارات جديدة، فسيعمل ذلك على تحسين وضعية المؤسسة على المدى الطويل.
- رأس المال العامل ثابت :** هذا يعني أن المؤسسة غير بحالة ركود، وهنا ينبغي مراقبة ما إذا كان ركوداً مؤقتاً في الاستثمارات، أو تباطؤاً مستمراً في التنمية.

## 2. احتياجات رأس المال العامل : **Les besoins en fonds de roulement**

يعبر هذا المؤشر عن قدرة المؤسسة على تغطية احتياجات الدورة الاستغلالية بواسطة موارد الدورة العادية، بعبارة أخرى فإن المؤسسة في دورة نشاطها عليها أن تغطي مخزوناتها ومديونيتها (احتياجات الدورة) بالديون قصيرة الأجل (موارد الدورة)، وإذا كان الفرق بينهما موجباً فإن المؤسسة في حاجة إلى موارد أخرى تزيد مدتها عن دورة واحدة<sup>1</sup>. ويمكن حساب احتياجات رأس المال العامل (BFR) كما يلي<sup>2</sup> :

$$\text{احتياجات رأس المال العامل} = \text{الأموال المتداولة} - \text{احتياجات الدورة} - \text{موارد الدورة}$$

$$\text{احتياجات رأس المال العامل} = \text{قيم الاستغلال} + \text{قيم قابلة للتحقيق} - \text{الديون}$$

## 3. وضعية الخزينة : **Situation de la trésorerie**

وهو ذلك المؤشر الذي يمكننا من معرفة الوضعية الحقيقة لخزينة المؤسسة، أي مجموع ما لديها من أموال جاهزة خلال دورة استغلالية ما، فهي تشمل صافي القيم الحالية والتي تعتبر تحت تصرف المؤسسة، ويمكن حسابها بالعلاقة التالية :

$$\text{الخزينة الصافية} = \text{القيم الجاهزة} - \text{سلف مصرفية}$$

<sup>1</sup> Brahim Samir, analyse

<sup>2</sup> الظاهر لطوش، مرجع سابق، ص: 148

أو: المخزينة الصافية = رأس المال العامل - احتياجات رأس المال العامل

**الحالة الأولى:** رأس المال العامل < احتياجات رأس المال العامل، وعليه يمكن تمويل مجموع الاحتياجات من فائض الأموال الدائمة، بالإضافة إلى مبلغ غير مشغل يحمل شكل متأخرات، نقول حينها أن التوازن المالي محقق؛

**الحالة الثانية:** رأس المال العامل > احتياجات رأس المال العامل، هذا يعني أن الاحتياجات لم تغط إلا نسبياً، ويتحمل الفرق مصادر أخرى تتمثل في الديون قصيرة الأجل، مثل السحب على المكشوف، تسبقات على الفواتير، خصم الأوراق التجارية، ... وغيرها.

وعليه فإن وضعية المؤسسة من الناحية المالية تكون جيدة إذا كانت لها خزينة صافية معتبرة، ورأس مال عامل موجب (أي كافي لتفطير احتياجات رأس المال العامل على الأقل).

#### ثانياً : التحليل باستعمال النسب المالية.

إن النسب المالية المستخدمة في التحليل المالي تركز كثيراً على تلك النسب المالية الأكثر دلالة وفائدة في معالجة وتفسير المعلومات والبيانات الخاصة بالمشروع الاستثماري، حيث تستعمل في هذا الإطار أربع

مجموعات رئيسية:

**1. نسب السيولة :** تقيس هذه النسبة قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها المالية قصيرة الأجل ودرجة توفر اليسر المالي للمؤسسة ويتم ذلك من خلال مجموعة من النسب أهمها :

**أ. نسبة السيولة السريعة :** تقيس مقدرة المشروع على الوفاء بالتزاماته خاصة القصيرة الأجل وبصورة فورية، وتتراوح هذه النسبة بين 0.8 و 1 بالنسبة لبائع التجزئة وبين 1.5 و 2 بالنسبة للشركات الكبرى وإذا فاقت 2 فإنها تشير إلى إدارة فقيرة للأصول المالية.<sup>1</sup>

$$\text{نسبة السيولة السريعة} = \frac{\text{الأصول سريعة التداول}}{\text{المخصص الجاري}}$$

وتحسب هذه النسبة بتطبيق العلاقة التالية:

\* حيث أن الأصول سريعة التداول = النقدية - الأصول المتداولة - المخزونات

<sup>1</sup> عبد القادر محمد عبد القادر عطية، مرجع سابق، ص 167

ب. نسبة التداول : وتقيس هذه النسبة قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل، وكذلك مدى الأمان الذي تحاول الإدارة المحافظة عليه لمقابلة عدم التوازن الناتج من التقلبات أو التغيرات في حسابات الأصول والخصوم المتداولة<sup>1</sup>.

$$\text{نسبة التداول} = \frac{\text{الأصول المتداولة}}{\text{الخصوم}}$$

وتحدد هذه النسبة بتطبيق العلاقة الآتية :

حيث أن الأصول المتداولة = قيمة الاستغلال + قيمة قابلة للتحقيق + قيمة حافظة.

2. نسب النشاط : تقيس هذه النسب درجة السرعة والكفاءة التي تحول فيها الحسابات المختلفة إلى نقدية أو إلى مبيعات، كما تعبّر أيضاً عن كفاءة وفعالية المؤسسة في استغلال مواردها وإدارة موجوداتها، ومن أهم هذه النسب نذكر :

أ. معدل دوران البضاعة : ويحدد هذا المعدل سرعة تحول المخزون السلعي إلى مبيعات، فكلما ارتفع هذا المعدل دل على كفاءة الإدارة للمخزون السلعي.

$$\text{معدل دوران المخزون} = \frac{\text{المبيعات السلعية}}{\text{متوسط المخزون}}$$

ويحسب هذا المعدل بتطبيق العلاقة الآتية<sup>2</sup>:

ب. متوسط فترة التحصيل : وهذه النسبة يمكنها قياس سرعة التحصيل فكلما كانت فترة التحصيل قصيرة فهي تعني التحصيل السريع لديون المؤسسة، أما إذا كانت الفترة طويلة فيكون لها أثر سلبي على السيولة، وقد تؤثر كذلك على متوسط فترة الاستحقاق (ديون الغير على المؤسسة).<sup>3</sup>

$$\text{متوسط فترة التحصيل} = \frac{\text{أوراق القبض + المدفوعون}}{\text{المعاد}}$$

ويحسب بالعلاقة التالية :

<sup>1</sup> إن المدف من عدم إدخال المخزونات في حساب السيولة السريعة يمكن من التوصل إلى أفضل مقياس للسيولة، باعتماد النقدية دون المخزونات، حيث أن المخزونات أكثر احتمالاً للتدهور في قيمتها.

<sup>2</sup> ميلود بن مسعود، معايير التمويل والاستثمار في البنوك الإسلامية، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإسلامية، جامعة باتنة، 2008، من 137.

<sup>3</sup> فهيمي مصطفى الشيخ، التحليل المالي، ط 1، دار النشر غير موحدة، فلسطين، 2008، ص 61.

<sup>3</sup> ميلود بن مسعود، مرجع سابق، من 139.

ج. معدل دوران رأس المال العامل: وهذه النسبة تدل على مدى كفاءة الإدارة في استغلال رأس المال العامل (الأصول الثابتة)، فكلما زادت سرعة دورانه كلما قلت حاجة المشروع إلى الاعتماد على القروض القصيرة.<sup>1</sup>

$$\text{معدل دوران رأس المال العامل} = \frac{\text{صافي المبيعات}}{\text{رأس المال العامل}}$$

ويحسب هذا المعدل بتطبيق العلاقة التالية:

3. نسبة الربحية (المردودية) : وتستخدم في قياس ربحية المؤسسة وكفاءتها التشغيلية، إذ تعبّر عن محصلة نتائج السياسات والقرارات المتخذة والعائد المتظر من عملية توظيف الأموال ومن هذه النسب نجد:  
أ. نسبة هامش الربح : وتستخدم هذه النسبة كمقاييس للربحية العامة لنشاط المؤسسة فترتفع هذه النسبة طالما كان الأداء ناجحاً، والعكس.

$$\text{نسبة الربحية} = \frac{\text{صافي الربح}}{\text{صافي المبيعات}}$$

وتحسب كما يلي<sup>2</sup>:

ب. نسبة عائد الاستثمار : وتوضح جدوى استثمار هذه الأصول في طبيعة النشاط الاستثماري الممارس، فكلما كانت النسبة مرتفعة تشجع المساهمين على الاستثمار في هذا النشاط.

$$\text{نسبة عائد الاستثمار} = \frac{\text{النتيجة الصافية}}{\text{مجموع الأصول}}$$

وتحسب بتطبيق العلاقة التالية<sup>3</sup>:

$$\text{نسبة عائد الأموال الخاصة} = \frac{\text{النتيجة الصافية}}{\text{الأموال الخاصة}}$$

وتحسب كما يلي<sup>4</sup>:

ج. نسبة عائد الأموال الخاصة : وتعبر عن نسبة كل وحدة نقدية وضعها المساهم داخل المؤسسة وما يعود عليها من أرباح.

<sup>1</sup> عبد القادر محمد عبد القادر عطية، مرجع سابق، ص 170.

<sup>2</sup> فهمي مصطفى الشبيح، مرجع سابق، ص 42.

<sup>3</sup> ميلود بن مسعودة، مرجع سابق، ص 140.

<sup>4</sup> عبد القادر محمد عبد القادر عطية، مرجع سابق، ص 172.

٤. نسبة المديونية : تبين هذه النسبة مساهمة كل عنصر بالنسبة لمجموع ما في حوزة المؤسسة وتعطي مؤشرات دقيقة حول الوضع المالي للمؤسسة على المدى الطويل ومقداره على تسديد ديونها و التزاماتها طويلة المدى <sup>١</sup>.

ومن بين هذه النسب نذكر :

أ. نسبة القدرة على السداد (الملاعة) : وتعبر هذه النسبة على مدى قدرة المؤسسة على سداد ديونها اتجاه الغير، كما أنها تقدير مقدار مساهمة المقرضين في تمويل أصول المؤسسة، وكذلك تفسر الأمان الذي يتمتع به الدائون في الأجال القصيرة والطويلة.

$$\text{نسبة القدرة على السداد} = \frac{\text{مجموع الأصول}}{\text{مجموع الديون}}$$

وتحسب بالصيغة التالية :

ولكي تكون المؤسسة قادرة على سداد ما عليها من الديون يجب أن تكون النسبة أكبر من ١.

ب. نسبة الديون إلى رأس المال : وتعبر هذه النسبة عن المقارنة بين الأموال المقرضة والأموال المملوكة، وهي تقيم درجة المخاطرة المالية التي قد يواجهها المشروع الجديد، وتفضل بنوك التمويل أن لا تزيد من هذه النسبة عن ٥٥%.

$$\text{نسبة الديون إلى رأس المال} = \frac{\text{ديون المفصصة الأجل}}{\text{مجموع رأس}}$$

وتحسب هذه النسبة على النحو الآتي <sup>2</sup>:

ج. نسبة الاستقلال المالي : وتعبر هذه النسبة عن مدى استقلالية المؤسسة من الناحية المالية وقدرها على اتخاذ القرارات التمويلية والوفاء بالتزاماتها المالية اتجاه الدائين.

$$\text{نسبة الاستقلال المالي} = \frac{\text{الأموال المليوحة}}{\text{مجموع}}$$

وتحسب على النحو التالي :

ولكي تكون المؤسسة مستقلة ماليا يجب أن تفوق النسبة ١ وإلا المؤسسة تابعة للغير.

<sup>1</sup> عبد الغفار حنفي، الادارة المالية مدخل اتخاذ القرارات، النذر العلمية، بيروت، 1990 ، ص 110.

<sup>2</sup> محمد عبد القادر محمد عطية، مرجع سابق، ص 167، ص 168.

## خلاصة الفصل

من الأمور الأساسية التي يقوم بها البنك قبل قيامه بعملية التمويل تقييم المشاريع وذلك باستخدام مجموعة من الأدوات التي من شأنها أن تحدد جدواً المشروع من عدمه وتقلل من المخاطر التي قد يتعرض لها البنك.

من خلال ما تم التطرق إليه في الفصل الأول توصلنا إلى ما يلي :

- لدراسة الجدوى أهمية كبيرة وبالغة لكل المشاريع، فهي تساعد المستثمر في تصفية أفكاره الاستثمارية الأولية، وتساعده في الوصول إلى فكرة استثمارية واحدة، وذلك بحذف الأفكار الاستثمارية غير ملائمة ويتم دراسة الفكرة الاستثمارية الملائمة دراسة تمهيدية للحكم على مدى ملائمة المشروع المختار، ثم القيام بالدراسة التفصيلية للمشروع.
- تستخدم البنوك التحليل المالي للوقوف على مدى قوّة ومتانة المركز المالي للعميل وهذا من خلال أدوات وأساليب التحليل المالي والتمثلة في مؤشرات النسب المالية التي لها أهمية بالغة في اتخاذ القرار التمويلي الرشيد؟
- تقوم المعايير التي لا تأخذ بعين الاعتبار القيمة الحالية للنقد على إهمال عنصر التضخم في تقييم إيرادات المشاريع الاستثمارية؟
- يعتبر مؤشر الربحية أكثر كفاءة من مؤشر صافي القيمة الحالية في المفاضلة بين جدواً المشروعات الاستثمارية المنافسة لكن في حالة اختلاف تلك المشروعات، مع العلم أن المؤشرين يقودان إلى نفس النتائج في حالة تساوي تلك التكلفة.

## الفصل الثاني

التمويل بالقرض البنكي ومخاطرها

**تمهيد**

إن متطلبات الحياة الاقتصادية والتطور الصناعي أدى إلى ظهور مؤسسات مالية تدعى بالبنوك ، والتي تعتبر شكل من أشكال العلاقات التجارية والمالية بين الدول وحلقة ربط ما بين أصحاب الفائض المالي وأصحاب العجز المالي، من خلال تقديم القروض كونها تشكل المصدر الأساسي لدخله وذلك لتمويل جملة من المشاريع الاستثمارية .

وبقدر أهمية القروض كمصدر للفوائد يقدر ما تشكل مصدرًا حقيقياً للمخاطرة. وللأخطار البنكية مسببات منها ما هو مرتبط بالظروف العامة ( اقتصادية ، اجتماعية وسياسية ..... ) ومنها ما هو مقررون مباشرة بطلاب القرض ، ومنها ما له علاقة بالبنك نفسه.

وسوف نعالج ضمن هذا الفصل ثلاثة مباحث أساسية، حيث في المبحث الأول سنلقي الضوء على التمويل المصري للمشاريع الاستثمارية ، أما بالنسبة لمبحث الثاني ستتطرق إلى الآليات التي تتبعها البنوك لمنح القروض، وفي المبحث الأخير ستتطرق إلى تحليل مخاطر التمويل المصري للمشروعات الاستثمارية.

## المبحث الأول : ماهية التمويل المصرفي وأهميته بالنسبة للمشروعات الاستثمارية

تحتاج المؤسسة إلى التمويل بأ نوعه وذلك لتعطية الاحتياجات السنوية الطارئة التي تمر بها، وقد أصبح واضحًا أن النمو الاقتصادي في الدولة ينبع وبقاء المؤسسة ذاتها في ميدان الأعمال يتوقفان على تمويل المشاريع، وستنطرق في هذا المبحث إلى مفهوم التمويل ، مصادراته، أهميته وعلاقته براحل دورة المشروع ، كما سنتطرق كذلك إلى العوامل المحددة في اختيار التمويل المناسب.

### المطلب الأول : مفهوم التمويل المصرفي

احتللت أراء الاقتصاديين حول إعطاء مفهوم واضح للتمويل، إلا أنها تشتراك في الاهتمام بكيفية الحصول على الأموال واستخدامها في تنفيذ مختلف الاستراتيجيات التي تتبناها المؤسسات، وفيما يلي أهم التعريفات التي اختلفت من حيث الشرح ولكن معظمها تتجه إلى معنى واحد:

- و يعني به " توفير الموارد الحقيقة من السلع والخدمات اللازمة لإنشاء مشروع استثماري وتكون رؤوس أموال جديدة واستخدامها لبناء الطاقة الإنتاجية بقصد إنتاج السلع والخدمات الاستهلاكية "<sup>1</sup>.
- أما الدكتور عمر حسن، فيعرفه على أنه " توفير النقود في الوقت المناسب، أي الوقت الذي تكون فيه المؤسسة في أمس الحاجة للأموال، كما يوفر التمويل الوسائل التي يمكن للأفراد والمؤسسات على الاستهلاك والإنتاج على الترتيب وذلك في فترات زمنية معينة "<sup>2</sup>.
- يعرف التمويل بأنه "الإمداد بالأموال في أوقات الحاجة إليها".<sup>3</sup> ويشمل العناصر التالية:<sup>4</sup>
  - تحديد دقيق لوقت الحاجة للتمويل؛
  - البحث عن مصادر الأموال؛
  - المخاطر التي قد يتعرض لها أي يزاوله الإنسان.

من خلال التعريف السابقة يمكن تقديم تعريف شامل للتمويل وهو: الحصول على رؤوس الأموال الضرورية لتشغيل المشاريع الاستثمارية، وكيفية استعمال هذه الأموال بما يحقق المردودية الاقتصادية والمالية.

<sup>1</sup> محمد عبد العزيز عجمية، التنمية الاقتصادية والاجتماعية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1995، ص 215.

<sup>2</sup> عمر حسن، الموسوعة الاقتصادية والاجتماعية، الطبعة الرابعة، الدار الجامعية، القاهرة، 1995، ص 145.

<sup>3</sup> طارق الحاج، مبادئ التمويل، ط 1، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص 21.

<sup>4</sup> ماجد أحمد عطا الله، إدارة الاستثمار، الطبعة 7، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، 2011، ص 39.

## المطلب الثاني : مصادر التمويل المصرفي

يمكن تقسيم المصادر الرئيسية للتمويل المتاح أمام المشروع إلى ما يلي:

### أولاً : أموال الملكية : وتكون من :

1. **الأسهم العادية** : هي عبارة عن حصص متساوية من رأس مال الشركة، وتعتبر المصدر الرئيسي للتمويل الدائم للمشروع، وهذا في حالة الشركات التي تكون في أول مراحل التشغيل، ويعود السبب في ذلك إلى أن إصدار أي سهم لا يترب عليه إلزام المشروع بدفع عائد ثابت لحملة الأسهم، ويتم التمويل عن طريق طرح أسهم عادية جديدة للاكتتاب، ولكن لا يعتبر هذا الطرح بصفة دائمة لأنه قد لا تصدر المؤسسة أسهماً عادية طيلة حياتها.<sup>1</sup> ويتمتع حملة الأسهم العادية بإمكانية نقل الملكية إلى شخص آخر، ولديهم الحق في الحصول على الأرباح التي توزعها الشركة، وكذلك لحملة الأسهم العادية الحق في الإطلاع على دفاتر الشركة وحضور الجمعية العمومية والتصويت فيها بنسبه الأسهم المملوكة له.

2. **الأسهم الممتازة** : يتمتع حملة الأسهم الممتازة بكافة ما لحملة الأسهم العادية من حقوق ما لم يكن هناك نص على خلاف ذلك إلا أنه يتمتع بامتيازات أخرى من بينها:

- حق الأولوية في الحصول على نسبة من الأرباح التي توزعها الشركة؛
- الأولوية في الحصول على قيمة الأصول في حالة تصفية الشركة؛
- حق تحويل هذه الأسهم وفقاً لرغبة الحملة ووفقاً للقانون النظامي للشركة إلى أوراق مالية أخرى وعادة إلى أسهم عادية؛
- بالرغم من الامتيازات التي يحظى بها حملة الأسهم الممتازة إلا أنه ليس لهم في الغالب حق التصويت وحضور الجمعية العمومية للشركة، إلا أن بعض الشركات قد تمنحهم حق حضور الجمعية بل وحق الاشتراك في انتخاب أعضاء مجلس الإدارة.

3. **الأرباح المحتجزة** : هي عبارة عن جزء من الأرباح التي تم الاحتفاظ بها في المؤسسة بدلاً من توزيعها.<sup>2</sup>

### ثانياً : القروض : وتنقسم إلى:

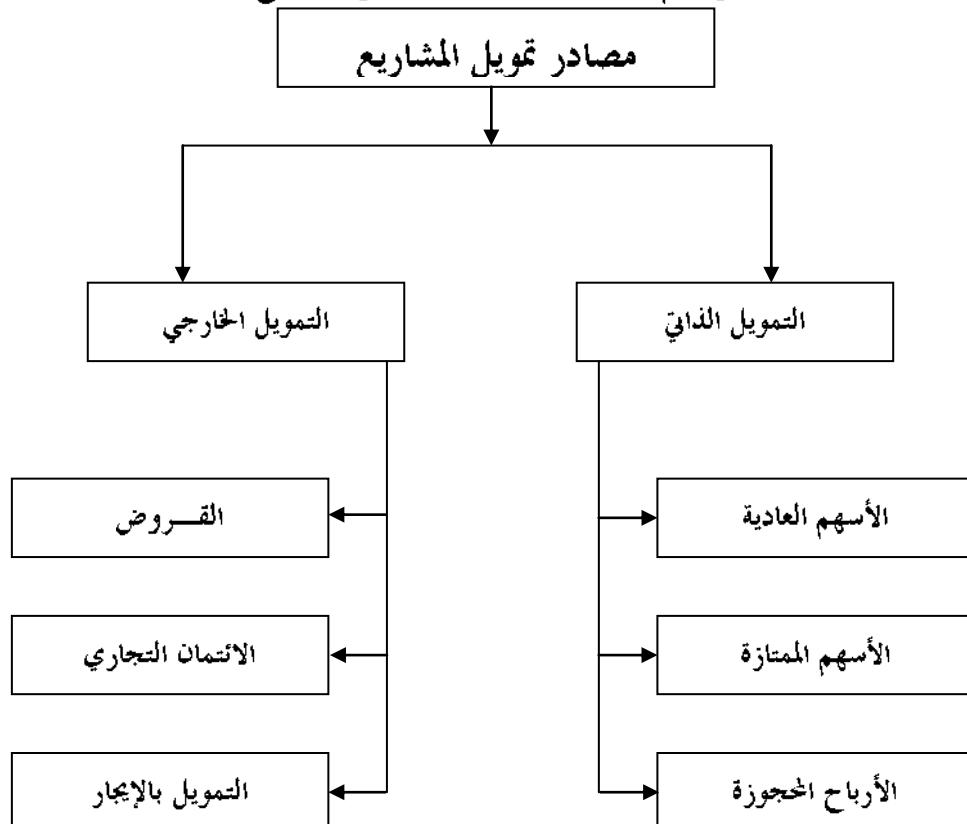
\* **القروض المصرفية قصيرة الأجل** : والتي تأخذ في العادة شكل ائتمان مصرفي؛

<sup>1</sup> محمد صالح الحناوي، وأخرون، أساليب الإدارة المالية، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، 2001، ص: 374.

<sup>2</sup> ليلى لولاشي، التمويل المصرفي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة مساهمة القرض الشعبي المغربي، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص نقود ومالية، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة بiskra، 2005، ص: 4.

- \* القروض المباشرة : متوسطة وطويلة الأجل؛
- \* السندات : وهو عبارة عن صك تصدره المؤسسة وهو يمثل بذلك عقد اتفاق بين المقرض والمفترض.
- أ. الائتمان التجاري : يعتبر نوع من التمويل قصير الأجل لحصول عليه المؤسسة من الموردين عند قيامه بشراء بضائع جاهزة ، لغرض تصنيعها أو إعادة بيعها مقابل وعد بالتسديد في تاريخ لاحق ، وتعتمد المؤسسة على هذا المصدر من التمويل بدرجة أكبر من اعتمادها على الائتمان المصرفي وغيره من المصادر الأخرى قصيرة الأجل.<sup>1</sup>
- ب. التمويل بالإيجار : وهو عبارة عن اتفاق بين مؤسستين بحيث تقوم المؤسسة المستأجرة باستخدام إحدى الأصول المملوكة للمؤسسة الأخرى، وذلك لمدة معينة يتم الاتفاق عليها في مقابل التزامها بدفع مبلغ معين<sup>2</sup> ، إلا أنه من أكبر العيوب التي يمكن تسجيلها هو تكلفته المرتفعة، حيث أنّ مبلغ الإيجار يتضمن إضافة إلى قسط اهلاك الأصل المؤجر : النفقات الإجمالية للشركة المؤجرة، ومتوسط معدلات الفائدة على العملية مرتفع حيث يتراوح ما بين 13% و 18% .

شكل رقم (1-2) : مصادر تمويل المشاريع الاستثمارية



المصدر : سمير محمد عبد العزيز، "اقتصاديات الاستثمار والتمويل والتحليل المالي" ، مكتبة الإشعاع الفنية، 1998، ص 121.

<sup>1</sup> سمير إبراهيم هندي، الفكر الحديث في مجال مصادر التمويل، ط2، توزيع منشأة المعارف بالإسكندرية، مصر، 1998، ص 07

<sup>2</sup> صلاح رمضان، إدارة مخاطر التمويل البنكي للمؤسسات الصغيرة في إطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في المراحل دراسة حالة بنك المازيرى الخارجى بورقة، مذكرة ماستر غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسويق والعلوم التجارية، ورقلة، 2011/2010، ص 21

<sup>3</sup> Michel Di Martince , Guide Financier De La PME, Les Editions D'Organisation 1981.P 139

### **المطلب الثالث : العوامل المحددة في اختيار التمويل المناسب**

هناك عدّة عوامل تؤثّر في اختيار التمويل الأنسب مع احتياجات المؤسسة، ويكون الاختيار مسبوقاً بتقييم شامل لهذه العوامل وما لا شك فيه أن هذه العوامل لا تتميز بالثبات بل تتغيّر تبعاً للحالة الاقتصادية العامة وحالة الصناعة وحالة المؤسسة نفسها ويمكن إيجازها في النقاط الآتية<sup>1</sup>:

- ١ - **الملائمة** : وهي ملائمة الأموال المستخدمة لطبيعة الأصول التي ستقوم هذه الأموال بتمويلها وكفأعدّة عامة ينبغي تمويل الأصول الدائمة بالأموال الدائمة.
- ٢ - **الدخل** : ويقصد به العائد الحقيق من المشروع فيجب أن تكون نسبة عائد المشروع أكبر من نسبة الاقتراض لكي تقوم المؤسسة بطلب القرض.
- ٣ - **السيطرة والإدارة** : إن توسيع المؤسسة في الاقتراض إلى الحد الذي يجعلها غير قادرة على الوفاء بالتزاماتها مما يجعل المقرضين يضعون أيديهم على أصول المؤسسة، وفي هذه الحالة يفقد أصحاب المشروع سيطرتهم على المؤسسة، ومن هنا تظهر أهمية السيطرة والإدارة في اختيار طريقة التمويل المثلث.
- ٤ - **المرونة** : تحتاج المؤسسة إلى مرونة أساساً حتى تتمكن من الحصول على أكبر عدد ممكن من بدائل التمويل عندما تحتاج إلى التوسيع في نشاطها، أي مدى مقدرها على استغلال الفرص التي تمكنها من تخفيض مجموع تكلفة أموال الاقتراض إلى أدنى حد ممكن.
- ٥ - **الثوقيت** : ويقصد به التوثيق السليم لعمليات الاقتراض والتمويل الخاص، ويمكن إدخال عامل التقدير والتبؤ العقلاي كعامل أساسي في هذا الشق مما يساعد على رفع العائد إلى أقصى حد ممكن.

### **المطلب الرابع : أهمية التمويل وعلاقته بمراحل دورة حياة المشروع**

يحض التمويل بأهمية بالغة في تحديد سياسة البلاد التنموية، حيث يعتبر العضو المحرك لتنفيذ المشاريع الاستثمارية على النطاق الذي تسطره الإدارة العليا والمالية.

وتبرز أهمية التمويل في أنه يساعد على تطور النشاط الاقتصادي من خلال خلق مشاريع جديدة، حيث يترتب عليه توفير مناصب الشغل وبالتالي القضاء على البطالة مما يؤدي إلى تحسين الوضعية المعيشية ومن ثم تحقيق الرفاهية للمجتمع وبصفة عامة يمكن دور التمويل في أن أي مشروع من المشاريع الاستثمارية يحتاج إليه طيلة فترة حياته.

<sup>1</sup> من الفصي، إدارة مالية، متاحة على الرابط: <http://www.tegaraworld.com/vb/t-24625.html>، يوم الاطلاع 17/05/2012، 21:06.

إذ يمكن تحديد خمس مراحل في دورة حياة المشروع المموزجي<sup>1</sup>:

- **المراحل الأولى : الفترة التجريبية** : هي المرحلة التي تحتاج لها المشاريع إلى تمويل طويل الأجل، حيث تكون هناك الحاجة إلى المصادر الداخلية والتمثلة في المدخرات الفردية المملوكة، إذ أن البنك يمكن أن توافق على منح قروض للمؤسسات لتمويل مشاريعها إذا وجدت من يجنبها مخاطر التمويل.
- **المراحلة الثانية: فترة الازدهار** : تبدأ مرحلة انطلاق المشروع وتحقيقه لمعدلات نمو جيدة في حالة ما إذا تمكنت المؤسسة في النجاح مبدئياً بعد تأسيسها ومنه يتطلب المشروع التمويل من المصادر الخارجية التي تم الاعتماد عليها في المرحلة الأولى، إضافة إلى ما تقدمه البرامج الحكومية والمؤسسات المالية من إعانت.
- **المراحلة الثالثة : فترة الإبطاء** : في ظل ملائمة الظروف الاقتصادية يبدأ انخفاض معدل النمو قليلاً، وتبدأ معدلات الأرباح في الاستقرار نوعاً ما، ما ينتج عنه استقرار في التدفقات النقدية، ومع وجود إدارة جيدة للمؤسسة يستمر الاحتياج للتمويل من أجل تمويل رأس المال العامل.
- **المراحلة الرابعة : فترة النضوج** : تسمى هذه المرحلة باستقرار نمو المبيعات والأرباح وكذلك استقرار نمو التدفقات النقدية.
- تقوم المؤسسة بالحفاظ على حصة معينة من المبيعات مما يجعلها في احتياج مستمر للتمويل قصير الأجل، ولأجل إنتاج منتجات بديلة أو تطوير المنتجات الحالية تحتاج المؤسسة إلى تمويل طويل الأجل ولكن بنسبة ضئيلة.
- **المراحلة الخامسة: فترة الانحدار** : تعتبر هذه المرحلة من المراحل التي يحاول المشروع تجنبها نتيجة لما يلي:

  - دخوله في مجالات غير موجودة من قبل وعدم توافر معلومات كافية تؤهله للاستمرار؟
  - تزايد احتياجاته إلى تمويل إضافي خاصة عند الانتقال إلى المرحلة الثانية والثالثة، وهذا ما قد يعرضه لمخاطر مالية قد تؤدي به للأفلاق والانتقال بسرعة إلى المرحلة الخامسة.

<sup>1</sup> وفاء الميريك، المشات الصغيرة التأسيس والإدارة، متاحة على الرابط

<http://faculty.ksu.edu.sa/wafa/smali%20business%20pp/%D8%A7%D9%84%D9%81%D8%B5%D9%84%20%D8%A7%D9%84%D8%AE%D8%A7%D9%85> ، تاريخ الإطلاع 20:58، 2012/05/17، %D8%B3.ppsx

## المبحث الثاني : آليات منح القروض المصرفية للمشروعات الاستثمارية

تعتبر القروض عامل مهم في تحرير عجلة الاقتصاد وذلك من خلال تمويل المشاريع وتطويرها ، لهذا ستتناول ماهية القروض المصرفية، مفهوم سياسة الإقراض ومكوناتها والعوامل المؤثرة فيها وفي الأخير ستتناول الخطوات المتبعة من طرف البنك لمنح القروض.

### المطلب الأول : ماهية القروض المصرفية

سنحاول من خلال هذا المطلب إدراج مختلف التعريفات للقروض وأهميتها بالنسبة للاقتصاد القومي و أهم أنواعها.

#### أولاً : مفهوم القروض المصرفية :

إن أصل معنى الائتمان في الاقتصاد هو "القدرة على الإقراض" واصطلاحاً : هو التزام جهة بجهة أخرى بالإقراض أو المدانية، ويراد به في الاقتصاد الحديث: أن يقوم الدائن بفتح المدين مهلة من الوقت يلتزم المدين عند انتهاءها بدفع قيمة الدين، فهو صيغة تمويلية استثمارية تعتمدها المصارف بأنواعها .<sup>1</sup>

ويمكن تعريفها أيضاً "تمثل القروض في جوهرها ائتمان قصير الأجل تمنحه البنوك التجارية لتمويل النشاط التجاري لقطاع الأعمال والتجارة، وذلك لتغطية احتياجات الأفراد والمشات فيها من رأس المال العامل".<sup>2</sup>.

بالإضافة إلى هذا يمكن تعريف القروض بأنها: "الثقة التي يوليه البنك لعميله في إتاحة مبلغ معين من المال لاستخدامه في غرض محدد خلال فترة محددة ويتم سداده بشروط معينة مقابل عائد مالي متفق عليه".<sup>3</sup>.

وتعرف كذلك على أنها " تلك الخدمات المقدمة للعملاء والتي يتم بمقتضاها تزويد الأفراد والمؤسسات في المجتمع بالأموال اللازمة، على أن يتعهد المدين بسداد تلك الأموال وفوائدها والعمولات المستحقة عليها

<sup>1</sup> عبد العزيز الدعيم، ماهر الأمين، أrien الخورو، التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عملية الإقراض المصرفي بالتطبيق على المصرف الصناعي السوري، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية ، المجلد (28)، العدد 3 ، 2006، من: 194

<sup>2</sup> عبد المطلب عبد الحميد، البنوك الشاملة عملياتها وإدارتها، الدار الجامعية للنشر، مصر، 2000، من: 103

<sup>3</sup> صلاح الدين السيسى، قضايا مصرفية معاصرة، ط١، دار الفكر العربي، القاهرة، 2004، من: 15

والمساريف دفعة واحدة أو على أقساط في تاريخ محددة حسب العقد وتندعم في تلك العملية مجموعة من الضمانات التي تكفل البنك استرداد أمواله في حالة توقيف العميل عن السداد بدون أي خسائر".<sup>1</sup>

### ثانياً : أهمية القروض :

بعد الائتمان المصرفي نشاطاً اقتصادياً في غاية الأهمية لما له من تأثير متشابك ومتعدد الأبعاد على الاقتصاد القومي كونه يعتبر من أهم مصادر إشباع الحاجات التمويلية لقطاعات النشاط الاقتصادي المختلفة كما أن منح القروض يمكن البنك من المساهمة في النشاط الاقتصادي وتطوره ورخاء المجتمع الذي تخدمه، حيث تعمل القروض على خلق فرص العمل وزيادة القدرة الشرائية التي بدورها تساعد على التوسيع في استغلال الموارد الاقتصادية وتحسين مستوى المعيشة، وتبين أهمية القرض المصرفي أكثر في النقاط التالية :

- يعتبر البنك كوسيلة للسياسة الاقتصادية إلى جانب دوره في خلق النقود، وله دور حاسم في الإزدهار الاقتصادي، حيث يستعمله بنك الجزائر في مراقبة الكتل النقدية الموجودة في السوق وذلك بالتأثير على معدل الفائدة؛
- تعتبر القرض المصرفية المصدر الأساسي الذي يرتكز عليه البنك للحصول على إيراداته حيث تمثل الجانب الأكبر من استخداماته؛<sup>2</sup>
- المساهمة في مشاريع أخرى مثل المساهمة في شركات الإنتاج، دواء أو غذاء، ملابس والمساكن... الخ؛<sup>3</sup>
- تمويل التجارة الدولية سواء بالنسبة لاعتمادات الاستيراد والتصدير، أو إصدار خطابات الضمان المحلية والخارجية؛
- تسهيل المعاملات التي تقوم على أساس العقود والوعود بالتسديد فب بواسطته يتم تحويل المال من شخص لأخر.

### ثالثاً : أنواع القروض المصرفية :

تعد قروض الاستثمار الأكثر جاذبية لنشاط البنك التجاري والمؤسسات المصرفية الأخرى، فمن جهة يضمن البنك تحقيق ربحية عالية، ومن جهة أخرى يتحمل مقدار كبير من المخاطرة.

<sup>1</sup> عبد المطلب عبد الحميد، البنوك الشاملة وعمليات إدارتها، مرجع سابق، ص: 103

<sup>2</sup> نفس المرجع ، ص: 104

<sup>3</sup> نفس المرجع ، ص: 105

وفيما يلي سنتناول أنواع القروض وفقاً لمعايير مختلفة :

### ١. تصنیف القروض بحسب آجالها (المدة)

وتنقسم القروض المصرفية تبعاً لهذا المعيار إلى :

#### أ. قروض قصيرة الأجل :

هي قروض لا تزيد مدة إدراكها عادةً عن سنة وتمثل الجانب الأكبر من قروض المصارف التجارية، وتمنح بغرض تمويل النشاط التجاري للمؤسسة كما تستعمل هذه القروض في اقتناء المستحقات من التجهيزات أو تمويل الخدمات المختلفة وتحل هذه القروض غالباً من مدخرات وودائع العملاء، وكذلك الأموال الخاصة للبنك، ويتميز هذا النوع من القروض بأسعار فائدة متحفظة نظراً لقصر أجله، وتنقسم القروض القصيرة الأجل إلى :

- **قرض الإعارة Les Prêts** : هو عبارة عن عقد إرجاع القرض أو الشيء المستعار، وهو يمثل في إخارة المبلغ المقترض وإعادته بنفس القيمة أي بدون فوائد .
- **الحساب الجاري Les Comptes Courant** : يتمثل في اتفاق بموجبه يتلقى شخصان على الأخذ في الحساب كل العمليات المتداخلة فيما بينها كرهان كتابي وذلك بفتح قرض للعمليات ذات قيمة محددة<sup>1</sup>.

#### ب. قروض متوسطة الأجل :

وهي قروض تهدى أجلها إلى 5 سنوات وتستخدم هذه القروض بغرض تمويل العمليات الرأسمالية للمشروعات، كشراء آلات جديدة للتوسيع من نشاط المشروع ، وتنقسم هذه القروض إلى نوعين قروض قابلة للتوبة أي أن البنك يقوم بإعادة خصم القرض لدى البنك المركزي أو بنك آخر وذلك ما يسمى "بإعادة التمويل لدى البنك المركزي" وذلك عند الحاجة إلى السيولة دون انتظار آجال القرض المنوه، أما النوع الثاني فهي قروض غير قابلة للتوبة وهنا البنك لا يسمح بإعادة التمويل وبالتالي يكون مجرماً على الانتظار حتى تاريخ الاستحقاق<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق ذكره، ص: 113.

<sup>2</sup> الطاهر لطوش، تقنيات التمويل، ط6، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007، ص: 74-75.

### ج. القروض الطويلة الأجل : Crédit à long terme :

هي القروض التي تزيد آجالها عن 5 سنوات وقد تصل إلى 10 سنوات أو عشرين سنة، تمنح لتمويل الأنشطة والعمليات ذات الطبيعة الرأسمالية، بناء المصانع، إقامة مشاريع جديدة، وهذا النوع من القروض لا تستطيع البنوك التجارية منحها لأنها تتميز بطول المدة وضخامة المبلغ، وبالتالي فإن المؤسسات المتخصصة هي التي تتكفل بها، وتتميز هذه القروض بارتفاع المخاطر، وهذا ما يستدعي إلى اشتراك عدة مؤسسات مالية وبنكية في تمويل واحد، أو طلب ضمانات حقيقة (أصول حقيقة ذات ضمانات عالية) <sup>1</sup>.

### 2. تصنیف القروض وفقاً للغرض منها :

وتنقسم القروض المصرفية تبعاً لهذا التصنيف إلى :

**أ. قروض الاستثمار :** يمنح هذا النوع من القروض للمشروعات الإنتاجية لغرض استخدامه في تمويل العمليات الاستثمارية طويلة الأجل أو متعددة الأجل نظراً لضعف الموارد الذاتية للمؤسسة مثل: الاستثمار في الأصول الثابتة كآلات والأراضي وغيرها<sup>2</sup>؟

**ب. القروض التجارية :** تعتبر القروض التجارية أحد أنواع التمويل قصير الأجل، وتحصل عليه المؤسسة من الموردين، وتمثل في قيمة المشتريات الأصلية للسلع التي تناجر فيها أو تستخدمها في عمليات الإنتاج، وتلعب القروض التجارية دوراً بالغ الأهمية في تمويل الكثير من المؤسسات خاصة المؤسسات التجارية، والمؤسسات الصغيرة التي تحد صعوبة في الحصول على القروض المصرفية ذات التكلفة المنخفضة، أو عدم كفاية رأسها العامل في تمويل احتياجاتها التجارية<sup>3</sup>؛ ويتميز هذا النوع من القروض بسهولة الحصول عليه حيث لا يتطلب إجراءات معقدة، والمرونة حيث تستعمله المؤسسة كلما أرادت ذلك بالكيفية التي تحتاجها؛

**ج. قروض الاستهلاك :** هي القروض التي تمنحها البنوك للأفراد لتمويل عملياتهم الاستهلاكية كالسيارات، الثلاجات، الغسالات...الخ، فهي تعتبر ائتمان شخصي في الغلب الأحياناً حيث يقدم

<sup>1</sup> الطاهر لطوش، نفس المرجع، ص 75-76.

<sup>2</sup> صلاح الدين حسن السيسى، مراجع سابق، ص 31

<sup>3</sup> جميل محمد توفيق، علي شريف بقة، الادارة المالية، الدار الجامعية بيروت، 1998، ص: 388.

للشركات أو الأفراد أو الموظفين لدى الدولة، وغالباً ما يتم سداد هذه القروض على دفعات شهرية للبنك<sup>1</sup>.

### 3. تصنیف القروض المصرفية وفقاً للشخص المقترض :

وتنقسم القروض المصرفية بـ<sup>2</sup> لهذا المعيار إلى :

أ. القروض المصرفية الخاصة : هو عبارة عن قرض يمنح سواء لشخص طبيعي كالأفراد أو معنوي كالشركات، والذين يطلق عليهم بأشخاص القانون الخاص، حيث تعتمد قدرة هذا الأخير في الحصول على هذا الائتمان على الملائمة المالية التي يتمتع بها الأفراد والمؤسسات الخاصة لدى البنك؛

ب. القروض المصرفية العامة : يمنح البنك هذا النوع من الائتمان للدولة والهيئات والمؤسسات العامة والمصالح الحكومية، وكلهم يعتبرون أشخاص القانون العام، حيث تعتمد قدرتهم في الحصول على القرض على الثقة في التعامل مع الدولة وعلى الظروف الاقتصادية والسياسية.

### 4. تصنیف القروض المصرفية وفقاً للضمان<sup>3</sup> :

وتنقسم القروض المصرفية بـ<sup>4</sup> لهذا المعيار إلى :

أ. قروض مضمونة : ويقدم مقابلها ضمانات عينية أو شخصية وتنقسم بدورها إلى:  
 - قروض بضمان شخصي : وتحت دون ضمان عيني، بل يعتمد البنك على مكانة المركز المالي للعميل؛  
 - قروض بضمان عيني : وقد تكون قروض بضمان بضائع، تودع لدى البنك كتأمين للقرض، أو قروض بضمان الأوراق المالية، ويودع لدى البنك أسهم وسندات يشرط فيها أن تكون جيدة وسهلة التداول أو قرض بضمان كمبيالات، وتظهر الكمبيالات للبنك وخاصة بالأشخاص الذين يتفاعل معهم العميل، وهناك قروض بضمان مستخلصات المقاولين، قروض بضمان وثائق التأمين وقروض بضمان الودائع لأجل.

ومن أهم ما ينظر إليه المصري عند منحه قرضاً مضموناً هو ما يعرف بـ "الهامش" والذي يمثل الفرق بين قيمة الأصل المقدم كضمان للقرض وقيمة القرض نفسه. ولنفرض مثلاً أن العميل قدم أوراقاً مالية

<sup>1</sup> طارق طه، إدارة البنك في بيئة العولمة والإنترنت، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2007، ص: 452.

<sup>2</sup> حمزة محمود الربيدي، إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الانساني، الطبعة 1، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2002، ص: 96.

<sup>3</sup> عبد المطلب عبد الحميد، البنك الشاملة عملياتها وإدارتها، مرجع سابق، ص: 116-118.

للبنك قيمتها 1000 دينار وحصل من البنك على قرض قيمته 500 دينار أي 50% من قيمة الضمان، وهو يمثل في الواقع هامش الأمان بالنسبة للمقرض، وعلى الرغم من أهمية هامش الأمان بالنسبة لهذا الأخير وفي كل عمليات الإقراض المضمونة منها وغير المضمونة إلا أن هذا اللفظ يستعمل فقط بالنسبة للقروض المضمونة.

بـ. القروض المصرفة غير المضمونة : ويكتفي فيها بوعد المقترض بالدفع، إذ لا يقدم عنها أي أصل عيني أو ضمان شخصي للرجوع إليه في حالة عدم الوفاء بالقرض، يمنح هذا النوع من القروض بعد التتحقق من المركز الائتماني للعميل ومن مقدرته على الوفاء في الوقت المحدد، وهذا يتطلب مصادر الوفاء وتحليل القوائم المالية التي يجب دراستها وتحليلها لمعرفة المركز المالي للعميل.

### **المطلب الثاني : مفهوم سياسة الإقراض ومكوناتها**

إن محور قرار الإقراض يدور حول اتخاذ قرار الموافقة بمنح القرض عندما يطلبه العميل ( الفرد أو شركات الأعمال ) أو رفض الطلب، وهنا تكمن الخطورة والتعقيد في قرار منح القرض، لذلك سياسة الإقراض يجب أن تكون مرنة غير جامدة بحيث تبحث في العموميات ولا تدخل في التفاصيل المقيدة للحركة والعمل.

#### **أولاً : مفهوم سياسة الإقراض :**

تعرف على أنها " مجموعة المبادئ والأسس التي تنظم أسلوب دراسة ومنح التسهيلات الائتمانية، وأنواع وأنشطة التي يمكن تمويلها وكيفية تقدير مبالغ التسهيلات المطلوب منحها، وأنواعها وأجالها الزمنية وشروطها " <sup>1</sup>.

كما تعرف أيضا سياسة الإقراض أنها : " مجموعة الإجراءات والقواعد والتدابير المتعلقة بتحديد حجم ومواصفات القرض فهي تلك التي تحدد ضوابط منح هذه القروض ومتابعتها وتحصيلها " .

وتعرف كذلك سياسة الإقراض بأنها : " إطار يتضمن مجموعة المعايير والشروط الإرشادية لضمان المعالجة الموحدة للموضوع الواحد، وتوفير عامل الثقة لدى العاملين بالإدارة بما يمكّنهم من العمل دون الخوف من

<sup>1</sup> صلاح الدين حسن السيسى، مرجع سابق، ص: 20

الوقوع في الخطأ، وتوفير المرونة الكافية، أي سرعة التصرف بدون الرجوع إلى المستويات العليا، ووفقاً للموقف طالما أن ذلك داخل نطاق السلطة المفوضة إليهم<sup>1</sup>.

### ثانياً : مكونات سياسة الإقراض :

هناك العديد من البنوك الهرمية التي يجب أن تتضمنها سياسة الإقراض فعلى الرغم من صعوبة مناقشة كل البنود التي يجب أن تشتمل عليها سياسة الإقراض المكتوبة، إلا أنه يمكن توضيح بعض البنود الأكثر أهمية مثل:

1. حجم الإقراض : يجب أن لا تزيد القيمة الكلية للقروض الممنوحة عن نسبة معينة من الموارد المالية المتاحة (رأس المال والودائع)، فحجم الأموال الممكن إقراضها تحدد انتلافاً من حجم الودائع النقدية الواجب الاحتفاظ بها لمقابلة طلبات السحب والنفقات الأخرى، مع الأخذ بعين الاعتبار متطلبات السيولة والوفاء بها<sup>2</sup>.

2. تشكيلة القروض : لتفادي الخسارة أو الركود الذي يمكن أن تحدث في قطاع معين فإنه يمكن أن تكون تشكيلة البنك متعلقة بنوع تشكيلة القروض التي يمنحها وذلك من حيث المدة (قروض قصيرة، طويلة، متوسطة الأجل)، أو من حيث القطاعات التي تقوم بتمويلها (متعددة، متعددة)<sup>3</sup>، كما أن القيود التي تفرض على البنك بقصد الحد الأقصى للائئنان الذي يمنح للعميل الواحد يمكن أن تؤثر على تشكيلة القروض، وأيضاً على نوع الإقراض طويلاً الأجل بالنسبة لهذه البنك<sup>4</sup>.

3. مستويات اتخاذ القرار : يعني أن تحدد سياسة الإقراض المستويات الإدارية المسئولة عن قبول منح القرض من عدمها بما يضمن السرعة في اتخاذ القرارات، وذلك لتحديد الحد الأقصى والأدنى لمح الائتمان وهذا يهدف التحكم في سياسة الإقراض.<sup>5</sup>

4. شروط ومعايير منح القروض : يقوم البنك بتحديد الشروط الواجب توفرها لقبول طلب الحصول على القرض ولكن هذا بعد تحديد نوعية القرض التي يتعامل بها البنك وهاتين الخطوتين تشكلان أساس

<sup>1</sup> عبد العزيز الدغيم، وآخرون، مرجع سابق، ص: 195.

<sup>2</sup> عبد المعطي رضا أرشيد، محمود أحمد جودة، إدارة الائتمان، ط١، دار وائل للطباعة، عمان، الأردن، 1999، ص: 209.

<sup>3</sup> منير إبراهيم هندي، إدارة البنوك التجارية، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، ط٣، 1996، ص: 216.

<sup>4</sup> محمد صالح الحناوي، السيدة عبد الفتاح عبد السلام، المؤسسات المالية "البورصة والبنوك التجارية"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1998، ص: 270.

<sup>5</sup> صلاح الدين حسن السبسي، مرجع سابق، ص: 39.

القبول المبدئي، وبعدها تتم إجراءات أخرى كالتحري والاستقصاء عن طالب القرض من حيث سمعته ومركته المالي<sup>1</sup>.

**5. السكفة أي سعر الفائدة والمصاريف الإدارية :** تعتبر المصاريف الإدارية أو أسعار الفائدة شكل من أشكال التكفة المترتبة على منح القروض، إذ لا بد من وجود معايير إرشادية ترودها إدارة القروض لتقدير التكفة حتى لا يحدث اختلاف بين الأفراد مما قد يسيء إلى البنك.<sup>2</sup>

**6. الرصيد الموض :** ويشير إلى حجم الودائع بدون فائدة والتي يجب على المقترض أن يضعها في البنك كشرط للحصول على القرض، حيث أن الإدارة هي التي تحدد نسبة الرصيد الموض المطلوب، كما يجب أن تحدد أيضاً آجال استحقاق الأنواع المختلفة من القروض التي يمكن أن تقدمها، وما إمكانية تغيير آجال الاستحقاقات للأنواع المختلفة من القروض، وإذا حدث وكان هناك خسائر في بعض أنواع القروض ما هو الإجراء الذي ستتخذ الإدارة بقصد ذلك؟ وتقوم الإدارة بكل هذه الإجراءات وذلك للتحوط ضد المخاطر المحتملة التي قد تتعرض لها القروض؟

**7. إطار أو هيكل القروض :** يجب أن تتضمن سياسة الإقراض أبعاد أخرى مثل المدى الذي يقبله المقترض بالنسبة للضمادات وأنواعها وشروطها، والعلاقة التنظيمية بين العميل والبنك، والاعتبارات الخاصة بالالتزامات القروض التي توحد خارج بنود الميزانية ، فهذه الالتزامات تمثل ترتيبات لعمل قروض في المستقبل يحصل منها البنك على رسوم بالإضافة إلى إمكانية استخدامها لتخفيض المخاطر التي قد يتعرض لها البنك<sup>3</sup>.

### المطلب الثالث : العوامل المؤثرة في سياسة الإقراض

تعدد العوامل المؤثرة في صياغة سياسات الاقتراض لعل من أهمها :

**1. الظروف والأوضاع الاقتصادية :** حيث يتأثر الطلب على معظم أنواع القروض المصرفية بشكل مباشر بدورة النشاط الاقتصادي في المجتمع، مع الأخذ في الاعتبار أن دورة نشاط البنك تبدأ عادة قبل دورة

<sup>1</sup> عبد الغفار حنفي، عبد السلام أبو قحف، إدارة البنوك وتطبيقاتها، ط1، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2000، ص: 144.

<sup>2</sup> عبد الغفار حنفي، إدارة المصارف، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007-2008، ص: 251.

<sup>3</sup> محمد صالح الحناوي، السيدة عبد الفتاح عبد السلام، مرجع سابق، ص: 271.

النشاط الاقتصادي، إذ تبدأ إجراءات الإعداد للقروض قبل دورة النشاط الاقتصادي، إذ تبدأ إجراءات الإعداد للقروض قبل موسم الاقتراض كما تنتهي الدورة بعد الموسم بشهر أو شهرين.

كما تؤثر حالات الرواج والكساد وبشكل مباشر على حجم النشاط المصرفي في مجالات الإيداع والإقراض على السواء؛

**2. موقع البنك :** حيث يحدد موقع البنك لدرجة كبيرة نوعية وحجم الطلب على القروض الممنوحة؛

**3. رأس مال البنك :** تتأثر سياسة الإقراض برأس مال البنك وهذا لأن كل من رأس مال البنك واحتياطاته يعتبران حاجر أمان يجنبان البنك من الوقوع في الخسائر، حيث أنه كلما زاد رأس المال والاحتياطات

زادت قدرة البنك على تحمل الخسائر، أو تحمل المخاطر التي يؤدي معظمها إلى الخسائر، كما أن

لرأس المال دور مهم لدى كل من المودعين والمقرضين لاعتقاد كل منهما بوجود أموال كافية لدى البنك، مما يدل على قدرته على مواجهة المصاعب الاقتصادية، وبالتالي قدرته أكبر على سداد التزاماته؛

**4. المركز المالي للعميل :** تعتمد البنوك على مجموعة من المؤشرات المالية للتأكد من سلامة ومتانة المركز المالي للمفترض وقدرته على الوفاء بالتزاماته؛

**5. الربحية :** تعتبر الربحية من بين العوامل التي يجب مراعاتها في أي سياسة إقراض، وبالتالي فإن كان غرض البنك هو تحقيق حد أقصى للأرباح فإنه سيعتمد سياسة إقراض مرنة، عكس البنك الذي تعتمد مستوى محدد من الأرباح ولا تريد أن تتعرض للخسائر، وبالتالي فإنها ستتبع سياسة إقراض متشددة، وعليه فالفرق بين المتشدد والمرن يتمثل في هامش المخاطرة، حيث يكون هذا الأخير عالي عند اعتماد سياسة مرنة ويكون منخفض في الاعتماد على السياسة المتشددة؛

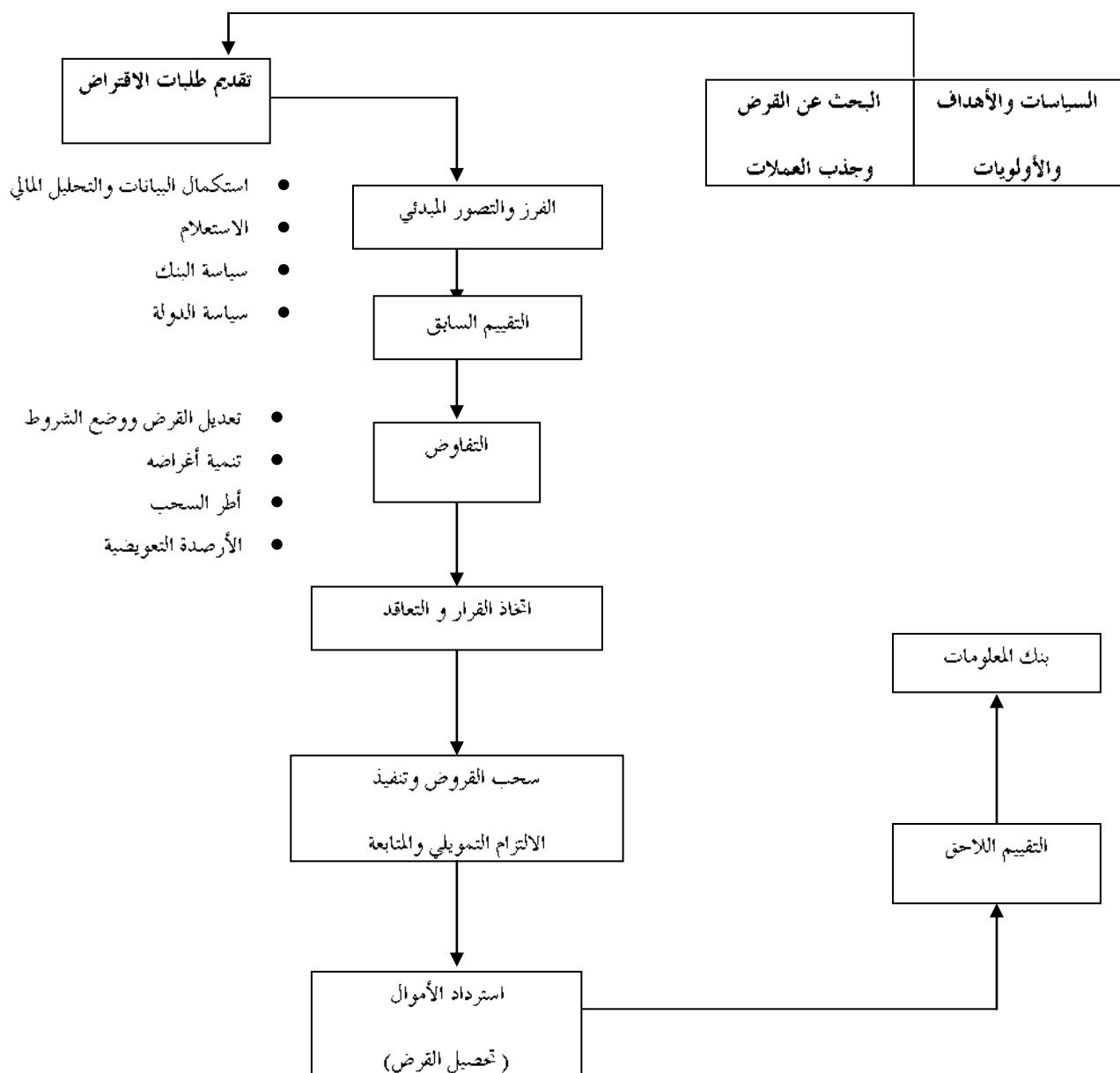
**6. سياسة البنك المركزي والسلطات النقدية :** يتبع البنك المركزي سياسات تؤثر في تحديد نوعية وحجم القروض الممنوحة من طرف البنك، ففي فترات السياسة النقدية المتساهلة تحاول البنك التجارية زيادة قروضها عن طريق تخفيف شروط الإقراض، كما يتبع البنك المركزي مجموعة من الأساليب لتعيين حدود الأنواع المختلفة من القروض<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> صباح رمضان، مرجع سابق، ص: 39-40

## المطلب الرابع : التقنيات البنكية المستعملة لمنح القروض

يمكن عرض الخطوات التي تبع لمنح القرض في الشكل الآتي :

شكل رقم (2) خطوات منح القرض



المصدر : عبد الحميد عبد المطلب . مرجع سابق. ص 134

يتضح من الشكل السابق انه في إطار السياسات الاقراضية والأهداف والأولويات تتم الخطوات التالية<sup>1</sup>:

<sup>1</sup> عبد الحميد عبد المطلب، مرجع سابق، ص ص: 135, 137

1. البحث عن القرض وجذب العملاء : حيث من المتوقع أن تكون المبادرة من البنك في جذب العملاء والبحث عن القرض لتسويق القروض؛
2. تقديم طلبات الاقتراض : وتقديم على غاية الطلب المعدة لذلك ، يجب أن تكون صالحة لإدخالها الحاسوب الآلي لتكون بنك المعلومات؛
3. الفرز والتصويت المبدئي : تبدأ عملية الفرز فور تقديم الطلبات للتنقية المبدئية للطلبات المقبولة والمستوفاة البيانات، حيث يطلب استكمال المستندات ، وتبدأ عملية التحليل الائتماني ، وإجراء الاستلام في ضوء سياسة البنك وسياسة الدولة؛
4. التقييم : يتم فيها وضع نتائج التحليل والاستعلام وعمل تقدير عن المنافع والتكاليف من منطق معايير التقييم المعترف بها من إدارة البنك والذي يقوم بالتقييم شخص أعلى في المستوى الإداري عن الشخص الذي قام بالتحليل؛
5. التفاوض : بعد وضع السياسة الإقراضية وتحليل الائتمان للتقليل من مخاطر القروض ، تصبح هناك ما يسمى بمتغيرات لقرار القرض والتي تكون موضع تفاوض بين البنك والعميل ، فالبدائل هي محدد التفاوض يجب أن يتم على أساس "أنا أكسب وأنت تكسب" وليس على أساس "أنا أكسب وأنت تخسر"؟
6. اتخاذ القرار والتعاقد : بعد التفاوض تبدأ إجراءات التعاقد دون وضع شروط جديدة ويكون المستشار القانوني جاهزا بالعقد للتوقيع؛
7. سحب القرض وتنفيذ الالتزام التمويلي والمتابعة : حيث تبدأ عملية سحب القرض دفعه واحدة أو على دفعات، ويتم تنفيذ الالتزام التمويلي مع متابعة القرض بضمان التزام العميل بالشروط الموضوعية ، ويجب على البنك وضع نظام للمتابعة الدورية؛
8. استرداد الأموال : عند استحقاق الأصل والأقساط يتم تحصيل القرض؛
9. التقييم اللاحق : والتقييم هنا لمعرفة ما إذا كانت الأهداف الموضوعية قد تحققت ، ولمعرفة نقاط الضعف للاقيقها مستقبلا؛
10. بنك المعلومات : من الواجب إدخال تلك المعلومات في بنك المعلومات في الملفات والسجلات أو وضعها في الحاسوب الآلي لاستدعائهما، والعودة إلى البداية الأولى التي يتم فيها رسم السياسات ووضع الأهداف والأولويات.

### **المبحث الثالث : تحليل مخاطر التمويل المصرفي للمشروعات الاستثمارية**

مخاطر الائتمان هي أهم المخاطر التي تواجهها البنوك لأن عجز المفترضين عن السداد قد يجر معه مخاطر السيولة، مخاطر الصرف، تأكيل قيمة الأصول ومخاطر أخرى، ومن ثم فإن درجة مخاطر الائتمان ستؤثر على جودة الأصول المصرفية القائمة والنشاط المصرفي ككل.

#### **المطلب الأول : مفهوم مخاطر الائتمان**

تعرف المخاطر بصفة عامة بأنها: خطر تدهور في الربحية أو تدهور العائد على حقوق المساهمين RCP من المديونية المالية<sup>1</sup>.

أما مخاطر منح الائتمان المصرفي فيمكن القول بأن الإطار العام للمخاطر الائتمانية الذي يمكن في "ارتباطها بجودة الأصول، واحتمالات العجز عن السداد، إذ يعتبر خط العجز عن السداد من أكثر المخاطر الائتمانية التي تواجهها البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية على حد سواء".<sup>2</sup>

وتعتبر كذلك المخاطر الائتمانية بأنها "مخاطرة أن يتخلف العملاء عن السداد أي يعجزون عن الوفاء بالتزاماتهم بخدمة الدين، ويولد عن العجز عن السداد خسارة كافية أو حزينة لأي مبلغ مقرض للطرف الآخر، كما يمكننا اعتبار المخاطرة الائتمانية بأنها مخاطرة تراجع المركز الائتماني للطرف المقابل".<sup>3</sup>

إذا المخاطر الائتمانية هي احتمال تذبذب العوائد المستقبلية المتوقعة، وتنهى الرمته المالية للبنك.

#### **المطلب الثاني : أسباب نشوء مخاطر الائتمان وأنواعها**

ستتناول في هذا المطلب أسباب نشوء مخاطر الائتمان.

أولاً : أسباب نشوء مخاطر الائتمان : هناك عدة عوامل لنشوء مخاطر الائتمان منها الخارجية والداخلية:<sup>4</sup>

<sup>1</sup> Jean barreau , jacqueline delahaye, florence delahaye, **gestion financière**, dunod, paris,8 édition, 2006, p:167

<sup>2</sup> طارق عبد العال حماد، تقييم أداء البنوك التجارية (تحليل العائد والمخاطرة) ، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1999، ص: 91

<sup>3</sup> مهند حنا تقلا عيسى، إدارة المخاطر الائتمانية، ط.1 ، دار الزاية، عمان، 2010، ص: 77

<sup>4</sup> بريت حزيرية، أساليب قياس المخاطر المالية في البنوك ، دراسة تطبيقية بالبنك الوطني الجزائري BNA وكالة ورقية من 2005 إلى 2009، مذكرة ماستر (غير منشورة) ، ورقة، 2010/2011، ص: 35

١. العوامل الخارجية : تتمثل في تغيرات الأوضاع الاقتصادية سواء كان ذلك نحو الركود أو الكساد أو حصول أهليّات غير متوقعة في الأسواق المالية؟

٢. العوامل الداخلية : في مقدمتها نجد ضعف إدارة الائتمان وعدم كفاءة الجهاز المالي في سوء لعدم الخبرة أو لعدم التدريب الكافي.

إضافة إلى عدم وجود سياسة ائتمانية مناسبة ورشيدة بالإضافة إلى ضعف إجراءات منح الائتمان أو متابعته والرقابة عليه.

وقد ينبع أيضاً عن عدم تطابق المعلومات المتاحة بين المقرض والمقترض، لأن العميل يعتبر السبب الرئيسي لهذه المخاطر وذلك لعدم استطاعته أو عدم وفاءه بالتزاماته أو برد أصل الائتمان وفوائده للبنك في أوقاتها المحددة أو تماطله في ذلك.

### ثانياً : أنواع المخاطر التي تتعرض لها القروض المصرفية

من أهم المخاطر التي يستطيع البنك مواجهتها هي: خطر عدم السداد، خطر السيولة، خطر سعر الفائدة وخطر سعر الصرف.

١. خطر عدم السداد : Risque de non remboursement : وهو عدم مقدرة العميل على سداد مبالغ مجدولة في مواعيدها لفترة أقل من ٣ شهور بعد حلول موعد السداد، وخرق اتفاق ما، والأحداث المختلفة عن العجز عن السداد لا تؤدي بالضرورة إلى خسائر فورية ولكنها تزيد من احتمال العجز النهائي عن السداد والذي هو الإفلاس.<sup>1</sup>

ومنبع هذا الخطر قد يكون خارجياً (خارج عن نطاق الزبون) أي متعلق بالعوامل الاقتصادية، السياسية والاجتماعية للبلد، أو بقطاع نشاط الشخص المفترض (خطر مهني) كالتحول في شروط الاستغلال وطرق الإنتاج الناتجة عن: ظهور منتجات بديلة بأسعار أقل، ندرة الموارد الأولية، ضعف القدرة التنافسية للنشاط الممول... الخ، أو قد يكون داخلياً (خاص بالزبون) وقد تكون مخاطر متعلقة بالزبون نفسه أي سمعة العميل من خلال كفالة التسبيير، أو أحاطار تقنية أو أحاطار مالية.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> طارق عبد العال جماد، إدارة المخاطر ، الندوة الجامعية، الإسكندرية، 2003، من 244

<sup>2</sup> حسين بلعجوز، مخاطر صنع التمويل في البنوك الإسلامية والبنوك الكلاسيكية دراسة مقارنة، مرجع سابق، من 88-90

**2. خطر السيولة :** وهو عدم قدرة المصرف على مواجهة النقص في الالتزامات أو على تمويل الزيادة في

الموجودات، عندما تكون سيولة المصرف المعنى غير كافية، حيث تترتب مخاطر السيولة عن:

- توظيف الأموال في أصول ذات سيولة منخفضة جداً كشراء سندات طويلة الأجل أو تقديم قروض

طويلة الأجل؛

- إفلاس مفترض أو مجموعة من المفترضين؛

- منح قروض بمعالج كبيرة.

**3. خطر السحب على المكشوف :** هو عبارة عن سحب العميل لأموال البنك دون توفير رصيد في

حسابه وهذا نظراً لثقة البنك الكبيرة في عميله، مع عدم المراقبة لمدى ارتباطه بمسائل إنتاجية تشكل

أخطاراً بالنسبة للبنك.

**4. خطر سعر الفائدة :** وهي تلك المخاطر الناتجة عن عدم التأكد أو تقلب الأسعار المستقبلية للفائد، فإذا

ما تعاقد البنك مع العميل على سعر فائدة معين ثم ارتفعت أسعار الفائدة السائدة في السوق حيث

يؤدي هذا بدوره إلى ارتفاع سعر الفائدة على القروض التي تحمل نفس درجة مخاطر القرض المنفق عليه،

وهذا يعني أن البنك تورط في استثمار يتولد عنه عائد يقل عن العائد الحالي السائد في السوق.

**5. مخاطر التضخم :** وهي المخاطر المرتبطة عن الخفاض القوة الشرائية للنقود المستثمرة في أصل القرض، لذا

يشار إليها أيضاً بـمخاطر الخفاض القوة الشرائية<sup>1</sup>.

**6. خطر سعر الصرف :** يعرف خطر الصرف بأنه: الخطر المرتبط بالعمليات التي تجري بالعملات الأجنبية

نتيجة تغير معدلات الصرف هذه العملات مقابل العملة الوطنية، فمثلاً ارتفاع الأورو يعتبر مكسب

للعملة والخواصه يعتبر خسارة<sup>2</sup>.

تعتبر مخاطر الصرف الأجنبي مجال تقليدي للتمويل الدولي ومخاطر الصرف الأجنبي مكون من مخاطر

السوق، حيث تكون أسعار الصرف الأجنبي بمجموعة فرعية من المؤشرات السوقية التي تم دراستها مع

<sup>3</sup> المؤشرات السوقية الأخرى.

<sup>1</sup> طارق طه، إدارة البنك في بيئة العولمة والإنترنت، مرجع سابق، من 468

<sup>2</sup> Eric manchon, analyse bancaire de l'entreprise méthodologie, paris, 6<sup>e</sup> édition economica, 2005,p 238

<sup>3</sup> حسين بلعجوز، مخاطر صيغ التمويل في البنوك الإسلامية والبنوك الكلامية دراسة مقارنة، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية، 2009، من 92

### المطلب الثالث: تحليل الائتمان وتقليل مخاطره:

لعل من الواضح إن البنك يقوم بعد دراسة العوامل المؤثرة في سياسة الإقراض وأخذ الاعتبارات الواجب أحدها في الحساب عن منح القروض، فإن البنك يقوم بوضعه السياسة العامة للإقراض بمكوناتها. إلا أن عملية إصدار منح القرض على مستوى الأفراد والشركات والمنشآت تحتاج عادة إلى تقييم العوامل المختلفة المؤثرة على هذا القرار وتطلق على هذه العملية عادة عملية تحليل الائتمان.

ويسعى البنك من خلال عملية تحليل الائتمان إلى تقييم مصادر المخاطر التي يتوقعها البنك والتي قد تعيق قدرة المنشآة على سداد القروض المنوحة خلال فترة مستقبلية، ويتضمن ذلك دراسة مدى قدرة المنشآة في الماضي على سداد قروضها أو التزامها باتجاه الغير وكذا دراسة الحالة المالية والمعاملات مع الغير وتاريخ العميل في الإعانة.

وتستند البنوك في هذا المجال على عدد من العناصر الأساسية التي يطلق عليها Credit Analyse وهي :

١. سمعة العميل : أو ما يسمى البعض بشخصية المقترض، ويمكن الحكم على شخصية المقترض من واقع عاداته الشخصية وطريقة معيشته وزملائه وأصدقائه وعارفه وسمعته العامة في المجتمع المحيط به.

وتعرف السمعة من وجهة النظر الائتمانية مجموعة من الصفات التي إذا اتحدت تكون للشخص الشعور بالمسؤولية قبل دينه، وتؤثر سمعة العميل في قرار البنك في منح الائتمان .

وللحكم على سمعة العميل يلزم للباحث الائتماني التعرف على مجموعة من العوامل في مقدمتها مدى انتظام العميل في سداد مدفوغاته للغير من موردين أو بنوك ويمكن الاعتماد على المصادر التالية :

- البنوك التي يتعامل معها العميل؛
- الموردين الذين يقومون بالتوريد إليها؛
- نشرة الغرفة التجارية التي تصدر متضمنة أسماء التجار الذين توافقوا عن الدفع؛
- شهادة من المحكمة التجارية التي يقع في دائرة نشاط العميل تثبت عدم توقيعه حلال العام؛

أما بالنسبة للمؤسسة يضاف إلى ذلك، قياس مدى كفاءة الإدارة ومدى دقة نظام العمل بها، وطريقة إمساك حساباتها، ومدى تمسكها بالأمانة في عرض متوجهها والوفاء بالتزاماتها المالية.

**2. المركز المالي للعميل:** يعتبر المركز المالي للعميل من الناحية الائتمانية الضمان الذي يؤكد مقدرة المدين على الدفع في الأجل الطويل.

ويعتمد البنك على هذا العامل في استرداد حقوقه عند الضرورة فمن المعلوم أن الائتمان لا يمنع للعملاء على أساس أن الضمان هو وسيلة السداد، فهني غالباً ما تكون من إيرادات المؤسسة.

وتطلب البنوك عادة مجموعة من الحسابات المالية لعدة سنوات سابقة وخاصة حسابي المتاجرة والأرباح والخسائر، والميزانية العمومية حتى يمكن من خلالها تحليل مدى قدرة المؤسسة على السداد في المستقبل مستخدمة مجموعة من النسب المالية في هذا المجال.

**3. المقدرة على الدفع:** وتعني سداد الأقساط أو الدين في الموعد المحدد، ويجب تحليل عدة عوامل في مقومات كيفية التحكم في المصروفات والمدفوعات وتقدير التدفقات النقدية الداخلية والخارجية.

**4. الظروف المحيطة:** حيث تؤثر الظروف المحيطة بالعمل في المخاطرة الائتمانية إذ يتأثر منح الائتمان بال揆يات الاقتصادية والاجتماعية، ويلزم للباحث الائتمان البنك بظروف الصناعة أو أي نشاط وتحديد اتجاهات أي تقلبات مستقبلية ومن ناحية أخرى يتصرف البنك على ظروف المنافسة القائمة ومدى تأثيرها على نشاط العميل، ومدى تكيف مع تلك الظروف.

**5. الضمانات:** هو عبارة عن أصول يقدمها العميل للبنك ويضعها تحت تصرفه مقابل الحصول على القرض، حيث انه سيصبح هذا الأصل من حق البنك في حال عدم قدرة العميل على السداد، لذلك لا يجوز للعميل التصرف في الأصل المرهون.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> الربيدي، حمزة محمود، إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني، الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2000، ص148.

## خلاصة الفصل الثاني

لقد نشأت البنوك بحكم الحاجة إليها، وتطورت بمرور العصور حتى اكتسبت مكانة رئيسية في المعاملات الاقتصادية، نظراً للخدمات المتنوعة التي تقدمها.

من خلال هذا الفصل توصلنا إلى أن:

- التمويل عنصر أساسي لاستمرار المشروع في نشاطه ونموه، فلا يمكن لهذا الأخير تحقيق أهدافه أو تطبيق برامجه بدون هذا العنصر الحيوي الذي يسمح له بتغطية الاحتياجات الازمة لأداء مختلف الأنشطة، ومن ثم يمكن القول أن الحصول على التمويل من مختلف مصادره هو جوهر كل عملية استثمارية مما يجعله يلعب الدور الأساسي في خلق المشاريع الاستثمارية سواء كانت عامة أو خاصة.
- تقوم البنوك التجارية بدراسة الكفاءة المهنية للعميل ومعرفة قدراته الإدارية وكفاءته الشخصية وذلك لاتخاذ قرار منح القرض من عدمه.
- باعتبار الخطير عنصراً ملائماً للقروض، لذا تلجأ البنوك إلى مجموعة من السياسات لمواجهتها أو على الأقل التقليل من حدتها، وذلك لكي يضمن البنك سلامته من المخاطر خاصة تلك المتعلقة بحالات عدم السداد.

# المصل المثلث

دراسة تطبيقية حول كيفية اتخاذ قرار تمويل مشروع كل من CPA و BEA

**مقدمة الفصل:**

إن الخوض في هذه الدراسة التطبيقية محاولة متواضعة مما لم يعرف دور البنك في تمويل المشروعات الاستثمارية، من خلال بيان مساعدة كل من القرض الشعبي الجزائري (وكالة ورقة) وبنك الجزائر الخارجي (وكالة ورقلة) في تمويل هذه المشاريع، هدف التقرب أكثر من واقع البنك الجزائري، وبلورة رؤية موضوعية حول التسهيلات التي تقدمها الوكالة لتشجيع هذه المؤسسات.

كما سنحاول من خلال دراستنا معرفة أهم المعايير التي على أساسها يتم قبول منح القرض إضافة إلى الأسباب التي تحول البنك برفض إعطاء القرض والقيام بتحليلها.

وعليه تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث حيث تناولنا في المبحث الأول بطاقة فنية لكل من بنك الجزائر الخارجي والقرض الشعبي الجزائري، أما في المبحث الثاني فقمنا بدراسة حالة تمويل قرض استثماري في بنك القرض الشعبي الجزائري، حيث تطرقنا إلى أهم الخطوات التي يتبعها البنك، أما في المبحث الثالث فقمنا بدراسة حالة لرفض تمويل مشروع استثماري بينك الجزائر الخارجي.

## المبحث الأول : بطاقة فنية لكل من بنك CPA و BEA

سنحاول في هذا المبحث التطرق إلى كل من بنك الجزائر الخارجي والقرض الشعبي الجزائري كل على حدى.

### المطلب الأول : تقديم عام للقرض الشعبي الجزائري - CPA

إن القرض الشعبي الجزائري من الوسائل الحكومية التي ترمي إلى المشاركة في ترقية وتمويل التجارة الوطنية بفعل سياسة تجارية حركية تجاه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للتجارة، التوزيع، السياحة والفنادق.

#### أولاً: مراحل إنشاءه<sup>1</sup>

تأسس القرض الشعبي الجزائري في 14/05/1966 بالأمر 366/66 برأس مال قدره 15 مليون دينار جزائري فور ث النشاطات المصرفية التي كانت تديرها من قبل البنوك الشعبية وكذلك من طرف مؤسسات أجنبية.

وفي 30/04/1985 انتهى عن بنك التنمية المحلية بموجب المرسوم 65/85 تم التنازل لفائدة عن 40 وكالة وتمويل 550 موظف وإطار و 89000 حساب تجاري للزبائن.

طبقاً للقانون الأساسي الذي يحدد المؤسسة كمصرف ذو نشاطات شاملة فمهم نقتصر في المساهمة في ترقية قطاع البناء والأعمال العمومية ، قطاع الصحة وصناعة الأدوية، التجارة والتوزيع، الفنادق والسياحة وسائل الإعلام ، الصناعات المتوسطة والصغرى والتقليدية.

بعد إصدار القانون المتعلق باستقلالية المؤسسات في 1988 أصبح مؤسسة عمومية اقتصادية ذات أسهم تمتلكها الدولة كلياً ، وابتداء من 1996 وبمقتضى المرسوم القانوني الخاص بإدارة الأموال التجارية للدولة وضعت المصارف العمومية تحت سلطة وزارة المالية.

\* CPA : Crédit Populaire Algérienne.

<sup>1</sup> معلومات مقدمة من طرف البنك.

**ثانياً: دوره ومهامه**

بالإضافة إلى الدور الذي تلعبه البنوك التجارية في جمع الودائع ومنح القروض فلهذا البنك مهام أخرى تمثل في تمويل<sup>1</sup>:

1. المؤسسات والمقاولات العمومية ذات الطابع الاقتصادي الموضوعة تحت تصرف المماثلات المحلية (الولاية، البلدية ...);
2. العمليات الاستثمارية المنتجة المخطططة التي تبادر بها الجماعات المحلية;
3. العمليات التي لها صلة بالقروض على الرهن (الرهن الحيازي);
4. الأشخاص الطبيعيون أو المعنويون حسب الشروط والأشكال المعمول بها;
5. عمليات التجارة الداخلية الجهوية والمحلية;
6. المخططات والبرامج التنموية الوطنية;
7. تسييرات وسلفيات على سندات عمومية تصدرها الدولة أو الجماعات المحلية;
8. جميع العمليات البنكية: القرض، الصرف والخزينة التي لها علاقة بأعمال تسيير موجهاتها المالية.

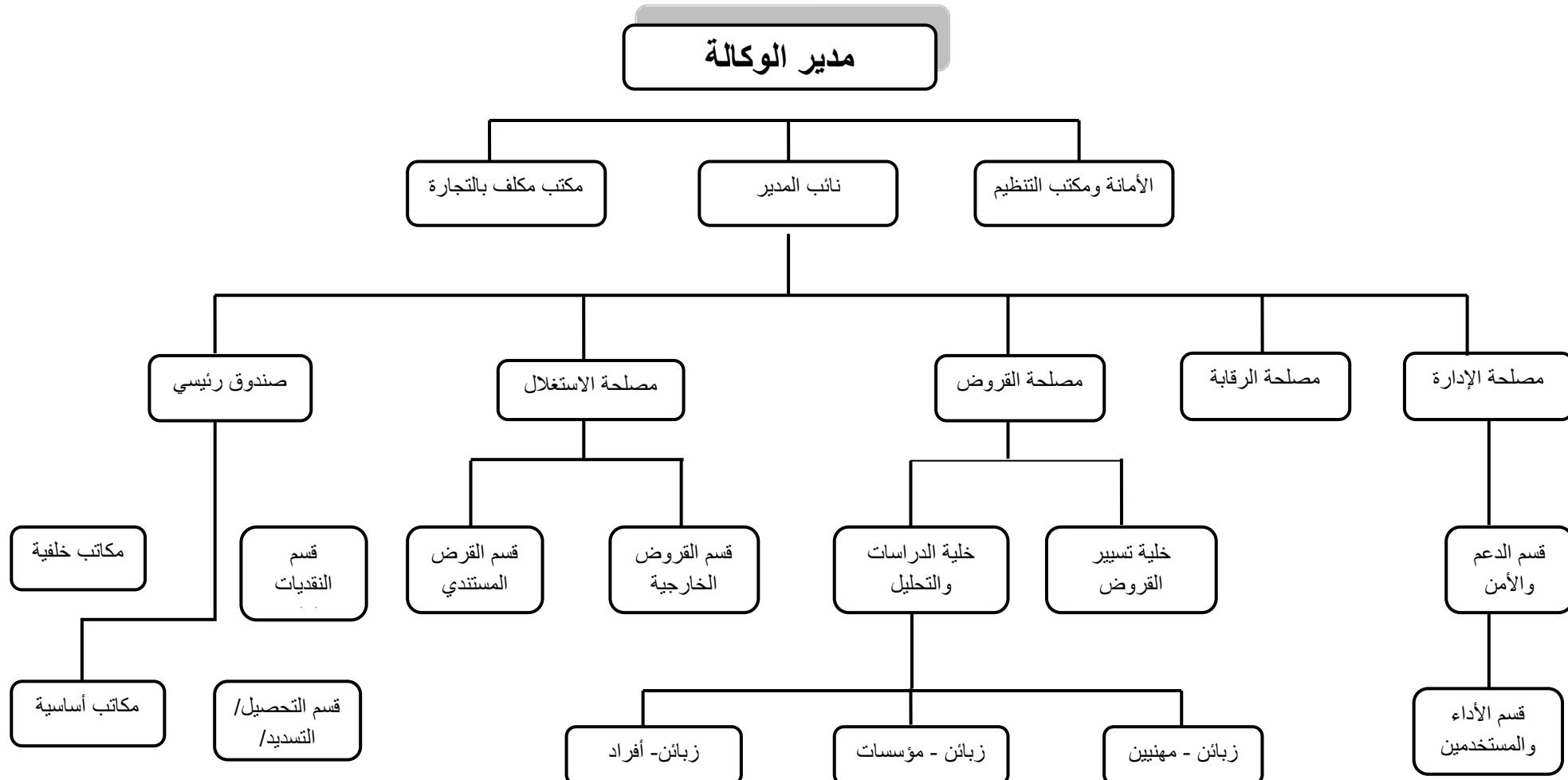
وعليه القرض الشعبي الجزائري هو بنك ودائع تملكه الدولة ويخضع للقانون التجاري يتولى كل عمليات بنوك الودائع كالتمويل، الإقراض، الضمانات والخدمات المتنوعة.

**ثالثاً : الهيكل التنظيمي**

ستتناول فيما يلي الهيكل التنظيمي للوكالة.

<sup>1</sup> نفس المرجع السابق.

**الشكل رقم (٣-١) الهيكل التنظيمي للقرض الشعبي الجزائري (وكالة ورقلة).**



المصدر : وثائق مقدمة من وكالة ورقلة.

## المطلب الثاني : تقديم عام لبنك الجزائر الخارجي<sup>1</sup> \*BEA

بدلت السلطات الجزائرية بعد الاستقلال مباشرة كل ما في وسعها لاستعادة محمل حقوق سيادتها فسعت لإنشاء بنوك جزائرية خاصة بها وذلك لتحقيق أهدافها المسطرة، ومن بين تلك البنوك بنك الجزائر الخارجي.

### أولاً : نشأة وتعريف بنك الجزائر الخارجي

أنشأ البنك الخارجي الجزائري في 01 أكتوبر 1967 برأسمال قدره 20 مليون دج، وقد مر بعدة مراحل خلال تطوره، فلعب دور التسهيل (تقديم القروض) والتنمية في مجال التخطيط الوطني والعلاقات الاقتصادية والمالية بين الجزائر والدول الأخرى، وتمثل دوره الأساسي في القيام بكل العمليات البنكية بين المؤسسات الصناعية الكبرى والمؤسسات الأجنبية.

وخلال الثمانينات وبفضل تطبيق قانون النقد والقرض 02-88 المؤرخ في 12 جانفي 1988 والذي يتعلق باستقلالية المؤسسة، عرف هذا البنك تغيرات جديدة، وأعتبر من البنوك الأولى التي تحولت إلى مؤسسات مستقلة ضمن مرسوم 61-88 في 12 جانفي 1988.

يعتبر هذا البنك مؤسسة حكومية تم إنشاؤها في فترة الاستقلال بعد تأميم البنوك الأجنبية بموجب المرسوم رقم 204/67 الصادر في 01 أكتوبر 1967، ويعتبر بنك ودائع مملوكة للدولة ويخضع للقانون التجاري، مقره الرئيسي في الجزائر العاصمة، كانت مهمته عند إنشاءه تمويل التجارة الخارجية أما حاليا فيقوم بعدة اختصاصات كمنح الإعتمادات عند الاستيراد وإعطاء ضمانات للمصدرين الجزائريين لتسهيل مهامهم.

### ثانياً : خصائص بنك الجزائر الخارجي

من أهم خصائص بنك الجزائر الخارجي منح أنواع مختلفة من القروض (قرض استثمارية، قروض تشغيل الشباب، إعتمادات مستندية.....الخ)، ويقوم كذلك بتسهيل العلاقات الاقتصادية مع مختلف الدول.

<sup>1</sup> معلومات مقدمة من طرف الوكالة

\* BEA : Banque Extérieure d'Algérie.

### ثالثا: تعريف بنك الجزائر الخارجي وكالة ورقلة

تعتبر وكالة ورقلة وكالة تابعة للمديرية الجهوية للجنوب تم إنشاؤها سنة 1979 وهي مؤسسة مصرافية ذات طابع تجاري تعمل على المساهمة في سير الاقتصاد الوطني، ومن أهدافها جمع الأموال عن طريق فتح الحسابات الفردية والجماعية وعن طريق القوائد من القروض المقدمة للزبائن.

ومن بين الخدمات التي تقدمها الوكالة ما يلي :

1. سحب وإيداع التفود
2. فتح الحسابات للعملاء
3. يمنح إعتمادات وضمادات للمصدرين؛
4. استلام طلبات القروض والملفات المرفقة بها؛
5. إيداع واستلام الصكوك البنكية.

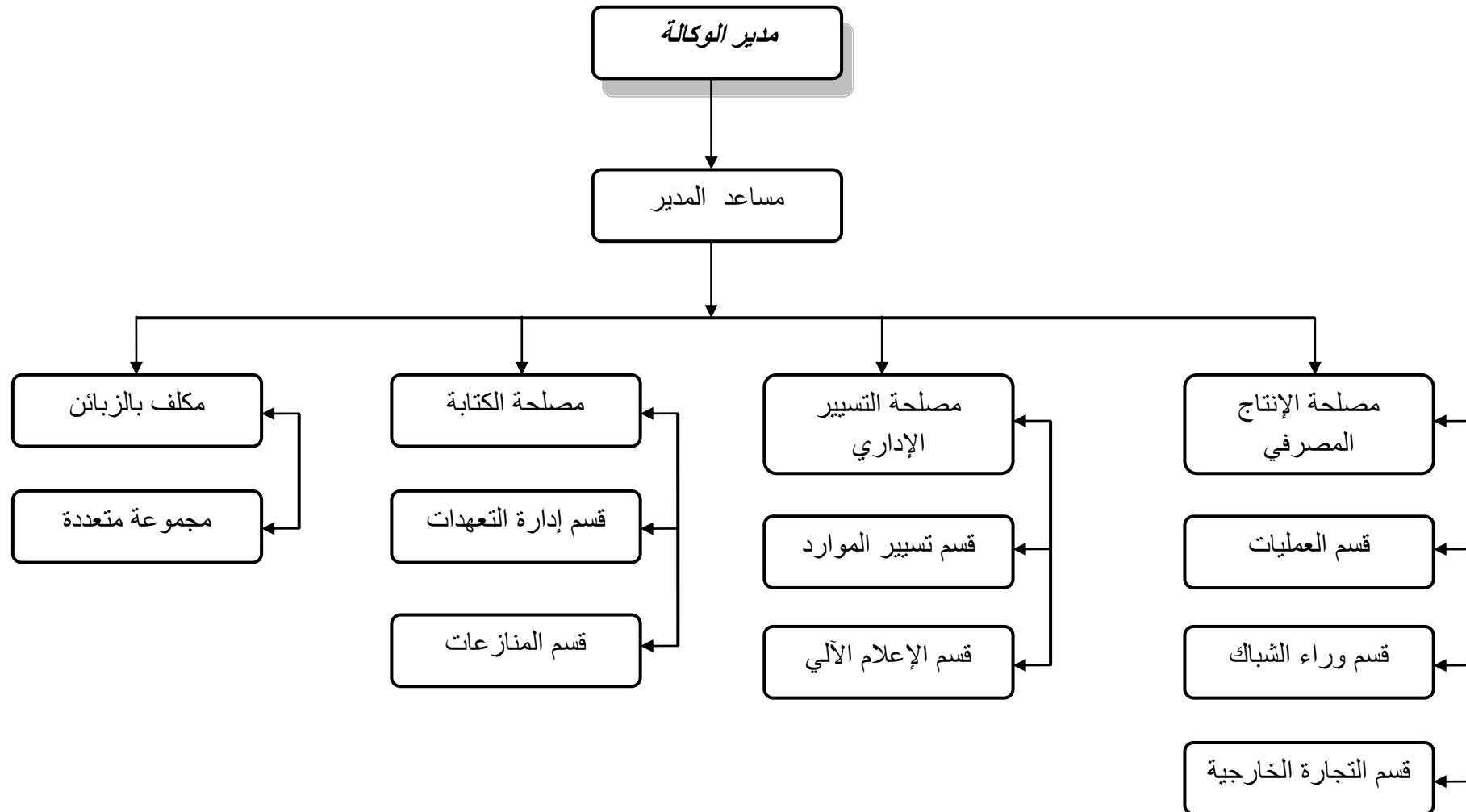
رابعا : أهداف الوكالة :

1. تطوير عمليات التجارة الخارجية من خلال تمويل مختلف عملائها؛
2. تسهيل حسابات الشركات الوطنية المحرقات منها مثل سونطراريك؛
3. تكوين علاقات عديدة مع البنوك والهيئات العالمية مثل : صندوق النقد الدولي.

خامسا : الهيكل التنظيمي :

كأي بنك تجاري لبنك الجزائر الخارجي هيكل تنظيمي يحدد العلاقات بين الأطراف المكونة له ، وهذا ما يوضحه الشكل المواري.

الشكل رقم (3-2) الهيكل التنظيمي للبنك الخارجي الجزائري BEA (وكالة ورقلة)



المصدر: من وثائق البنك

## المبحث الثاني: دراسة حالة تمويل قرض استثمار بنك CPA

ستتناول في هذا المبحث لأهم الدراسات والخطوات التي يقوم بها البنك أثناء قيامه بتمويل مشروع استثماري، وتمثل هذه الدراسات في :

### المطلب الأول: الدراسة التقنية للمشروع<sup>1</sup>:

تعتبر الدراسة التقنية للمشروع ذات أهمية كبيرة بالنسبة للبنك فهي التي تساعده في تحليل الائتمان وإعطاء لحمة شاملة عن المؤسسة الطالبة للقرض والمشروع المراد تمويله.

#### أولاً : التعريف بالمؤسسة

1. الطبيعة القانونية: SARL؛

2. مقرها: بني ثور ولاية ورقلة؛

3. الغرض: تأهيل فندق.

#### ثانياً: تقديم المشروع:

يهدف هذا المشروع إلى تأهيل فندق ومطعم، بعرض توفير الراحة للزبائن في ولاية ورقلة. موقع المشروع هو مقر الشاط (حي بني ثور)، قدرت تكلفته بـ 480 000 62 دج، منها 30% التي تعتبر مساهمة شخصية وتقدر بـ 744 000 18 دج، والمبلغ المتبقى المقدر بـ 43 736 000 دج بمثابة قرض بنكي، مدتة 5 سنوات وبمعدل فائدة 6.5%.

من المتوقع أن يوفر هذا المشروع 23 منصب شغل، حيث يلبي طلبات الزبائن، وذلك بتوفير أجواء الراحة لهم، ومن خلال ذلك يعمل على المشاركة في التنمية المحلية لولاية ورقلة.

<sup>1</sup> وثائق مقدمة من طرف بنك CPA وكالة ورقلة (معلومات متواجدة في ملف طلب قرض).

**ثالثا : عوامل الإنتاج :** وتشمل عوامل الإنتاج في :

**1. الموارد البشرية :** توفر المؤسسة على عمال:

- عمال مؤهلين.

- عمال محترفين

**2. تجهيزات الإنتاج :** وتقدر التجهيزات المستعملة كما يلي :

- مباني : 12 649 000 دج؛

- معدات وأدوات : 16 418 334.76 دج؛

- معدات نقل : 12 019 056.41 دج؛

- الترتيبات والثبتات : 21 389 700 دج.

**3. المواد الأولية :** متوفرة في السوق الوطنية، وتمثل أساسا في : طاولة تلفون، تلفاز، مكيف هوائي،

ثلاجة متوسطة، أريكة، كرسي .... الخ.

**رابعا : الضمانات :** وضع الفندق تحت تصرف البنك الضمانات التالية :

1. رهن عقاري ( فندق)؛

2. رهن حيازي؛

3. التأمين ضد المخاطر والتأمين على الكوارث الطبيعية؛

4. رهن محل تجاري.

**خامساً : تقييم تكلفة المشروع :** وتمثل تكلفة المشروع في جميع التكاليف المكونة لها ويمكن استعراضها في جدول الآتي :

الوحدة: 10<sup>3</sup> دينار جزائري

### الجدول رقم (3-1) : تقييم تكلفة المشروع

عناصر المشروع	المبالغ
مباني	12 650 000
معدات وأدوات	16 420 000
معدات نقل	12 020 000
تجهيزات أخرى	21 390 000
<b>التكلفة الكلية</b>	<b>62 480 000</b>

المصدر: من إعداد الطالبة اعتماداً على معلومات مقدمة من CPA (وكالة ورقلة)

بما أن المشروع المراد تمويله هو إعادة تأهيل فندق فإنه يحتاج إلى إعادة تصميم وبناء غرف جديدة والتي قدرت تكلفتها بـ 12 650 000 دج وكذلك شراء معدات وأدوات بـ 16 420 000 دج، إلا أن هذه الأخيرة ترافقها مصاريف النقل والتجهيزات والترتيبات والتي تشكل أكثر من ثلث التكلفة الكلية للمشروع والتي قدرت بـ 21 390 000 دج، وبالتالي فإن التكلفة الكلية للمشروع هي 62 480 000 دج، وتعتبر هذه القيمة بمثابة الاستثمار المبدئي، وهذا ما يوضحه الجدول أعلاه.

**سادساً : الهيكل التمويلي :** ستحاول معرفة الهيكل التمويلي للمؤسسة الذي سيوضح هل أنها ستعتمد بشكل أكبر على الاستدانة أم على أموالها الخاصة، ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول التالي :

الوحدة: 10<sup>3</sup> دينار جزائري

### الجدول رقم (3-2) : الهيكل التمويلي للمشروع

عناصر هيكل التمويل	المبالغ	النسبة %
المساهمة الشخصية	18 744	30
القرض البنكي	43 736	70
<b>المشروع الكلي</b>	<b>62 480</b>	<b>100</b>

المصدر: من إعداد الطالبة اعتماداً على ملف طلب قرض المقدم من طرف CPA وكالة ورقلة .

من خلال الجدول أعلاه تبين أن البنك ساهم في تمويل المشروع بنسبة 70%， أي يبلغ قدر بـ 43 736 000 دج، أما العميل فإن مساهمته الشخصية تقدر بـ 187 440 000 دج أي بنسبة 30%.

ومنه يتبيّن أن المشروع يعتمد بدرجة كبيرة على القروض البنكية، مما يجعل هذا صعب أن يوازن بين العائد من هذا المشروع والفوائد التي سيدفعها من هذا القرض.

### **المطلب الثاني: تقييم بنك CPA للمشروع الاستثماري**

ستتناول في هذا المطلب النسب المالية التي يعتمد عليها البنك في تحويل القرض واتخاذ القرار إما بالقبول أو الرفض، وتمثل هذه النسب في :

#### **أولاً : مخصصات الإهلاك :**

سنقوم بإيضاح اهلاك كل نوع من عناصر المشروع كما يلي :

الوحدة: 10<sup>3</sup> دينار جزائري

**جدول رقم (03): جدول مخصصات الإهلاك**

البيان	القيمة المبدئية	2007	2008	2009	2010	2011
مبابي	12649	632	632	632	632	632
معدات وأدوات	16418	2463	2463	2463	2463	2463
معدات نقل	12023	-	3006	3006	3006	3006
تجهيزات أخرى	21390	2139	2139	2139	2139	2139
<b>المجموع</b>	<b>62480</b>	<b>8240</b>	<b>8240</b>	<b>8240</b>	<b>8240</b>	<b>5234</b>

المصدر: ملف طلب قرض

من خلال الجدول أعلاه قمنا بحساب مخصصات إهلاك المشروع للسنوات التقديرية الخمسة من 2007 إلى 2011 والذي يمثل توزيعاً لتكلفة الأصل على حياته الإنتاجية، حيث تم استعمال طريقة الإهلاك الخطي، فكانت معدل إهلاك المبابي 5% أما بالنسبة لمدة اهلاكهـا 20 سنة ، ومعدل اهلاك معدات وأدوات 15% في حين أن معدل اهلاك معدات النقل 25%، حيث نلاحظ أن هذه الأخير مدة اهلاكهـا

4 سنوات أي أقل من عمر المشروع، ولهذا لا تظهر قيمتها في السنة الخامسة أي 2011 أما بالنسبة لتجهيزات أخرى فكان 10% ومدته 10 سنوات.

### ثانياً : جدول إهلاك القرض:

قام البنك بإعداد جدول إهلاك قرض متوسط الأجل قيمته 43 736 000 دج وبمعدل فائدة قدره 6.5% وذلك خلال 5 سنوات مع العلم أن السنة الأولى معفاة، ويرجع السبب في ذلك أن مردودية المشروع تكون بعد 6 أشهر من بداية نشاطه، وأن عدد الإيداعات في العام هو 4، وبداية الإيداع تكون بتاريخ 2007/09/30.

الوحدة : 10<sup>3</sup> دينار جزائري

### جدول رقم (3-4) جدول إهلاك القرض

رأس المال الأصلي	TVA+ I	TVA	الفائدة (I)	الإيداع الدوري	تاريخ الإيداع
43 736	3 325	483	2 842		
41 549	790	115	675	2 187	2007/09/30
41 306	785	114	671	2 187	2007/12/31
39 362	749	108	640	2 187	2008/03/30
37 175	707	103	604	2 187	2008/06/30
34 988	665	97	569	2 187	2008/09/30
32 801	624	91	533	2 187	2008/12/31
30 614	582	85	497	2 187	30/03/2009
28 427	540	79	462	2 187	30/06/2009
26 240	799	72	426	2 187	30/09/2009
24 053	457	66	391	2 187	31/12/2009
21 866	416	60	355	2 187	30/03/2010
19 679	374	54	320	2 187	30/06/2010
17 492	333	48	284	2 187	30/09/2010
15 305	291	42	249	2 187	31/12/2010
13 118	249	36	213	2 187	30/03/2011
10 931	208	30	178	2 187	30/06/2011
8 744	166	24	142	2 187	30/09/2011
6 557	499	72	426	2 187	31/12/2011
4 370	83	12	71	2 187	31/03/2012
2 183	41	6	35	2 187	30/06/2012

المصدر: وثائق مقدمة من طرف البنك (دراسة البنك لملف قرض )

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن البنك استعمل في حساب اهلاك القرض طريقة القسط المتساوي في السداد، حيث نلاحظ أن طريقة التسديد تكون في نهاية كل ثلاثة أشهر حيث نلاحظ أن الفائدة تتناقص من سنة لأخرى بمقدار ثابت والسبب في ذلك هو أن رأس المال الأصلي يتناقص من فترة زمنية لأخرى بمقدار الإيداع الدوري.

وتكون أهمية إعداد البنك لجدول اهلاك القرض هي متابعة المركز المالي للعميل خلال كل فترة زمنية من فترات القرض.

### ثالثاً : الميزانية المالية للسنوات الحقيقة والتقديرية (2011 – 2004)

إن إعداد الميزانية المالية بشكل دقيق أمر فائق الأهمية بالنسبة للمحلل المالي، حيث يتم إعدادها بالاعتماد على الميزانية الحاسبية ، ويتم إعدادها كما هو مبين في الجدول أدناه :

**جدول رقم (5-3) : الميزانية المالية للسنوات الحقيقة و التقديرية للمؤسسة**  
**الوحدة : 10<sup>3</sup> دينار جزائري**

2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	الأصول
62480	62480	-	-	-	4034	4033	4034	قيمة غير ملموسة
-	-	-	-	-	19361	19333	16539	مباني + أراضي
-	-	62480	62480	62480	18969	18928	17401	معدات وأدوات
					1846	1846	1846	معدات نقل
					908	917	917	تبليفات أخرى
38194	32960	24720	16480	8240	27789	26230	23060	مخصصات الاهلاك
<b>24286</b>	<b>29520</b>	<b>37760</b>	<b>46000</b>	<b>54240</b>	<b>17329</b>	<b>18827</b>	<b>17677</b>	<b>مجموع الأصول الثابتة</b>
-	-	-	-	12000	9686	7124	11076	مخزونات
					405	405	14	زيائن
					7445	7015	7325	تسبيقات الاستغلال
403	-	-	-	-				تسبيقات على المسايب
148265	116026	88272	67080	6644	-	-	-	البنك
-	-	-	-	-	6197	6644	682	صندوق
<b>148265</b>	<b>116026</b>	<b>88272</b>	<b>67080</b>	<b>6644</b>	<b>6197</b>	<b>6644</b>	<b>682</b>	<b>مجموع المتاحات</b>
<b>148265</b>	<b>116026</b>	<b>88272</b>	<b>67080</b>	<b>18644</b>	<b>23733</b>	<b>21188</b>	<b>19097</b>	<b>مجموع الأصول المتداولة</b>
<b>172551</b>	<b>145546</b>	<b>126032</b>	<b>113080</b>	<b>72884</b>	<b>41062</b>	<b>40015</b>	<b>36774</b>	<b>مجموع الأصول</b>

(يتع)

<b>2011</b>	<b>2010</b>	<b>2009</b>	<b>2008</b>	<b>2007</b>	<b>2006</b>	<b>2005</b>	<b>2004</b>	<b>الخصوم</b>
18744	18744	18744	18744	18744	10267	10267	10267	رأس المال الشركة
95543	62796	34544	12834	0	7154	5907	6646	الأرباح الداخلية
39829	32747	28252	21710	12834	1071	1247		الأرباح الخارجية
<b>154116</b>	<b>114287</b>	<b>81540</b>	<b>53288</b>	<b>31578</b>	<b>18492</b>	<b>17421</b>	<b>16913</b>	<b>مجموع الأموال الخاصة</b>
								ديون طويلة الأجل
								قروض بنكية
6557	15305	24053	32801	41306		18276	16490	ديون الاستثمار
<b>6557</b>	<b>15305</b>	<b>24053</b>	<b>32801</b>	<b>41306</b>		<b>18276</b>	<b>16490</b>	<b>مجموع ديون طويلة ومتوسطة الأجل</b>
<b>160673</b>	<b>129592</b>	<b>105593</b>	<b>86089</b>	<b>72884</b>	<b>18492</b>	<b>35697</b>	<b>33403</b>	<b>مجموع الأموال الدائمة</b>
								ديون قصيرة الأجل
								ديون مخزونات
11878	15954	20449	26991	-	18408	111	-	موردون
								ديون على الحساب
-	-	-	-	-	492	623	395	ديون أخرى
-	-	-	-	-				ديون الاستغلال
-	-	-	-	-	3670	3586	3531	ضرائب ورسوم
<b>11878</b>	<b>15954</b>	<b>20449</b>	<b>26991</b>	<b>0</b>	<b>22570</b>	<b>4320</b>	<b>3926</b>	<b>مجموع ديون قصيرة الأجل</b>
<b>172551</b>	<b>145546</b>	<b>126042</b>	<b>113080</b>	<b>72884</b>	<b>41062</b>	<b>40017</b>	<b>37329</b>	<b>مجموع الخصوم</b>

المصدر : وثائق مقدمة من طرف بنك CPA (وكالة ورقلة).

**تحليل الميزانيات المالية :** لتحليل الميزانيات المالية قمنا بتحليل كل جانب على حدا كما يلي :

### 1. جانب الأصول :

نلاحظ من خلال الميزانيات المالية للسنوات 2004-2011 نموا متزايداً من سنة لأخرى، حيث نلاحظ أن الأصول الثابتة في تزايد مستمر حيث بلغت قيمتها خلال سنة 2004 ما يعادل 17677000 دج ثم ارتفعت سنة 2005 إلى 18827000 دج بمعدل نمو 6.5%， إلا أنها انخفضت سنة 2006 بنسبة 7.6% ويرجع السبب في ذلك إلى ارتفاع مخصصات الاهلاك في هذه السنة، أما بالنسبة لسنة 2007 فنلاحظ أنها ارتفعت بمعدل نمو 213% ويعود ذلك لارتفاع المعدات والأدوات لأن سنة 2007 تعتبر سنة بداية المشروع، إلا أن هذه النسب تناقصت بداية من سنة 2008 بنسبة ثابتة تقدر بـ 17%.

أما فيما يخص الأصول المتداولة فنلاحظ ارتفاع مستمر خلال السنوات الثلاثة الأولى بنسبة تتراوح ما بين (10% إلى 12%)، إلا أنها تراجعت سنة 2007 (بداية المشروع) بسبب الانخفاض في المتأتات، ثم ترتفع مرة أخرى إلى غاية 2010 بنسبة تراوح ما بين 31% بسبب ارتفاع المتأتات لدى المؤسسة.

### 2. جانب الخصوم :

أما بالنسبة لعناصر الخصوم فنلاحظ نموا متزايداً من سنة لأخرى، وبالنسبة للأموال الدائمة نلاحظ أن معدل النمو بين 2004 و2005 قدر بـ 68% إلا أنه في سنة 2006 نلاحظ انخفاض كبير بنسبة 49% وهذا يعود لغياب القروض الطويلة والمتوسطة الأجل أي أن المؤسسة اعتمدت في نشاطها على القروض قصيرة الأجل فقط.

وفيمما يخص الديون قصيرة الأجل نلاحظ ارتفاعها في السنوات الثلاث الأولى ومن ثم ت عدم سنة 2007، بسبب اعتماد المؤسسة في نشاطها على أموالها الخاصة والقروض الطويلة والمتوسطة الأجل إلا أنها في سنة 2008 تصل إلى غاية 26991 دج ثم تبدأ بالانخفاض ابتداءً من 2009 إلى 2011 بمعدل يتراوح ما بين 21% إلى 25%.

رابعاً : مؤشرات التوازن المالي : لتحليل مؤشرات التوازن المالي نعتمد على ثلاثة مستويات وهي :

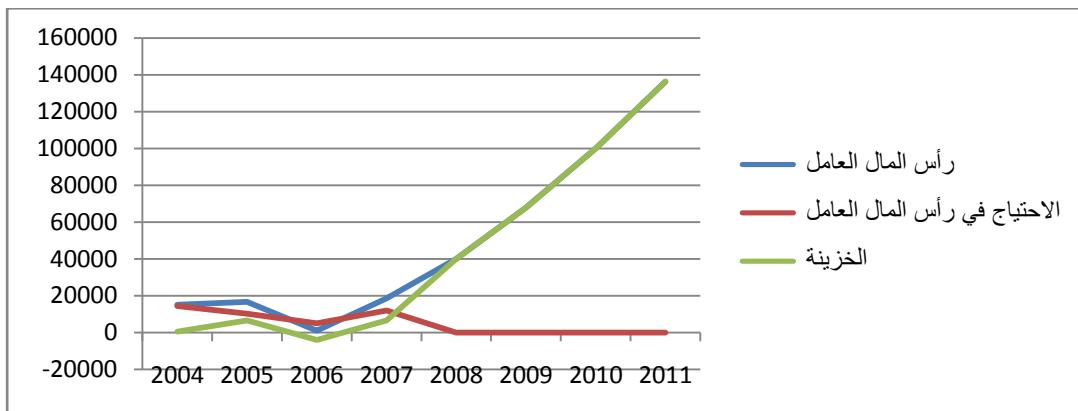
الوحدة : ١٠<sup>٣</sup> دينار جزائري

جدول رقم (3-6): مؤشرات التوازن المالي

2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	العنصـر
136287	100072	67833	40089	18644	1163	16870	15171	رأس المال العامل (1)
0	0	0	0	12000	5034	10224	14490	الاحتياج في رأس المال العامل (2)
136287	100072	67833	40089	6644	3871-	6646	681	المخزنة (1) - (2)

المصدر: من إعداد الطالبة بناءً على الجدول رقم (5-3)

الشكل رقم (3-3) يوضح مؤشرات التوازن المالي



المصدر: من إعداد الطالبة بناءً على الجدول رقم (3-6)

ما سبق يمكن استخلاص ما يلي:

أ. رأس المال العامل (FR) : نلاحظ أن FR موجب وفي تزايد مستمر من سنة لأخرى، مما يكفل للمؤسسة تغطية حاجات الاستغلال، وهذا يدل على أن المؤسسة قادرة على الوفاء بالتزاماتها المالية قصيرة الأجل.

ب. الاحتياج في رأس المال العامل (BFR) : نلاحظ أن BFR في سنة 2004 بلغ 14 490 دج إلا أنه في انخفاض مستمر إلى أن ينعدم ابتداءً من سنة 2008 وهذا يدل على أن المؤسسة في هذه الفترة غطت كل احتياجات دورة الاستغلال بواسطة موارد الدورة العادية .

ج. المخزنة (T) : نلاحظ أنها موجبة ومتزايدة، باعتبار أن رأس المال العامل كافي لتغطية الاحتياج في رأس المال العامل، إلا أنها في سنة 2006 سالبة هذا يعود إلى أن رأس المال العامل غير كاف لتمويل الاحتياج

رأس المال العامل لذا حفقت المؤسسة عجز في هذه السنة، ولننادي هذه الوضعية ينبع إما تخفيف الاحتياجات الدورية ورفع الموارد الدورية، أو الريادة في الأموال الدائمة وتقليل الاستعمالات الثابتة.

#### خامساً : التحليل باستعمال النسب المالية

من خلال نسب التوازن المالي اتضح أن الفندق في وضعية حيدة من الناحية المالية، و لكن يمكن التدقق أكثر من خلال حساب أهم النسب المالية.

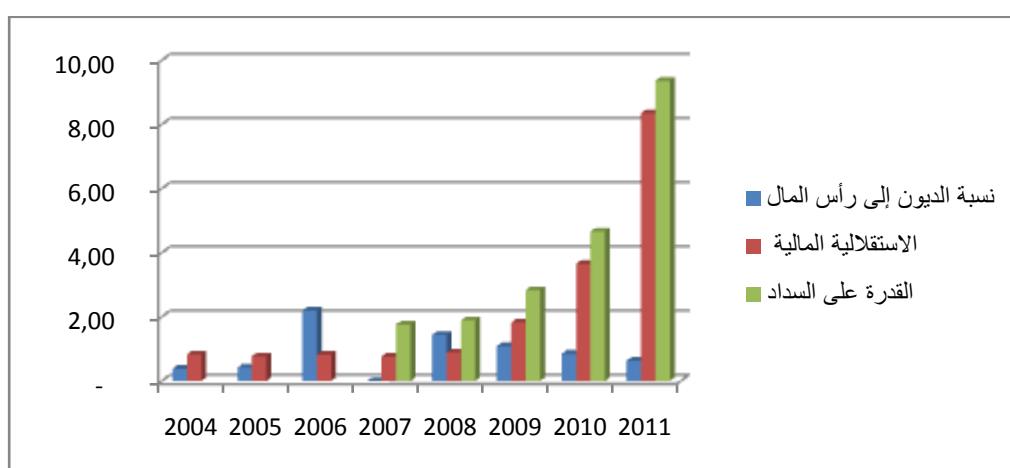
##### ١. نسب المديونية : والمتمثلة في :

**جدول رقم (7-3): نسب المديونية**

2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	
0.63	0.85	1.09	1.44	0	2.20	0.42	0.38	نسب المديونية
8,35	3,65	1,83	0,89	0,76	0,82	0,77	0,83	الاستقلالية المالية
9,36	4,66	2,83	1,89	1,76	1,278	1,216	1,129	القدرة على السداد

المصدر: من إعداد الطالبة اعتماداً على الجدول رقم (6-3)

**الشكل رقم (3-4): يوضح نسب المديونية**



المصدر : من إعداد الطالبة بناءً على الجدول رقم (7-3)

**1.1. نسبة الاستقلالية:** يستحسن أن تكون هذه النسبة أكبر أو متساوية لـ (0,5) ، وبما أن نسبة الاستقلالية على جميع السنوات أكبر من 0.5 فان هذا يدل على أن المؤسسة مستقلة مالياً وقدرة على الوفاء بالتزاماتها اتجاه الدائنين.

**1.2. نسبة القدرة على السداد :** بما أن نسبة القدرة على السداد في كل السنوات أكبر من 1 فان المؤسسة قادرة على سداد ديونها اتجاه الغير أي أن المؤسسة تتمتع بدرجة كبيرة من الأمان في الآجال القصيرة والطويلة.

**1.3. نسبة الديون إلى رأس المال :** نلاحظ أن هذه النسبة في كل من السنوات 2004 ، 2005 ، 2007 و 2011 أقل من 0.67 ويعتبر مؤشر جيد أي أن المؤسسة قادرة على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل قبل نهاية تاريخ استحقاقها، أما بالنسبة للسنوات الأخرى فنلاحظ أن هذه النسبة في المخاض ولكن تبقى أكبر من النسبة المثلثي، فهذا يعني أن المؤسسة غير قادرة على سداد ديونها المستحقة.

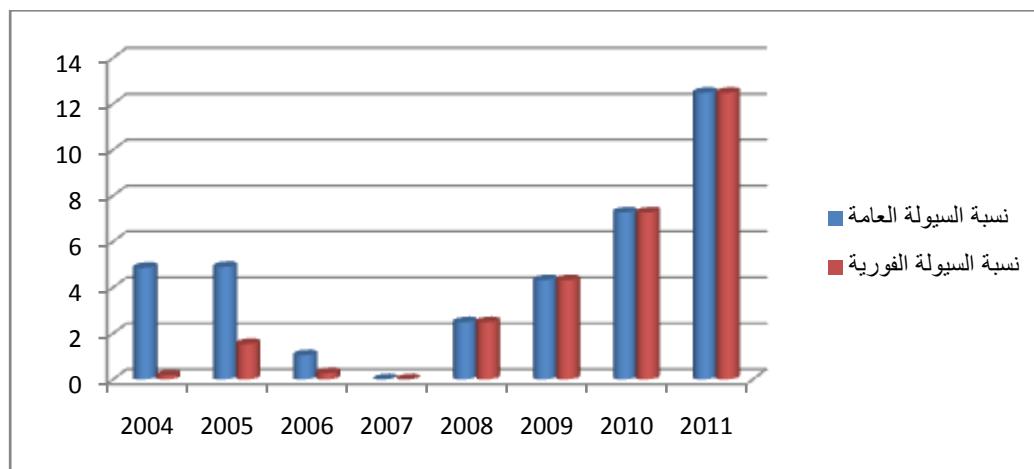
**2. نسب السيولة :** وتحيز فيها السيولة العامة والسيولة الفورية ويمكن استعراضها في الجدول التالي :

جدول رقم (3-8) : نسب المديونية

2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	نسب السيولة
12,48	7,27	4,32	2,49	#DIV/0!	1,05	4,9	4,86	نسبة السيولة العامة
12,48	7,27	4,32	2,49	#DIV/0!	0,27	1,54	0,17	نسبة السيولة الفورية

المصدر : من إعداد الطالبة اعتماداً على الجدول رقم (3-6)

### الشكل (3-5) : يوضح نسب السيولة



المصدر : من إعداد الطالبة بناء على الجدول رقم (8-3)

1.2. نسبة السيولة العامة: نلاحظ أن نسبة السيولة العامة في كل السنوات أكبر من 1 وهذا يدل

على أن المؤسسة تتمتع بامان كاف، مما يجعل البنك يعطي ثقة أكبر في قدرة المؤسسة على سداد ديونها قصيرة الأجل، وذلك عن طريق تحويل أصولها المتداولة إلى سيولة جاهزة دون عناء.

2.2. نسبة السيولة الفورية: يشترط أن تكون هذه النسبة أكبر من 0.8 وعما أن المؤسسة نسبتها

في كل من سنة 2004 و2006 أقل بكثير من النسبة المثلث والتي تقدر بـ 0.17 و 0.27 على الترتيب فإن المؤسسة غير قادرة على المواجهة الفورية لديونها قصيرة الأجل وذلك باستعمال قيمها الجاهزة، لكن ابتداءاً من سنة 2008 نلاحظ أن نسبة السيولة الفورية أكبر من النسبة المثلث وهذا يدل على أن قدرة المؤسسة الفورية على سداد التزاماتها المستحقة.

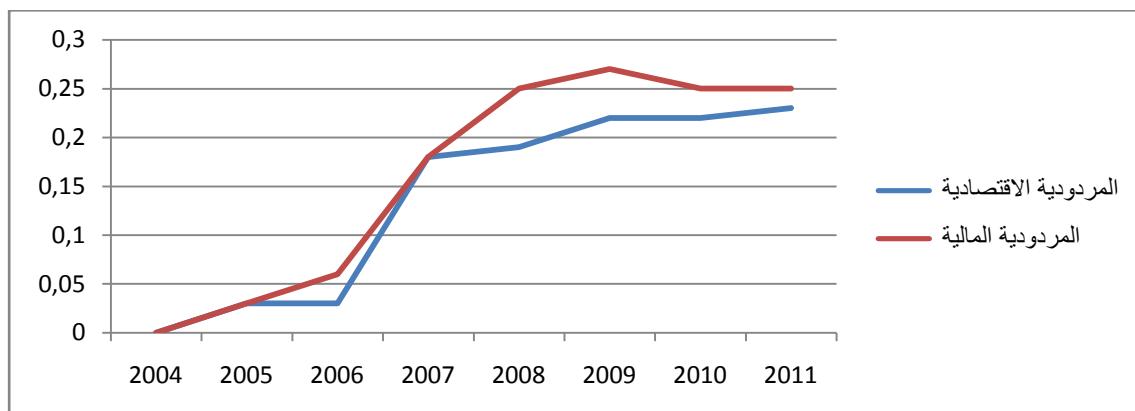
3. نسب المردودية (الربحية) : ويتم حساب معدلات المردودية كما هو مبين في الجدول التالي :

### جدول رقم (9-3) : نسب المردودية

نسبة المردودية	المردودية الاقتصادية	المردودية المالية	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004
0,23	0,22	0,22	0,19	0,18	0,03	0,03	-	-	-	-
0,25	0,25	0,27	0,25	0,18	0,06	0,03	-	-	-	-

المصدر : من إعداد الطالبة اعتمادا على الجدول رقم (6-3)

### الشكل رقم (4-3) : يوضح نسب المردودية



المصدر : من إعداد الطالبة اعتمادا على الجدول رقم (3-9).

#### 1.3 نسبة المردودية الاقتصادية :

نلاحظ أن المردودية الاقتصادية في السنة الأولى معدومة وهذا راجع لعدم تحقيق المؤسسة أرباح في هذه السنة أما في كل من سنة 2005 و 2006 فإن النسبة ضعيفة وهذا راجع لأنخفاض قيمة الأرباح الصافية مقارنة بمجموع الأصول، إلا أنها تعاود في الارتفاع في السنوات التقديرية (2007-2011) وهذا مؤشر على أن المشروع له جدوى، وبالتالي هذا يشجع البنك في الإقدام على منحه القرض للعميل.

#### 2.3. المردودية المالية :

نلاحظ أن المردودية المالية في ارتفاع في كل السنوات الحقيقة منها

والمقدرة، وهذا بوجود رؤوس أموال جديدة .

#### 4. القدرة على التمويل الذاتي :

يبين التمويل الذاتي القدرات الذاتية للمؤسسة على تمويل الاستثمارات التي تقوم بها، ويمكن أن نوضحها أكثر باستعراض قدرة المؤسسة على التمويل الذاتي من خلال حسابها الجدول التالي :

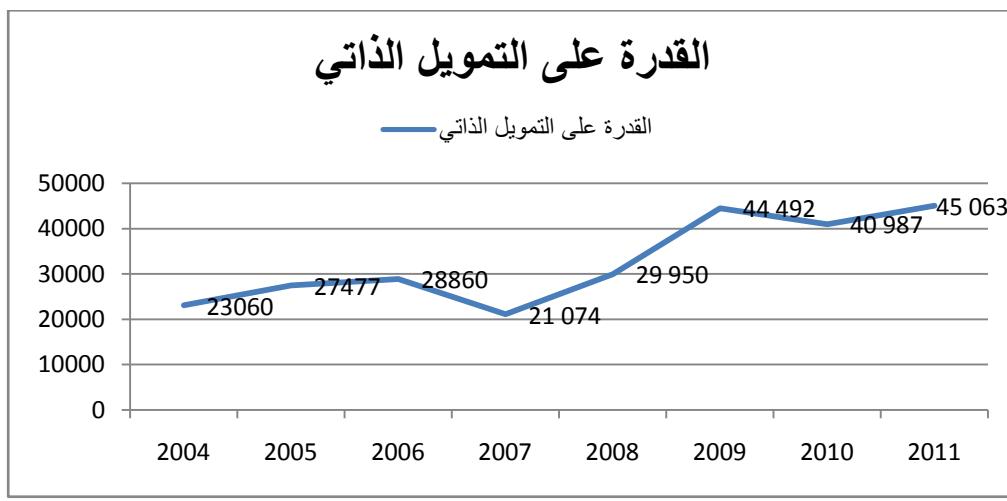
الوحدة : ١٠<sup>٣</sup> دينار جزائري

#### الجدول رقم (10-3) : القدرة على التمويل الذاتي

القدرة على التمويل الذاتي	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004
45 063	40 987	44 492	29 950	21 074	28860	27477	23060	

المصدر : من إعداد الطالبة اعتمادا على الجدول رقم (3-6).

### الشكل رقم (6-3) : يوضح القدرة على التمويل الذاتي



المصدر : من إعداد الطالبة بناء على الجدول رقم (3-10)

القدرة على التمويل الذاتي (caf<sup>\*</sup>) : نلاحظ أن القدرة على التمويل الذاتي في تزايد مستمر عبر السنوات وهذا يدل على تزايد أرباح المؤسسة وذلك من 2004 إلى 2011 إلا أنه في سنة 2007 نلاحظ تراجع في قيمة Caf وذلك يعود إلى الانخفاض في قيمة نتيجة الاستغلال، كذلك من الأسباب التي أدت إلى انخفاضه عدم قدرة المؤسسة تغطية قيمة القرض وذلك باعتبار هذه السنة بداية المشروع، ويعتبر هذا كذلك إلى انخفاضه، ثم العودة في الارتفاع في سنة 2008 وبالتالي فإن المؤسسة قادرة على تمويل استثمارها بالاستغناء عن القروض البنكية خلال مدة منح القرض أي أنها قادرة على تسديد قروضها عند حلول أجالمها.

### المطلب الثالث: معايير تقييم المشروع:

نظراً للمخاطر المرتبطة عن اتخاذ قرارات خاطئة، فإنه ينبغي المفاضلة بين مختلف الاقتراحات المتعلقة بالتمويل البشري طويلاً المدى وفقاً لطرق موضوعية، وسوف نعرض في هذا المطلب أهم الطرق والمتمثلة في :

\* CAF : Capacité Auto-Financement.

١. التدفقات النقدية : خلال سنوات عمر المشروع تتحقق المؤسسة من وراءه عائدات سنوية، كما تقوم

بدفع نفقات سنوية لتشغيل هذا الاستثمار، ويمكن التوضيح أكثر من خلال الجدول التالي :

الوحدة : ١٠<sup>٣</sup> دينار جزائري

### جدول رقم (11-3): جدول تدفقات النقدية

2011	2010	2009	2008	2007	
39 829	32 747	36 252	21 710	12 834	النتيجة الصافية
5234	8240	8240	8240	8240	مخصصات الاعلاف
<b>34 595</b>	<b>24 507</b>	<b>28 012</b>	<b>13 470</b>	<b>4 594</b>	<b>التدفق النقدي</b>
<b>105 178</b>	<b>70 583</b>	<b>46 076</b>	<b>18 064</b>	<b>4 594</b>	<b>التدفق النقدي المتراكم</b>

المصدر : من إعداد الطالبة اعتماداً على الملحق رقم (11)

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن التدفق النقدي متزايد من سنة لأخرى، حيث كان سنة 2007 يقدر بـ 4 594 دج أما في سنة 2008 فنلاحظ أنه ارتفع بمعدل نمو قدره 293.2%， أما في سنة 2009 فنلاحظ أنه ارتفع بمعدل نمو 107% إلا أنه في سنة 2010 شهد انخفاض بمعدل 12.5%- وهذا راجع لانخفاض في النتيجة الصافية، أما بالنسبة لسنة 2011 فنلاحظ عودة ارتفاعه مرة أخرى بمعدل نمو 41.16% وهذا راجع لارتفاع في النتيجة الصافية والانخفاض في نفس الوقت لمخصصات الاعلاف.

### ٢. معيار فترة الاسترداد(DR) \*

$$62480 = 16404 + 28012 + 13470 + 4594 = DR$$

ومنه فترة الاسترداد تقدر بـ: 4 سنوات و 8 أشهر و 9 أيام .

يتضح من خلال حساب مدة الاسترجاع وذلك باستخدام التدفق النقدي المتراكم أن فترة الاسترداد قدرت بـ 4 سنوات و 8 أشهر و 9 أيام أي أن هذه الفترة أقل من العمر الإنتاجي للمشروع والذي يقدر بـ 5 سنوات وهذا يدل على أن البنك قادر على استرداد أمواله قبل فترة الاستحقاق.

\* DR : Délai de récupération

## 3. معيار معدل العائد المخاسي (TRC) \* :

يمكن حساب معدل العائد الداخلي بالمعادلة التالية :

$$\frac{\text{متوسط الأرباح الصافية}}{\text{متوسط تكالفة}} = \text{TRC}$$

$$\text{حيث متوسط الأرباح الصافية} = \frac{21710 + 12834 + 36252 + 32747 + 39829}{5} = 28674.4 \text{ دج}$$

$$\text{متوسط تكالفة الاستثمار} = \frac{62480}{2} = 31240 \text{ دج.}$$

$$\% 91.78 \text{ أي } 0.9178 = \text{TRC}$$

$$\frac{28674.4}{31240} = \text{TRC}$$

نلاحظ أن معدل العائد المخاسي الذي سيحققه المشروع خلال عمره الإنتاجي كان بمعدل %91.78 حيث تعتبر هذه النسبة جيدة.

## 4. معيار صافي القيمة الحالية (VAN) \* :

وتحسب القيمة الحالية الصافية بالطريقة التالية :

$$\text{VAN} = -I_0 + \frac{CF_1}{(1+K)} + \frac{CF_2}{(1+K)^2} + \dots + \frac{CF_n}{(1+K)^n}$$

$$\text{VAN} = \frac{4594}{(1+0.065)} + \frac{13470}{(1+0.065)^2} + \frac{28012}{(1+0.065)^3} + \frac{24507}{(1+0.065)^4} + \frac{34595}{(1+0.065)^5} - 62480$$

$$\text{VAN} = 21199.35 \text{ DA}$$

بما أن صافي القيمة الحالية موجبة أي أن التدفقات النقدية الداخلة تزيد عن مبلغ الاستثمار، أو بعبارة أخرى إيرادات هذا المشروع تعطي تكاليفه. وبالتالي فإن البنك سيقبل المساهمة فيه لكونه مشروع مربح.

\* TRC : Taux de Rendement Comptable .

\* VAN : Valeur Actuelle Nette .

## 5. معيار مؤشر الربحية (IP) \* :

$$IP = \frac{\sum CF / (1+k)^t}{I_0} = \frac{83679.35}{62480} = 1.34$$

IP = 1.34 DA

ما أن هذا المؤشر أكبر من 1 فلذلك يعني أن مجموع التدفقات الدخلة أكبر من مجموع التدفقات الخارجة، وبالتالي كل واحد دينار منفق من قيمة القرض، يدر من الأرباح 1.34 دج، وهذا ما يؤكّد ربحية المشروع.

## 6. معيار معدل العائد الداخلي (TRI) \* :

$$TRI \Leftrightarrow VAN = 0$$

$$TRI = \frac{4594}{(1+K)} + \frac{13470}{(1+K)^2} + \frac{28012}{(1+K)^3} + \frac{24507}{(1+K)^4} + \frac{34595}{(1+K)^5} - 62480$$

يعتبر معدل العائد الداخلي من أكثر المعايير صعوبة في حسابه لذلك قمنا باستعمال طريقة التجربة والخطأ وتعتمد هذه الطريقة على اختيار أقرب للخصم، حيث يظهر أحدهما القيمة الحالية الصافية موجبة ويطلق عليه المعدل الخصم الأصغر والثاني يظهرها سالبة ويطلق عليه معدل الخصم الأكبر عند حساب القيمة الحالية الصافية بمعدل الخصم الأصغر 15.7% كانت قيمة VAN موجبة وتساوي 0.766 دج، وعند افتراض معدل خصم أكبر يساوي 15.72% نجد أن قيمة VAN سالبة وتساوي -36.63 دج.

حيث :

$$K_1 = 15.7\% \rightarrow VAN = 0.766$$

$$K_0 = TRI \rightarrow VAN = 0$$

$$K_2 = 15.72\% \rightarrow VAN = -36.63$$

\* IP : Indice De Rentabilité.

\* TRI : Taux De Rendement Interne.

$$TRI = \frac{(15.70\% - 15.72\%) (0 - 0.766)}{(-36.63 - 0.766)} + 15.70\%$$

TRI = 15.70%

وبعد استخدام طريقة التجربة والخطأ نجد أن :

بما أن معدل العائد الداخلي أكبر من معدل الفائدة هنا يعني أن عائد المؤسسة من هذا المشروع يغطي كل المصاريف المالية الناجمة عن القروض، وعلى هذا الأساس فإن البنك قد يقبل تمويل المشروع.

وبناءً على هذه المعايير فإن المؤسسة تعتبر في وضعية مالية جيدة وبالتالي فإن هذا يعطي الثقة في البنك لقبول تمويل المشروع.

#### 7. قرار لجنة القرض:

بعد الدراسة المالية التي قامت بها لجنة القروض اتضح أن المشروع مربح وأن العميل قادر على تسديد مبلغ القرض قبل فترة الاستحقاق وبالنسبة للضمادات وبعد قيام الخلية المصادقة على الضمانات بتقدير قيمتها اتضح أنها تغطي مبلغ القرض كله.

كما يعتبر قطاع النشاط هذا مهم جداً في ولاية ورقلة، حيث يتميز هذا الفندق برأس مال كبير كذلك يعتبر المشروع المقترض أي تأهيل للفندق يتماشى مع التطورات الحالية وتوفيره راحة للزبائن.

وبالتالي فإن اللجنة قررت منح القرض للعميل لما يتتوفر فيه من شروط كافية من ضمانات وسمعة جيدة للعميل.

### **المبحث الثالث: دراسة حالة تمويل قرض استثمار بنك BEA:**

تسعى البنوك التجارية تعديل حركة التنمية عن طريق تمويل المشاريع الاستثمارية، ومن أجل أداء جيد لوظيفة منح قروض الاستثمار فالبنك يحدد مجموعة من الشروط يجب أن يتخلص بها العميل وإلا فإن قرار البنك هو رفض تمويل المشروع.

#### **المطلب الأول: الدراسة التقنية للمشروع**

إن الدراسة التقنية للمشروع التي يقوم بها البنك تتم على أساس دراسة الجدوى الاقتصادية التي يقدمها العميل في ملف طلب قرض.

##### **أولاً : التعريف بالمؤسسة:**

- الطبيعة القانونية : SARL

- تاريخ إنشائها : 1995

- رأس المال : 61113 مليون دج

- مقرها : ورقلة

- الغرض منها : تقديم خدمة النقل للمسافرين وطلبة الجامعيين

ثانياً : تقديم المشروع : يهدف المشروع إلى تقديم خدمات نقل للطلبة الجامعيين، وذلك توفير 20 حافلة نقل من نوع HIGER والتي تتوفر على 51 مقعد ويتم تقديم هذه الخدمة على مستوى ولاية ورقلة، إذ تقدر تكلفة المشروع بـ 98 000 000 دج منها 50% مساهمة شخصية أي ما يعادل 49 000 000 دج والـ 50% الباقية قرض من بنك BEA.

ثالثاً : الضمانات : اقترحت المؤسسة محل الدراسة على مجموعة من الضمانات وهي:

- ضمان التأمين على جميع المحاطر؛

- رهن حيازي.

**رابعاً : الهيكل التمويلي للمشروع****الجدول رقم (12) : الهيكل التمويلي للمشروع**

الوحدة : دينار جزائري

النسبة %	المبلغ	العناصر
50	49 000 000,00	المساهمة الشخصية
50	49 000 000,00	القرض البنكي
<b>100</b>	<b>98 000 000,00</b>	<b>المشروع الكلي</b>

المصدر: من إعداد الطالبة ببناءً على ملف القرض المقدم من طرف بنك BEA (وكالة ورقلة)

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن تكلفة المشروع قدرت بـ 98 000 000.00 دج حيث أن المساهمة الشخصية للعميل قيمتها 49 000 000.00 دج أي بنسبة 50% والمبلغ المتبقى كان عبارة عن قرض مقدم من طرف البنك.

ومنه يتبيّن أن هذا المشروع يعتمد في تمويله على أمواله الخاصة والقرض البنكي بنفس الدرجة، إذ يمكنه الموازنة بين العائد من هذا المشروع والفوائد التي سيدفعها من هذا القرض.

**المطلب الثاني: التقييم المالي للمشروع**

حيث ستقوم في هذا المطلب بتقييم المؤسسة الطالبة للقرض وذلك من خلال تحويل الميزانيات المالية للسنوات الحقيقة والتقديرية إلى ميزانيات مالية ومن ثم سنقوم بحساب نسب التحليل المالي للتعليق على الوضعية المالية للمؤسسة.

**أولاً: الميزانية المالية للسنوات الحقيقة والتقديرية:**

قمنا بتحويل الميزانية العامة إلى ميزانية مالية وذلك بغرض حساب بعض النسب المالية.

**الجدول رقم (3-13) الميزانية المالية الحقيقة والتقديرية 2008/2009/2015**  
**الوحدة : 10<sup>3</sup> دينار**

جزء اثري

<b>2015</b>	<b>2014</b>	<b>2013</b>	<b>2012</b>	<b>2011</b>	<b>2010</b>	<b>2009</b>	<b>2008</b>	<b>الأصول</b>
								قيمة غير ملموسة
196 519	196 519	196 519	196 519	196 519	98 619	98 619	8 619	معدات نقل
					52	52	52	تجهيزات الإنتاج
196 519	157 215	117 911	78 608	39 304	17 534	8 370	3 869	مخصصات الاعلاف
-	<b>39 304</b>	<b>78 608</b>	<b>117 911</b>	<b>157 215</b>	<b>81 173</b>	<b>90 337</b>	<b>5 721</b>	<b>مجموع الأصول الثابتة</b>
						10 091	1 604	مخزونات
					336	552	208	تسبيقات الاستغلال
						5 943	3 423	ربائين
<b>253 016</b>	<b>199 515</b>	<b>134 334</b>	<b>89 991</b>	<b>48 568</b>	<b>414</b>	<b>381</b>	<b>228</b>	<b>المتحاذات</b>
<b>253 016</b>	<b>199 515</b>	<b>134 334</b>	<b>89 991</b>	<b>48 568</b>	<b>750</b>	<b>16 967</b>	<b>5 463</b>	<b>مجموع الأصول المتداولة</b>
<b>253 016</b>	<b>238 819</b>	<b>212 942</b>	<b>207 902</b>	<b>205 783</b>	<b>81 923</b>	<b>107 304</b>	<b>11 184</b>	<b>مجموع الأصول</b>

(يتبّع)

<b>2015</b>	<b>2014</b>	<b>2013</b>	<b>2012</b>	<b>2011</b>	<b>2010</b>	<b>2009</b>	<b>2008</b>	<b>الخصوم</b>
144 395	144 395	144 395	144 395	144 395	61 113	833	3 235	رأس المال الشركة
					17 686			حجز قانوني
77 902	56 985	24 307	12 387				-	الأرباح الداخلية
20 918	17 838	14 839	11 920	12 387	3 124	1 334	1 985	نتيجة رهن التخصيص
243 215	219 218	183 541	168 702	156 782	81 923	2 167	5 220	مجموع الأموال الخاصة
9 800	19 600	29 400	39 200	49 000		45 000		قروض بنكية
						45 000		ديون الاستثمار
9 800	19 600	29 400	39 200	49 000	-	90 000	-	مجموع ديون طويلة ومتوسطة الأجل
253 015	238 818	212 941	207 902	205 782	81 923	92 167	5 220	مجموع الأموال الدائمة
						15 048	5 731	موردون
			-	-	-	66	204	ديون الاستغلال
			-	-	-	23	29	ضرائب ورسوم
			-	-	-	15 137	5 964	مجموع ديون قصيرة الأجل
<b>253 015</b>	<b>238 818</b>	<b>212 941</b>	<b>207 902</b>	<b>205 782</b>	<b>81 923</b>	<b>107 304</b>	<b>11 184</b>	<b>مجموع الخصوم</b>

المصدر: من إعداد الطالبة اعتماداً على الملحق رقم 23.

#### تحليل الميزانيات المالية :

**تحليل الأصول :** من خلال الميزانيات المالية للسنوات ( 2008/2015 ) نرى أن هناك ثنواع مستمراً في كل السنوات باستثناء سنة 2010، إذ نلاحظ أن قيمة إجمالي الأصول في سنة 2008 كانت 11 184 دج ثم ارتفعت سنة 2009 بنسبة نحو بلغت 859 نتيجة لارتفاع في الأصول الثابتة، أما في سنة 2010 فنلاحظ انخفاض ملحوظ وذلك بنسبة 23.65% والسبب في ذلك الانخفاض الكبير في الأصول المتداولة، أما بالنسبة

للسنوات 2011 إلى 2015 فنلاحظ ارتفاع مستمر في هذه السنوات حيث كان معدل النمو في سنة 2011 حوالي 151.19%， حيث انخفض معدل النمو ليصل 103% في سنة 2012 ، أما بالنسبة لسنة 2013 فكان الارتفاع طفيفاً بنسبة 12.15% في سنة 2014، وفي السنة الأخيرة لاحظنا أن نسبة النمو انخفضت لتصل إلى 5.94%.

**تحليل الخصوم :** وفيما يخص جانب الخصوم فنلاحظ أنه في ارتفاع مستمر عدى سنة 2010، حيث كانت قيمتها سنة 2008 تقدر بـ 184 دج وارتفعت في 2009 بمعدل نمو 859% ويرجع السبب في ذلك إلى ارتفاع في الأموال الدائمة خاصة في الديون طويلة ومتوسطة الأجل، أما في سنة 2010 فيعود سبب الانخفاض الذي كان بنسبة 23.65% إلى عدم اعتماد المؤسسة في نشاطها على أي من القروض الطويلة والمتوسطة الأجل أو القروض قصيرة الأجل، بينما ابتداءً من سنة 2011 فنلاحظ أن المؤسسة في هذه الفترة قيمة خصومها في ارتفاع مستمر إلى خاتمة 2015 حيث يتراوح معدل النمو في هذه الفترة بين ( 115% إلى 103%) ويرجع السبب في ذلك إلى اعتماد المؤسسة في نشاطها فقط على أموالها الخاصة والقروض الطويلة والمتوسطة الأجل.

#### ثانياً : حساب نسب التوازن المالي :

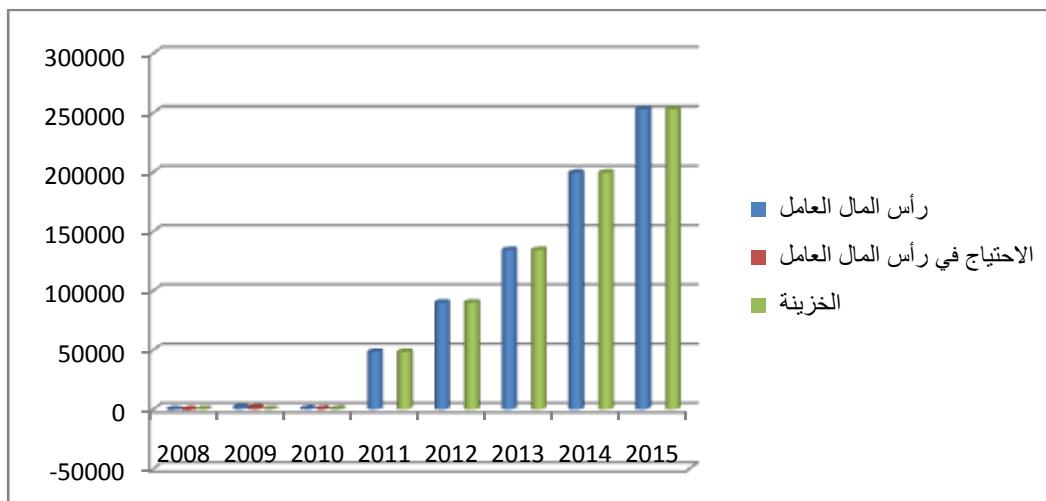
يتعلق التوازن المالي بقدرة المؤسسة على الحفاظ على درجة كافية من السيولة لضمان تعديل دائم للتغيرات النقدية، ولأجل ذلك ينبغي معرفة دراسة ثلاثة مؤشرات وهي :

#### المجدول رقم (14-3) : نسب التوازن المالي

									نسب التوازن
2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008		
253015	199514	134333	89991	48567	750	1830	-501		رأس المال العامل (1)
0	0	0	0	0	336	1449	-729		الاحتياج في رأس المال العامل (2)
253015	199514	134333	89991	48567	414	381	228		المخزنة (1)-(2)

المصدر : من إعداد الطالبة اعتماداً على المجدول رقم (13-3).

### الشكل (7-3) : يوضح نسب التوازن المالي



المصدر : من إعداد الطالبة اعتماداً على الجدول رقم (3-14).

مما سبق يمكن استخلاص ما يلي:

أ. **رأس المال العامل (FR)** : نلاحظ أن FR سالب في سنة 2008، وهذا راجع إلى أن الأصول الثابتة أكبر من الأموال الدائمة، أما في السنوات الأخرى (2009-2015) نلاحظ أنه موجب وفي تزايد مستمر من سنة لأخرى، مما يكفل للمؤسسة تغطية حاجات الاستغلال، وهذا يدل على أن المؤسسة قادرة على الوفاء بالتزاماتها المالية قصيرة الأجل خلال هذه الفترة.

ب. **الاحتياج في رأس المال العامل (BFR)**: نلاحظ أن BFR في سنة 2008 سالب وهذا يدل على أن المؤسسة قادرة على تسديد ديونها قصيرة الأجل بالمخزونات والحقوق ، أما في سنة 2009 و2010 نلاحظ أنه موجب وهذا يفسر بوجود فجوة في الاحتياج أي أن المؤسسة لم تغط كل احتياجات دورة الاستغلال بواسطة موارد الدورة العادية ، وبالنسبة للسنوات (2011-2015) فنلاحظ أن BFR يساوي الصفر وهذا يدل على أن المؤسسة غطت كل احتياجات دورة الاستغلال بواسطة موارد الدورة العادية.

ج. **الخزينة (T)** : نلاحظ أنها موجبة ومتزايدة، باعتبار أن رأس المال العامل كافي لتغطية الاحتياج في رأس المال العامل.

### ثالثاً : حساب نسب التحليل المالي

التحليل بواسطة النسب من أهم الطرق التي تسمح للبنك بتشخيص وتقدير وضعية المؤسسة، ويوجد عدد كبير من النسب المالية واستعمالها يتوقف على نوعية القروض المطلوبة ومدى تحليله للأخطار ، ويمكن تصنيف هذه النسب كما يلي :

#### ١. نسب المديونية : وتشكل من جملة من النسب وهي :

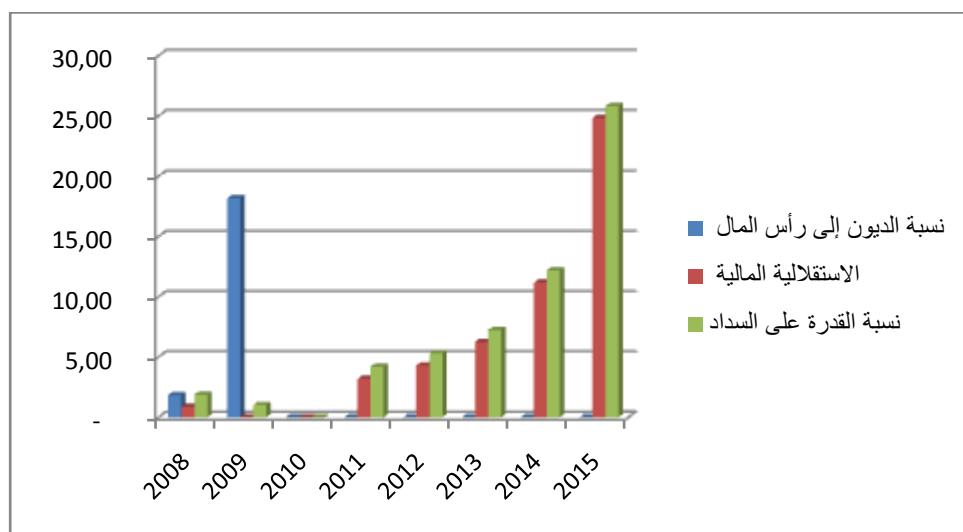
الوحدة : 10<sup>3</sup> دينار جزائري

جدول رقم (15-3) : نسب المديونية

2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	
-	-	-	-	-	-	18,17	1,84	نسب المديونية
24,82	11,18	6,24	4,3	3,2	-	0,02	0,88	نسبة الدين إلى رأس المال
25,82	12,18	7,24	5,3	4,2	-	1,02	1,88	الاستقلالية المالية
								نسبة القدرة على السداد

المصدر : من إعداد الطالبة اعتماداً على الجدول رقم (13-3)

الشكل رقم (3-8) : يوضح نسب المديونية



المصدر : من إعداد الطالبة اعتماداً على الجدول رقم (15-3).

1.1. نسبة الديون إلى رأس المال : نلاحظ أن هذه النسبة في سنة 2008 و 2009 أكبر من  $0.67^1$  وهذا يعني أن المؤسسة غير قادرة على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل قبل نهاية تاريخ استحقاقها.

1.2. نسبة الاستقلالية : يستحسن أن تكون هذه النسبة أكبر أو مساوية لـ ( 0,5 ) ، حيث أن المؤسسة تعتبر مستقلة ماليا في سنة 2008، إلا أنها في سنة 2009 نلاحظ أن نسبة الاستقلالية قدرت بـ 0.02 وهذا راجع إلى أن المؤسسة غير مشبعة بالديون، ولا تستطيع الحصول على قروض إضافية ، أما في السنوات الأخرى أي من 2011 إلى 2015 فلن المؤسسة في مستقلة ماليا وقدرة على الوفاء بالتزاماتها تجاه الدائنين.

1.3. نسبة القدرة على السداد : بما أن نسبة القدرة على السداد في كل السنوات أكبر من 1 فإن المؤسسة قادرة على سداد ديونها تجاه الغير أي أن المؤسسة تتمتع بدرجة كبيرة من الأمان في الآجال القصيرة والطويلة.

2. نسب السيولة : وتحيز فيها نسبة السيولة العامة والسيولة الفورية ويمكن استعراضها في الجدول التالي :

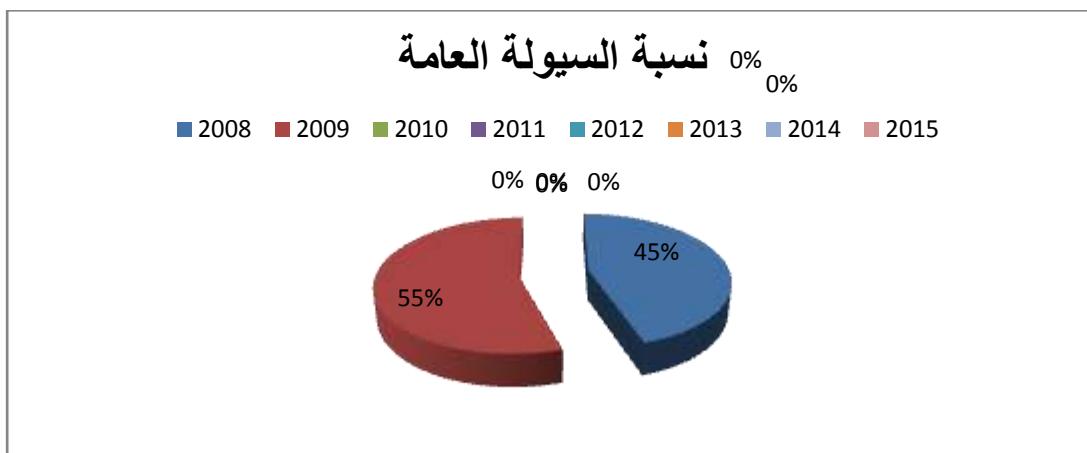
جدول رقم (16-3) : نسب السيولة

2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	نسبة السيولة
-	-	-	-	-	-	1,12	0,92	نسبة السيولة العامة
-	-	-	-	-	-	0,03	0,04	نسبة السيولة الفورية

المصدر : من إعداد الطالبة اعتماداً على الجدول رقم (16-3).

<sup>1</sup> فهمي مصطفى الشيخ، التحليل المالي، مرجع سابق، ص 54

**الشكل رقم (9-3) :** يوضح نسبة السيولة العامة.

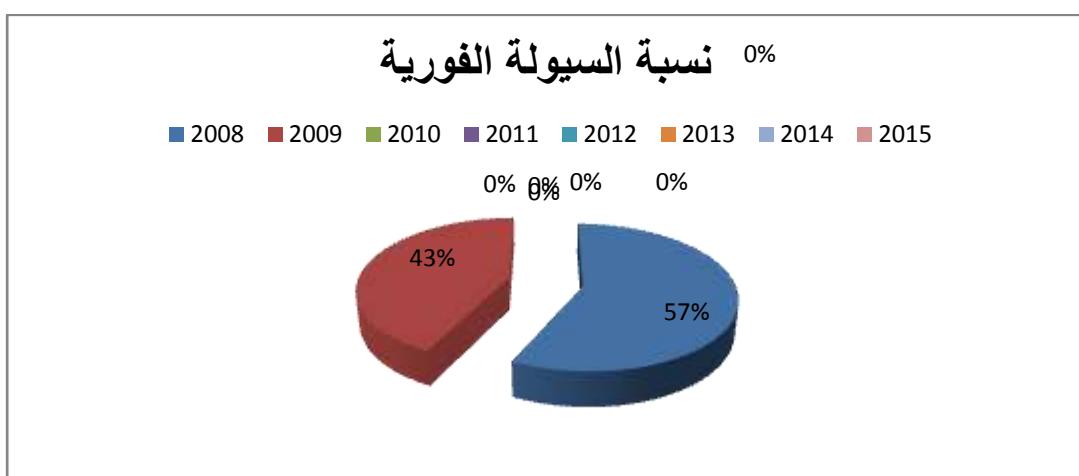


المصدر: من إعداد الطالبة ببناءً على الحدود رقم (16-3).

**2.1. نسبة السيولة العامة:** نلاحظ أن نسبة السيولة العامة في سنة 2008 أقل من 1 هذا يدل

على أن المؤسسة غير قادرة على تغطية الديون قصيرة الأجل بالأصول المتداولة أي أن رأس المال العامل سالب، أما في سنة 2009 فنلاحظ أن النسبة تصل إلى 1.12 وهذا يدل على أن المؤسسة في هذه السنة تتمتع بامان كاف.

**الشكل رقم (10-3) :** يوضح نسبة السيولة الفورية



المصدر: من إعداد الطالبة ببناءً على الحدود رقم (16-3).

**2.2. نسبة السيولة الفورية:** يشترط أن تكون هذه النسبة أكبر من 0.8 وعما أن المؤسسة نسبتها

في كل من سنة 2008 و 2009 أقل بكثير من النسبة المثلث، حيث في هاتين السنين قدرت بـ 0.03

و 0,04 على الترتيب، وهذا راجع لعدم قدرة المؤسسة على المواجهة الفورية لديونها قصيرة الأجل وذلك باستعمال قيمها الحالية.

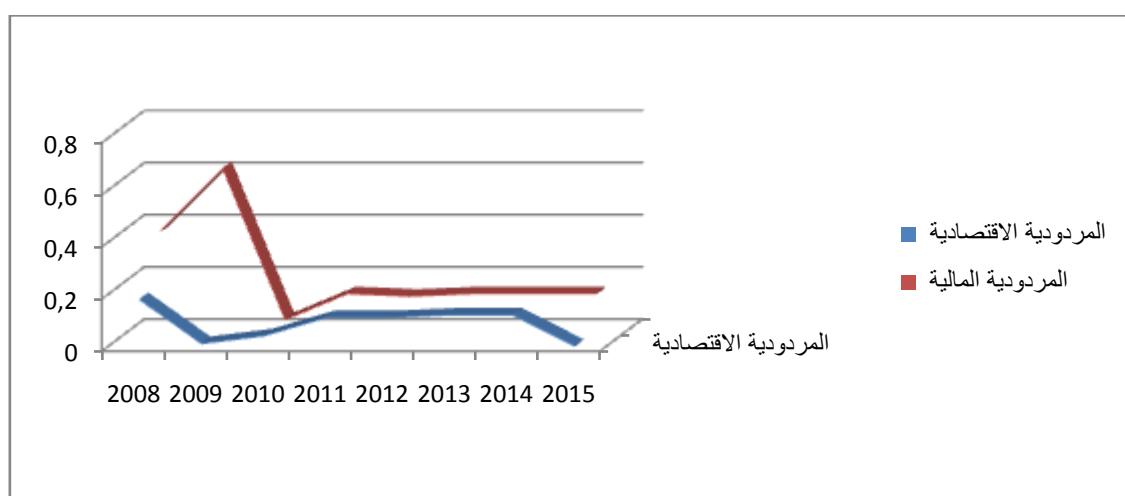
3. **نسبة المردودية :** وتعرف أيضاً بـ نسبة الربحية وتمثل في النسبتين التي تم استعراضهما في الجدول :

**جدول رقم (17-3) : نسبة المردودية**

2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	
0,14	0,12	0,12	0,11	0,11	0,04	0,01	0,18	نسبة المردودية المردودية الاقتصادية
0,14	0,14	0,14	0,13	0,14	0,04	0,62	0,38	المردودية المالية

المصدر : من إعداد الطالبة اعتماداً على الجدول رقم (13-3).

**الشكل رقم (11-3) : يوضح نسبة المردودية**



المصدر : من إعداد الطالبة اعتماداً على الجدول رقم (17-3)

1.3. **المردودية الاقتصادية:** نلاحظ أن المردودية الاقتصادية في تذبذب في السنوات الثلاث الأولى،

حيث تنخفض في سنة 2009 لتصل النسبة إلى (0,01) وهذا راجع لأنخفاض قيمة الأرباح الصافية مقارنة بمجموع الأصول، إلا أنها تعاود في الارتفاع ابتداءً من سنة 2010 ولكن بنسبة ضئيلة. وهذا يدل على عدم جدواً المشروع، وبالتالي هذا لا يشجع البنك في الإقدام على منحه للقرض.

**3.2 المرودية المالية :** نلاحظ أن المرودية المالية في ارتفاع في كل من سنين 2008 و 2009 إلا

أها تنخفض سنة 2010 بنسبة كبيرة تصل إلى 0.04 وهذا راجع لارتفاع الأموال الدائمة، أما في السنوات الخمس المقدرة فنلاحظ ارتفاع النسبة من جديد وهذا يفسر بوجود رؤوس أموال جديدة .

**4. القدرة على التمويل الذاتي :** بين التمويل الذاتي القدرات الذاتية للمؤسسة على تمويل الاستثمارات التي تقوم بها، ويمكن أن نوضحها أكثر من خلال الجدول التالي :

الوحدة : 10<sup>3</sup> دينار جزائري  
الجدول رقم (3-18) : القدرة على التمويل الذاتي

2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	القدرة على التمويل الذاتي
217437	175053	132750	90528	51691	20658	9704	5854	

المصدر : من إعداد الطالبة اعتماداً على الجدول رقم (3-13).

**القدرة على التمويل الذاتي:** في تحسن مستمر، وهذا راجع للارتفاع المستمر في مخصصات الاهلاك أكثر منه في النتيجة الصافية إلا أن هذا لا ينفي إمكانية المؤسسة من تمويل دورة الاستغلال بصفة عادية والتطلع نحو التوسيع.

**ثانياً : تحليل المخاطر :** إن نشاط نقل المسافرين من الشاطئات المطلوبة دائماً من طرف الأفراد سواء كان ذلك في المناطق الشمالية أو الجنوبية وبالتالي غياب هذا النشاط قد يؤدي إلى حدوث مخاطر للمؤسسات وهذا الأخير يؤدي إلى عدم تحقيق رقم الأعمال المطلوب وبالتالي عدم تحقيق الأرباح.

**ثالثاً : معايير اختيار وتقدير المشروعات :** سنجاول أن نبين أهم الخطوات الازمة لتقدير المشروع الاستثماري التي تساعده في اتخاذ القرار وذلك باستعمال أهم المعايير والمتمثلة في :

**١. التدفقات النقدية :** تعرف التدفقات النقدية على أنها الفرق بين التدفقات النقدية الواردة والتدفقات النقدية الصادرة، ويمكن التوضيح أكثر من خلال الجدول التالي :

الوحدة : 10<sup>3</sup> ← دينار جزائري

### جدول رقم (19-3) : جدول التدفق النقدي

السنوات	2011	2012	2013	2014	2015
النتيجة الصافية	22587	22630	26085	29646	34208
مخصصات الاعمال	39304	78608	117911	157215	196519
التدفق النقدي	-16717	-55978	-91826	-127569	-162311

المصدر : من إعداد الطالبة اعتماداً على الملحق رقم 23

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن التدفق النقدي سالب ويتناقص من سنة لأخرى، حيث قدر سنة 2011 -16717 دج أما في سنة 2012 فنلاحظ أنه انخفض بمعدل قدره 234%， أما في سنة 2013 فنلاحظ أنه انخفض بمعدل 64%， وفي سنة 2014 انخفض بمعدل 38.92%， أما بالنسبة لسنة 2015 زيادة انخفاضه بمعدل 27.23% وهذا راجع لارتفاع الكبير في مخصصات الاعمال من سنة لأخرى، أي أن التدفقات الخارجية أكبر من التدفقات الداخلة.

### 2. معيار صافي القيمة الحالية (VAN) : وتحسب صافي القيمة الحالية بالطريقة التالية :

$$VAN = -I_0 + \frac{CF_1}{(1+K)} + \frac{CF_2}{(1+K)^2} + \dots + \frac{CF_n}{(1+K)^n}$$

$$VAN = \frac{-16717}{(1+0.0525)} + \frac{-55978}{(1+0.0525)^2} + \frac{-91826}{(1+0.0525)^3} + \frac{-127569}{(1+0.0525)^4} + \frac{-162311}{(1+0.0525)^5} - 98000$$

$$VAN = -472804.16$$

بما أن صافي القيمة الحالية سالب أي أن التدفقات النقدية الداخلة تقل عن مبلغ الاستثمار، أو بعبارة أخرى إيرادات هذا المشروع لا تغطي تكاليفه.

### 3. معيار مؤشر الربحية (IP) : ويتم حساب هذا المؤشر كما يلي :

$$IP = \frac{\sum CF / (1+k)^t}{I_0} = \frac{-374804.16}{98000}$$

$$IP = -3.82$$

بما أن هذا المؤشر أقل من 1 فلن هذا يعني أن مجموع التدفقات الخارجية أكبر من مجموع التدفقات الداخلية، وبالتالي كل واحد دينار منفق من قيمة القرض، تتبعها خسارة قدرها 3.82 دج، وهذا ما يؤكد عدم جدواً للمشروع.

وبناءً على هذه المعايير فإن المؤسسة تعتبر في وضعية مالية سيئة وبالتالي فإن هذا يدل على أن المؤسسة غير قادرة بالوفاء بالتزاماتها.

### **المطلب الثالث: تحليل قرار لجنة القرض:**

بعد قيام البنك بدراسة وتحليل طلب القرض وذلك من طرف لجنة القرض التي قامت بعقد اجتماع بتاريخ 18/01/2012 ، وكان قرارها عدم قبول تمويل مشروع المؤسسة X وهذا راجع للأسباب التالية:

- نشاط الحقيقي للمؤسسة غير ناجح؛
- هيكل تكاليف المشروع غير معنٍ؛
- ضعف الضمانات المقدمة حيث أنها لا تغطي مبلغ القرض المطلوب؛
- حصوله على ديون لدى بنوك أخرى لم يتم تسديدها (سمعة العميل).

ويمكن تفسير هذه الأسباب بناءً على الدراسة المقدمة في المطلب الثاني حيث أن البنك اعتبر نشاط المؤسسة غير مربح وذلك من خلال حسابه لبعض نسب التحليل المالي التي اتضحت من خلالها أن الأرباح السنوية في المؤسسة في تناقص مستمر.

أما بالنسبة للضمانات فقد قيام البنك بيعتها إلى " حلية المصادقة على الضمانات المقترحة" وبعد قيامها بتقدير قيمة الضمان ومعرفة ما إذا كانت تغطي مبلغ القرض المتفق عليه وقد اتضحت أنها أقل لا تساوي قيمة القرض.

وبالنسبة لهيكل تكاليف المشروع فهو لا يوضح قيمة المعدات المشترأة ل القيام بالمشروع، وبالتالي فإن البنك يعتبره غير كافٍ لمعرفة القيمة الحقيقة للمشروع.

أما بالنسبة للسبب الآخر فان العميل بعد تقديمها للبنك كافة الوثائق الالزامه لطلب القرض يبعث البنك الوثائق إلى خلية تسمى بـ "بحث في خلية المخاطر" وتتوارد في العاصمة، حيث تقوم بالبحث في ماضي العميل أي معرفة هل لديه قروض أخرى لم يتم تسديدها، ومن خلال هذه الخلية اتضح أن العميل لديه قروض أخرى وبالتالي هذا من الأسباب التي لا تضع الثقة في العميل لمنحه القرض.

رغم أهمية المشروع بالنسبة للأفراد والمؤسسات إلا أنه بعد التوصل إلى هذه النتائج فمن غير المعقول أن يغامر البنك بأمواله لإقراض مثل هذه المشروعات التي تزيد من مخاطر البنك.

## خلاصة الفصل

على ضوء الدراسة التطبيقية حول كيفية تمويل المشاريع الاستثمارية وذلك من خلال دراسة ملفات قروض استثمار، قمنا باختيار مشروعين أحدهما كان مقبولاً والذي قام بتمويله بنك القرض الشعبي الجزائري أما المشروع الثاني فقد رفض بنك الجزائر الخارجي تمويله، ومن خلال ما سبق توصلنا إلى النتائج التالية :

### أولاً: النتائج الخاصة ببنك القرض الشعبي الجزائري

من خلال حسابنا لنسب التحليل المالي ومعايير المفاضلة تبين لنا:

- أن المؤسسة متوازنة مالية على المدى الطويل وذلك لأن الخزينة موجبة طول فترة الدراسة، لكن يجب عليها القيام باستثمار هذه الأموال.
- اتضح من خلال حساب نسب المديونية أن المؤسسة مستقلة مالياً، وكذلك اتضح من خلال حساب مؤشر القدرة على السداد أن المؤسسة تتمتع بدرجة كبيرة من الأمان في الأجال القصيرة.
- أن المؤسسة تتمتع بهامش أمان كافٍ، أي إنها قادرة على تحويل أصولها المتداولة إلى سيولة حاصلة دون عنااء، وهذا أكدته نسبة السيولة العامة.
- يعتبر المشروع المراد تمويله مجد، حيث اتضح هذا من خلال حساب كل من : صافي القيمة الحالية كانت موجبة، مؤشر الربحية قدر — 1.34 أي أكبر من 1، معدل العائد الداخلي أكبر من معدل الفائدة ويفسر هذا بان هذا المشروع يعطي كل المصارييف المالية الناجمة عن القرض.

وباعتبار كل هذه المؤشرات في صالح المؤسسة فإن البنك قبل تمويل المشروع باعتبار أن العميل قادر على تسديد قيمة القرض عند آجال الاستحقاق.

### ثانياً : النتائج الخاصة بنك الجزائر الخارجي :

نلاحظ أن بنك الجزائر الخارجي رفض منح قرض لمؤسسة النقل وهذا راجع لعدة أسباب من بينها :

- **نسبة الديون إلى رأس المال :** هذه النسبة توّكّد أن المؤسسة غير قادرة على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل قبل نهاية تاريخ استحقاقها.

- **نسبة السيولة الفورية :** عند حساب هذه النسبة يتضح أن المؤسسة غير قادرة على المواجهة الفورية لديونها قصيرة الأجل وذلك باستعمال قيمها الجاهزة.

- **المرودية الاقتصادية :** يتضح من خلال هذه النسبة أن المشروع غير مجد وذلك لأنخفاض هذه النسبة بدرجة كبيرة .

- عند حساب كل معايير المعاشرة تبين أن : صافي القيمة الحالية سالب، مؤشر الربحية أقل من الصفر، وبالتالي هذا يدل على أن المشروع غير مجد.

وفي الأخير يمكن القول أن كل من أداء المؤسسة والمشروع المراد تمويله يشكلان مخاطر بالنسبة للبنك في حالة قبول منحها القرض.

الْحَمْدُ لِلّٰهِ رَبِّ الْعٰالَمِينَ

أخذت عملية التطور الاقتصادي تحت مکانة الصدارة كأهم وأصعب الأمور التي تواجهها المجتمعات المعاصرة ولهذا تسابق أصحاب رؤوس الأموال عن أفضل السبل القادرة على تطوير الحياة الاقتصادية ومواكبة التطور التكنولوجي فاتجهوا بذلك إلى الاستثمارات باعتبارها أهم العوامل المحفزة للعوائد والوفرات الاقتصادية، إذ أن كل زيادة في الاستثمار تمثل طاقة إنتاجية جديدة لإقامة مشاريع أو للتوسيع في المشاريع القائمة التي يتطلب تمويلها وجود مؤسسات مصرفيه ومالية.

وباعتبار البنك مؤسسة مالية له سياسات خاصة به كسياسة السيولة، الاستثمار، الإقراض إلا أن هذه الأخيرة تعتبر من أصعب القرارات التي يواجهها المصرفي في عمله، كونها غالباً ما تكون محفوفة بالمخاطر خاصة في ظل الظروف الاقتصادية الحالية التي تمتاز بعدم الاستقرار.

#### **النتائج العامة للدراسة :**

من خلال ما تم تناوله في الجانين النظري والتطبيقي تم التوصل إلى ما يلي :

- البنك ليس حرراً في تعاملاته مع الغير لأن هناك عدة عوامل تحكم في قدرته على منح القروض؛
- تلعب عملية التمويل الدور الأساسي في حل المشاريع الاستثمارية سواء كانت عامة أو خاصة؛
- تعتبر دراسات الجدوی والتحليل المالي من بين الأدوات التي يستعملها البنك لاتخاذ القرار التمويلي الرشيد؛
- يعتبر مؤشر الربحية أكثر كفاءة من مؤشر صافي القيمة الحالية في المفاضلة بين جدوی المشروعات الاستثمارية المنافسة لكن في حالة اختلاف تلك المشروعات، مع العلم أن المؤشرين يقودان إلى نفس النتائج في حالة تساوي تلك التكلفة؛
- باعتبار الخطير عنصراً ملازماً للقروض، لذا تلحّ البنك إلى مجموعة من السياسات لمواجهتها أو على الأقل التقليل من حدتها ، وذلك لكي يضمن البنك سلامته من المخاطر خاصة تلك المتعلقة بحالات عدم السداد؛
- يستعمل البنك الضمانات كوسيلة لزيادة ثقته بالعميل ولأخذ الاحتياطات الازمة في المستقبل؛
- اشتراط البنك لضمانات عقارية أو عينية على قروضه بنسب عالية قد تصل إلى أكثر من 100% من قيمة القرض وذلك بسبب احتلاك الرهن الحيازي.

### اختبار الفرضيات:

- بالنسبة للفرضية الأولى والتي مفادها أن البنك يعتبر الممول الرئيسي والوحيد للمشاريع الاستثمارية فقد تم التوصل إلى أن هذه الفرضية خاطئة حيث أن البورصة من بين المؤسسات المالية التي تموّل مجموعة من القروض، إلا أن أغلبية المستثمرين يفضلون اللجوء إلى البنك؛
- أما الفرضية الثانية التي تقول بأنه يتم التحكم في المخاطر من خلال تطبيق تقنيات متعددة ، وهذا الافتراض صحيح ولقد تم التأكّد من صحتها من خلال دراستنا للفصل الثاني، حيث تلجأ البنوك إلى تحليل الائتمان ودراسة الضمانات التي يقتربها العميل وهذا بعرض التقليل منها؛
- وبالنسبة للفرضية الثالثة التي تعتبر طبيعة الممارسات المتعلقة بإدارة المخاطر الائتمانية تختلف من عميل آخر ويرجع السبب في ذلك إلى اختلاف طبيعة ودرجة تعقيد أنشطة الائتمان فيتضح من خلال الدراسة الميدانية التي أجريناها أن الفرضية صحيحة حيث أن البنك فيتساهم مع العملاء الذين يتميزون بسمعة حسنة وتعامله معهم من قبل، إلا أنه يكون أكثر صرامة في التعامل مع العملاء الجدد وذلك بسبب عدم معرفته بهم؛
- أما فيما يخص الفرضية الأخيرة التي تعتبر أن كل من بنك BEA و CPA يمول المشاريع بتبع مجموعة من التقنيات التي من شأنها أن تحدد منح القرض الاستثماري أم لا وذلك تجنّباً لبعض المخاطر، يتضح من خلال الدراسة الميدانية التي قمنا بها في البنكين أن الفرضية صحيحة حيث يستعمل البنك التحليل المالي لاتخاذ قرار منح القرض الاستثماري من عدمه.

### الوصيات :

- استحداث آليات تمويل جديدة تتماشى واحتياجات المؤسسات مع الأخذ بعين الاعتبار عدم كفاية الضمانات التي تقدمها العميل؛
- تطبيق سياسة لا مركزية القروض ورفع سقف القروض المسموح به للبنوك على مستوى فروعها وكالآباء، والمعالجة السريعة والفعالة لملفات القروض المقدمة؛
- إقامة شبكات اتصال آلية بين البنوك من أجل توفير الخدمات لإنجاز المعاملات بأقل وقت ممكن بين المتعاملين الذين يتعاملون مع بنوك مختلفة؛

- تقديم حلول جديدة ترضي كل من البنك والعميل في حالة القروض المتعثرة وعدم سرعة البنك في تحويل القضية إلى قسم المنازعات لأن ذلك قد يخسر الكثير من العملاء؛
- تعاون البنك على تقديم القروض لهذه المؤسسات حتى لا يتعرض بنك معين فقط للمخاطر عن طريق إقامة محفظة مالية مشتركة لتمويل هذه المؤسسات؛
- يجب على البنك عدم إهمال معايير تقييم المشاريع لأنها تساعد البنك على اتخاذ قرار تمويلي رشيد.

**آفاق البحث :**

- واقع التمويل الإسلامي للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية مع التركيز على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- تمويل المشاريع الاستثمارية عن طريقة صندوق رأس المال المخاطر؛
- إشكالية تمويل المشاريع الاستثمارية في ظل مقررات لجنة بازل 2؛
- التمويل البورصي للمشاريع الاستثمارية.

فَلَقْتُهُمْةَ الْمُرَاجِعِ

أولاً : المراجع بالعربية :

١. الكتب :

١. إبراهيم هندي، الفكر الحديث في مجال مصادر التمويل ، ط ٢، توزيع منشأة المعارف بالإسكندرية، مصر، 1998.
٢. جمبل احمد توفيق، علي شريف بقة، الادارة المالية، الدار الجامعية بيروت، 1998.
٣. حسين بلعجورز، مخاطر صيغ التمويل في البنوك الإسلامية والبنوك الكناسية دراسة مقارنة ، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية، 2009.
٤. حمزة محمود الزبيدي، إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني ، ط ١، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2002.
٥. دباب، دراسات الجدوى الاقتصادية والاجتماعية للمشاريع ، ط ١، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2007.
٦. الزبيدي، حمزة محمود، إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني ، الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2000.
٧. السيد محمد احمد السريبي، الوجيز في دراسات الجدوى التجارية والاقتصادية والاجتماعية ، مؤسسة رؤيا للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، ط ١، 2008.
٨. شقيري نوري موسى، أسامة عزمي سلام، دالة الجدوى الاقتصادية وتقدير المشروعات الاستثمارية، دار المسيرة، عمان، 2009.
٩. صلاح الدين السيسى، قضايا مصرفيّة معاصرة ، ط ١، دار الفكر العربي، القاهرة، 2004.
١٠. طارق الحاج، مبادئ التمويل ، ط ١، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2010.
١١. طارق طه، إدارة البنك في بيئة العولمة والانترنت ، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2007.
١٢. طارق عبد العال حماد، إدارة المخاطر ، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003.
١٣. طارق عبد العال حماد، تقدير أداء البنك التجارية (تحليل العائد والمخاطرة) ، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1999.
١٤. الطاهر لطرش، تقنيات البنك ، ط ٦، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007.
١٥. عبد الحميد عبد المطلب، دراسات الجدوى الاقتصادية لاتخاذ القرارات الاستثمارية ، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003.

16. عبد الرسول عبد الرزاق الموسوي، دراسات الجدوى وتقيم المشروعات ، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، ط 1، 2004.
17. عبد الغفار حنفي ، ادارة المصادر ، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007-2008.
18. عبد الغفار حنفي، الادارة المالية مدخل لخاذ القرارات ، الدار الجامعية، بيروت، 1990.
19. عبد الغفار حنفي، عبد السلام أبو قحف، ادارة البنوك وتطبيقاتها ، ط 1، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2000.
20. عبد القادر محمد عبد القادر عطية، دراسات الجدوى التجارية والاجتماعية مع مشروعات BOT ، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005.
21. عبد المطلب عبد الحميد ، البنوك الشاملة عملياتها و إدارتها ، الدار الجامعية للنشر ، مصر، 2000.
22. عبد المعطي رضا أرشيد، محفوظ احمد جودة،ادارة الائتمان ، ط 1، دار وائل للطباعة، عمان، الأردن، 1999.
23. عمر حسن، الموسوعة الاقتصادية ، ط 4 ، الدار الجامعية، القاهرة، 1995.
24. فهمي مصطفى الشيخ، التحليل المالي ، ط 1، دار النشر غير موجودة، فلسطين، 2008.
25. ماجد احمد عطا الله، ادارة الاستثمار ، دار أسامة للنشر والتوزيع،الأردن، ط 1، 2011.
26. محمد إبراهيم عبد الرحيم، دراسات الجدوى الاقتصادية وتقيم اصول المشروعات ، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2007.
27. محمد صالح الحناوي، السيدة عبد الفتاح عبد السلام، المؤسسات المالية " البورصة والبنوك التجارية" ، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1998.
28. محمد صالح الحناوي، وأخرون، أساليب الادارة المالية ، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، 2001.
29. محمد عبد العزيز عجيمية، التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية، 1995.
30. محدث القرشي، دراسة الجدوى الاقتصادية وتقيم المشروعات الصناعية ، ط 1 ، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009.
31. منير إبراهيم هندي، ادارة البنوك التجارية ، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، ط 3، 1996.
32. مهند حنا نقولا عيسى، ادارة الحافظة الائتمانية ، ط 1 ، دار الرأي، عمان، 2010.

33. ناصر دادي عدون، تقنيات مراقبة التسيير، دار المحمدية العامة، الجزائر، 2000.
34. يوحنا آل ادم، سليمان اللوزي، دراسة الجدوى الاقتصادية وتقدير كفاءة أداء المنظمات، دار المسيرة، عمان،

١١. الرسائل الجامعية :

١. بربك حيزية ، أساليب قياس المخاطر المالية في البنك ، مذكرة ماستر (غير منشورة)، ورقة، 2011.
٢. صباح رمضان، إدارة مخاطر التمويل البنكي للمؤسسات المصغرة في إطار الوكالة الوطنية للدعم تشغيل الشباب في الجزائر ، مذكرة ماستر (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير بر والعلوم التجارية، ورقة، 2011
٣. عادل العتري، دراسات جدوى المشروعات الاستثمارية ، رسالة ماجستير في التسيير إدارة أعمال، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006.
٤. عبد الرؤوف مزار، دور دراسات الجدوى الاقتصادية في تحقيق كفاءة المشروعات الصناعية ، مذكرة ماستر (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة وقلة، 2011.
٥. ليلى لولاشي ، التمويل المصرفي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة مساهمة القرض الشعبي الجزائري، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص نقود ومالية ، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية ، جامعة بسكرة، 2005.
٦. ميلود بن مسعود، معايير التمويل والاستثمار في البنوك الإسلامية، مذكرة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإسلامية ، جامعة باتنة، 2008.

١٢. المنشآت والمقالات المنشورة في الجامعات :

١. أوسرير منور، بن حاج حياللي ، مغراوة فيحة، دراسة الجدوى البيئية للمشاريع الاستثمارية ، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد (07)، المركز الجامعي خميس مليانة، 2008.
٢. بوقليسى نجمة، عثمان شهيره، المعايير المالية لتمويل المشاريع الاستثمارية ، الملتقى الوطنى السادس حول دور الأسساليب الكمية فيتخاذ القرارات الإدارية، جامعة 20 اوت 1955، الجزائر، 2009.

3. عبد العزيز الدغيم، ماهر الأمين، أمين الجرو، التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عملية الإقراض المصرف في التطبيق على المصرف الصناعي السوري ، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد (28)، العدد (03)، 2006.

٧. الواقع الالكتروني :

1. <http://www.tegaraworld.com/vb/t-24625.html>
2. <http://faculty.ksu.edu.sa/wafa/smal%20business%20pp/%D8%A7%D9%84%D9%81%D8%B5%D9%84%20%D8%A7%D9%84%D8%AE%D8%A7%D9%85%D8%B3.ppsx>

ثانياً : المراجع باللغة الأجنبية :

أ. الكتب :

1. Brahim Samir, analyse financier, édition chihab, Batna, Algérie, 1996.
2. Eric manchon, analyse bancaire de l'entreprise méthodologie, paris, 6<sup>e</sup> édition economica, 2005.
3. Jean barreau , jacqueline delahaye, florence delahaye, gestion financière, dunod, paris, 8 édition, 2006.
4. Michel Di Martince, Guide Financier De La PME, Les Editions D'Organisation 1981.

الملاحم

الملحق رقم (01) : طلب قرض



Ouargla le, 20 / 07 / 2006

/-) Monsieur  
Le Directeur du  
**CREDIT POPULAIRE**  
Agence de Ouargla

**Objet : Demande D'un Prêt**  
**Suivant La Convention Cadre .**

P/ Jointe : - Une étude technico – économique

Monsieur le Directeur ,

Dans le cadre de mise à niveau de notre Hôtel et Restaurant [REDACTED] Nous avons l'honneur de vous demander de bien vouloir accorder un crédit a court terme pour le financement de notre projet a montant de 43.736 K DA ce montant représentant 70 % De notre investissement .

Vous trouvez ci-joint l'étude Technico Economique de l'investissement. Projeté.

Compte tenu de ce qui précède et de l'étude susvisée Nous vous prions de bien vouloir examiner notre présente demande dans le sens de nous octroyer le crédit sollicité à hauteur de 43.736 K DA.

Veuillez, agréer, Monsieur le Directeur l'expression de notre salutation distinguée .



Le propriétaire ,



الملحق رقم (02) : الميزانية الجبائية لسنة 2004

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION

AU ... 31 / 12 / 2004  
IDENTIFIANT FISCAL

## BILAN FISCAL .... 2004

DESIGNATION DE L'ENTREPRISE :

**[REDACTED]**

ACTIVITES :

ADRESSE: BENI THOURS OUARGLA

7 9 4 8 3 9 0 8 0 0 6 4 6 0 9

ARTICLE D'IMPOSITION

3 0 0 1 0 3 1 5 3 8 7

CODE ACTIVITE .....



FORME JURIDIQUE .....

Série G. n° (PAO- Imp. Officielle- Alger)

## ACTIF      الأصول

LIBELLE des comptes	MONTANTS bruts	AMORTISSEMENTS provisions	CODE	MONTANT nets ( En Dinars )
Frais Préliminaires.....	4,033,749.00	/ 4,033,749.00	1	-
Fonds de Commerce-autres Valeurs Incorporelles	-	-	2	-
Terrains.....	681,721.02	X -	3	681,721
Bâtiments.....	15,857,000.00	X 6,563,600.00	4	9,293,400
Installations Complexes.....	-	-	5	-
Matériel et Outilage .....	1,738,546.85	// 1,621,688.25	6	116,859
Matériel de Transport .....	1,846,324.79	/ 959,081.21	7	887,244
Emballages Récupérables .....	-	-	8	-
Autres Equipements de Production et d'Exploitation.....	15,662,748.40	// 9,801,343.17	9	5,861,405
Equipements Sociaux .....	917,147.00	// 80,410.00	10	836,737
Investissements en Cours .....	-	-	11	-
Stocks .....	11,075,678.13	-	12	11,075,678
Créances d'Investissements .....	-	-	13	-
Créances de Stocks .....	-	-	14	-
Créances sur Associés et Sociétés Apparentées .....	-	-	15	-
Clients .....	14,000.06	-	16	14,000
Autres Avances d'Exploitation .....	7,325,040.80	-	17	7,325,041
Disponibilités .....	682,280.00	-	18	682,280
Comptes Débiteurs du Passif .....	-	-	19	-
<b>TOTAL DESCOMPTE DE L'ACTIF.....</b>	<b>59,834,236.05</b>	<b>23,059,871.63</b>	<b>23</b>	<b>36,774,364</b>
<b>RESULTAT (Perte de l'exercice).....</b>		-	<b>24</b>	<b>555,573</b>
<b>TOTAL GENERAL DE L'ACTIF .....</b>	<b>59,834,236.05</b>	<b>23,059,871.63</b>	<b>25</b>	<b>37,329,937</b>

## PASSIF      الخصوم

	CODE	MONTANTS ( En Dinars )
Fonds Social .....	30	10,267,342
Réserve Légale .....	31	-
Réserve Obligatoire .....	32	-
Autres Réerves .....	33	-
Plus-Value de Cession à Réinvestir .....	34	-
Bénéfices à Réinvestir ( Taux Réduit ) .....	35	-
Plus-Value de Réévaluation .....	36	-
Résultats en Instant d'Affectation .....	37	6,646,049
Provision pour Pertes et Charges .....	38	-
Emprunts Bancaires .....	39	-
Autres Emprunts .....	40	16,490,170
Comptes Courants des Associés .....	41	-
Fournisseurs .....	42	-
Impôts et Taxes d'Exploitation dûs ou détenus pour Compte .....	43	3,531,221
Avances Commerciales .....	44	-
Autres Dettes d'Exploitation .....	45	395,156
Comptes Créditeurs de l'Actif .....	46	-
<b>TOTAL DES COMPTES DU PASSIF .....</b>	<b>48</b>	<b>37,329,937</b>
<b>RESULTAT ( bénéfice de l'exercice ) .....</b>	<b>49</b>	
<b>TOTAL GENERAL DU PASSIF .....</b>	<b>50</b>	<b>37,329,937</b>



TOTAL DES COMPTES DU PASSIF .....

RESULTAT ( bénéfice de l'exercice ) .....

TOTAL GENERAL DU PASSIF .....

الملحق رقم (03)

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION

AU ...31/12/2004  
IDENTIFIANT MICAL

## BILAN FISCAL .... 2004

DESIGNATION DE L'ENTREPRISE :  
ACTIVITES :  
ADRESSE: BENI THOURS OUARGLA

7 9 4 8 3 9 0 8 0 0 6 4 6 0 9

ARTICLE D'IMPOSITION  
3 0 0 1 0 3 1 5 3 8 7

CODE ACTIVITE .....  
FORME JURIDIQUE .....

## ACTIF      الأصول

Série G. n° (PAO- Imp. Officielle- Alger)

LIBELLE des comptes	MONTANTS bruts	AMORTISSEMENTS provisions	CODE	MONTANT
				(En Dinars )
Frais Préliminaires	4,033,749.00	4,033,749.00	1	-
Fonds de Commerce-autres Valeurs Incorporelles	-	-	2	-
Terrains	681,721.02	X	3	681,721
Bâtiments	15,857,000.00	6,563,600.00	4	9,293,400
Installations Complexes	-	-	5	-
Matériel et Outilage	1,738,546.85	1,621,688.25	6	116,859
Matériel de Transport	1,846,324.79	959,081.21	7	887,244
Emballages Récupérables	-	-	8	-
Autres Équipements de Production et d'Exploitation	15,662,748.40	9,801,343.17	9	5,861,405
Équipements Sociaux	917,147.00	80,410.00	10	836,737
Investissements en Cours	-	-	11	-
Stocks	11,075,678.13	-	12	11,075,678
Créances d'Investissements	-	-	13	-
Créances de Stocks	-	-	14	-
Créances sur Associés et Sociétés Apparentées	-	-	15	-
Clients	14,000.06	-	16	14,000
Autres Avances d'Exploitation	7,325,040.80	-	17	7,325,041
Disponibilités	682,280.00	-	18	682,280
Comptes Débiteurs du Passif	-	-	19	-
<b>TOTAL DESCOMPTE DE L'ACTIF</b>	<b>59,834,236.05</b>	<b>23,059,871.63</b>	<b>23</b>	<b>36,774,364</b>
<b>RESULTAT (Perte de l'exercice)</b>			<b>24</b>	<b>555,573</b>
<b>TOTAL GENERAL DE L'ACTIF</b>	<b>59,834,236.05</b>	<b>23,059,871.63</b>	<b>25</b>	<b>37,329,937</b>

## PASSIF      الخصومة

		CODE	MONTANTS
			( En Dinars )
Fonds Social		30	10,267,342
Réserve Légale		31	-
Réserve Obligatoire		32	-
Autres Réerves		33	-
Plus-Value de Cession à Réinvestir		34	-
Bénéfices à Réinvestir ( Taux Réduit )		35	-
Plus-Value de Réévaluation		36	-
Résultats en Instant d'Affectation		37	6,646,049
Provision pour Pertes et Charges		38	-
Emprunts Bancaires		39	-
Autres Emprunts		40	16,490,170
Comptes Courants des Associés		41	-
Fournisseurs		42	-
Impôts et Taxes d'Exploitation dus ou détenus pour Compte		43	3,531,221
Avances Commerciale		44	-
Autres Dettes d'Exploitation		45	395,156
Comptes Créditeurs de l'Actif		46	-
<b>TOTAL DES COMPTES DU PASSIF</b>		<b>48</b>	<b>37,329,937</b>
<b>RESULTAT ( bénéfice de l'exercice)</b>		<b>49</b>	<b>-</b>
<b>TOTAL GENERAL DU PASSIF</b>		<b>50</b>	<b>37,329,937</b>



الملحق رقم (04) : جدول حسابات النتائج لسنة 2004

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION

3 0 0 1 0 3 1 0 3 0 7

TABLEAU DES COMPTES RESULTATS

RUBRIQUES	CODE	DEBIT (En Dinars)	CODE	CREDIT (En Dinars)
<b>ACTIVITES DE REVENTE EN L'ETAT</b>				
Vente de marchandises .....	52		31	
Marchandise vendue .....				
<b>MARGE BRUTE (51-52)</b>			53	
<b>ACTIVITES DE PRODUCTION ET DE PRESTATION DE SERVICES</b>				
Production vendue .....			54	-
Prestations fournies .....			55	7,866,920
Production de l'entreprise pour elle même .....			56	
Transfert de charge de production .....			57	-
Fluctuation de la production stockée .....	59		58	-
Matières et fournitures consommées .....	60	4,162,309		
Sous-traitance .....	61	-		
Commissions-courtage-rémunerations diverses .....	62	147,000		
Frets et transports .....	63			
Loyers et charges locatives .....	64	-		
Entretien et réparations des biens meubles et immeubles .....	65	60,710		
Frais de PTT, Gaz, Electricité, Eau .....	66	117,673		
Frais de réception .....	67			
Publicité .....	68	38,000		
Frais de déplacement .....	69	-		
Autres services .....	70	7,588		
<b>VALEUR AJOUTEE ( 54 à 58 - 59 à 70 )</b>			73	3,333,640
Produit divers (y compris dividendes) .....			74	-
Transfert de charge d'exploitation .....			75	
Frais de personnel .....	76	895,434		
Taxe sur l'activité professionnelle .....	77	156,906		
Versement forfaitaire .....	78	16,388		
Autres impôts et taxes .....	79	19,196		
Frais financiers .....	80	1,041		
Frais divers (*) .....	81	46,240		
Dotation aux amortissements .....	82	2,754,008		
Dotation aux provisions .....	83			
<b>RESULTAT D'EXPLOITATION ( 53 et 73 à 75 - 76 à 83 )....</b>			84	555,573
Production hors exploitation .....			85	-
Charge hors exploitation .....	87	-	86	
<b>RESULTAT HORS EXPLOITATION ( 86 - 87 ).....</b>	88	-	89	-
<b>RESULTAT COMPTABLE DE L'EXERCICE ( 85 et 89-84 et 88 )</b>	90	555,573	91	-
A DEDUIR : Part non imposable sur plus values de ces non investissement .....	92			
Report déficitaire (exercice) .....	93			
Autres déductions (*) .....	94			
<b>A REINTEGRER : Amortissement non déductible .....</b>			95	
Provisions non déclétibles ou laissées sans emploi pendant l'exercice .....			96	
Autres Charge non déductibles (*) .....			97	
Avoir fiscal .....			98	
<b>L'EXERCICE ( 91 et 95 à 98 - 90 )</b>	99	555,573	100	-

( \*) A détailler sur état annexe



الملاحق رقم (05) : الميزانية الجبائية لسنة 2005

IMPRIME DESTINÉ À L'ADMINISTRATION

AU ...31 / 12 / 2005  
HIGHLIGHT PIRE'A1.

## BILAN FISCAL .... 2005

DESIGNATION DE L'ENTREPRISE : [REDACTED]  
ACTIVITES : [REDACTED]  
ADRESSE: BENI THOURS OUARGLA

7	9	4	8	3	9	0	8	0	0	6	4	6	0	9
---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---

**ARTICLE D'IMPOSITION**

CODE ACTIVITE ..... FORME JURIDIQUE .....

Série G, n° 17AO-Imm. Officielle-Alzette

## ACTIF      الأصول

LIBELLE des comptes	MONTANTS bruts	AMORTISSEMENTS provisions	CODE	MONTANT nets ( En Dollars )
Frais Preliminaires.....	4,033,749.00	-	1	
Fonds de Commerce-autres Valeurs Incorporelles	-	-	2	-
Terrains.....	681,721.02	-	3	681,721
Batiments.....	18,652,155.00	-	4	11,179,240
Installations Complexes.....	-	-	5	-
Matériel et Outilage.....	1,738,546.85	-	6	-
Matériel de Transport.....	1,846,324.79	-	7	425,662
Emballages Récupérables.....	-	-	8	-
Autres Equipements de Production et d'Exploitation.....	17,189,448.40	-	9	5,722,963
Equipements Sociaux.....	917,147.00	-	10	819,017
Investissements en Cours.....	-	-	11	-
Stocks.....	7,124,391.37	-	12	7,124,391
Créances d'investissements.....	-	-	13	-
Créances de Stocks.....	-	-	14	-
Créances sur Associés et Sociétés Apparentées.....	-	-	15	-
Clients.....	405,365.06	-	16	405,365
Autres Avances d'Exploitation.....	7,015,359.75	-	17	7,015,360
Disponibilités.....	6,644,611.59	-	18	6,644,612
Comptes Débiteurs du Passif.....	-	-	19	-
<b>TOTAL DESCOMPTE DE L'ACTIF.....</b>	<b>66,248,819.83</b>	<b>26,230,488.57</b>	<b>23</b>	<b>40,018,331</b>
<b>RESULTAT (Perte de l'exercice).....</b>		-	24	-
<b>TOTAL GENERAL DE L'ACTIF.....</b>	<b>66,248,819.83</b>	<b>26,230,488.57</b>	<b>25</b>	<b>40,018,331</b>

PASSIF الخصوص

	( En Dinars )
Fonds Social .....	30 10,267,342
Réserve Légale .....	31 -
Réserve Obligatoire .....	32 -
Autres Réserves .....	33 -
Plus-Value de Cession à Réinvestir .....	34 -
Bénéfices à Réinvestir ( Taux Réduit ) .....	35 -
Plus-Value de Réévaluation .....	36 -
Résultats en Instant d'Affection .....	37 5,907,110
Provision pour Pertes et Charges .....	38 -
Emprunts Bancaires .....	39 -
Autres Emprunts .....	40 18,276,409
Comptes Courants des Associés .....	41 -
Fournisseurs .....	42 110,695
Impôts et Taxes d'Exploitation dus ou détenus pour Compte .....	43 3,586,187
Avances Commerciale .....	44 -
Autres Dettes d'Exploitation .....	45 623,233
Comptes Créditeurs de l'Actif .....	46 -
<b>TOTAL DES COMPTES DU PASSIF .....</b>	<b>48 38,770,976</b>
<b>RESULTAT (bénéfice de l'exercice) .....</b>	<b>49 1,247,355</b>
<b>TOTAL GENERAL DU PASSIF .....</b>	<b>50 40,018,331</b>

الملحق رقم (06) : جدول حسابات النتائج لسنة 2005

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION

3 0 0 1 0 3 1 5 3 8 7

TABLEAU DES COMPTES RESULTATS

RUBRIQUES	CODE	DEBIT	CREDIT
		En Dinars 4	En Dinars 7
ACTIVITES DE REVENTE EN L'ETAT			
Marchandise vendues .....	52	41	
MARGE BRUTE (51-52)			
ACTIVITES DE PRODUCTION ET DE PRESTATION DE SERVICES			
Production vendue .....		53	
Prestations fournies .....		54	-
Production de l'entreprise pour elle même .....		55	11,386,000
Transfert de charge de production .....		56	
Fluctuation de la production stockée .....	59	57	
Matières et fournitures consommées .....	60	58	-
Sous-traitance .....	61		
Commissions-courtages-rémunerations diverses .....	62		
Frets et transports .....	63		
Loyers et charges locatives .....	64		
Entretien et réparations des biens meubles et immobiliers .....	65		
Frais de PTT, Gaz, Electricité, Eau .....	66		
Frais de réception .....	67		
Publicité .....	68		
Frais de déplacement .....	69		
Autres services .....	70	1,000	
VALEUR AJOUTEE ( 54 à 58 - 59 à 70 )		73	5,559,873
Produit divers (y compris dividendes) .....		74	-
Transfert de charge d'exploitation .....		75	
Frais de personnel .....	76	740,909	
Taxe sur l'activité professionnelle .....	77	227,720	
Versement forfaitaire .....	78	39,465	
Autres impôts et taxes .....	79	3,589	
Frais financiers .....	80	2,273	
Frais divers (*) .....	81	127,945	
Dotation aux amortissements .....	82	3,170,617	
Dotation aux provisions .....	83		
RESULTAT D'EXPLOITATION( 53 et 73 à 75 - 76 à 83 )....	84	-	1,247,355
Production hors exploitation .....		85	
Charge hors exploitation .....		86	
RESULTAT HORS EXPLOITATION ( 86 - 87 ) .....	88	-	89
RESULTAT COMPTABLE DE L'EXERCICE (85 et 89-84 et 88)		90	-
A DEDUIR : Part non imposable sur plus values de ces sites d'investissement .....	91	1,247,355	
Report déficitaire (exercice .....) .....	92		
Autres déductions (*) .....	93		
A REINTEGRER : Amortissement non déductible .....	94		
Provisions non déductibles ou laissées sans emploi pendant l'exercice .....			
Autres Charge non déductible (*) .....			
Avoir fiscal .....			
L'EXERCICE (91 et 95 à 98 - 90	99	-	1,247,355

( \*) A détailler sur état annexe



الملحق رقم (07) : الميزانية الجبائية لسنة 2006

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION

AU ... 30 / 06 / 2006  
IDENTIFIANT FICAI.

BILAN FISCAL PREVISIONNEL 2006

DESIGNATION DE L'ENTREPRISE : .....  
ACTIVITES : .....  
ADRESSE: BENI THOURS OUARGLA

7 9 4 8 3 9 0 8 0 0 6 4 6 0 9

ARTICLE D'IMPOSITION  
3 0 0 1 0 3 1 5 3 8 7

CODE ACTIVITE .....  
FORME JURIDIQUE .....

ACTIF      الأصول

Série G. n° (PAO- Imp. Officielle- Alger)

LIBELLE des comptes	MONTANTS bruts	AMORTISSEMENTS provisions	CODE	MONTANT nets ( En Dinars )
Frais Préliminaires.....	4,033,749.00	4,033,749.00	1	-
Fonds de Commerce-autres Valeurs Incorporelles	-	-	2	-
Terrains.....	681,721.02	-	3	681,721
Bâtiments.....	18,679,728.00	7,939,604.19	4	10,740,121
Installations Complexes.....	-	-	5	-
Matériel et Outilage.....	1,738,546.85	1,738,546.85	6	-
Matériel de Transport.....	1,846,324.79	1,651,453.01	7	194,872
Emballages Récupérables.....	-	-	8	-
Autres Equipements de Production et d'Exploitation.....	17,230,098.40	12,327,651.70	9	4,902,447
Equipements Sociaux.....	908,287.00	98,130.00	10	810,157
Investissements en Cours.....	-	-	11	-
Stocks.....	9,686,391.37	X	12	9,686,391
Créances d'Investissements.....	-	-	13	-
Créances de Stocks.....	-	-	14	-
Créances sur Associés et Sociétés Apparentées.....	-	-	15	-
Clients.....	405,365.06	-	16	405,365
Autres Avances d'Exploitation.....	7,445,447.01	-	17	7,445,447
Disponibilités.....	6,196,993.40	-	18	6,196,993
Comptes Débiteurs du Passif.....	-	-	19	-
<b>TOTAL DESCOMPTE DE L'ACTIF.....</b>	<b>68,852,648.90</b>	<b>27,789,134.75</b>	<b>23</b>	<b>41,063,514</b>
<b>RESULTAT (Perte de l'exercice).....</b>			<b>24</b>	<b>-</b>
<b>TOTAL GENERAL DE L'ACTIF.....</b>	<b>68,852,648.90</b>	<b>27,789,134.75</b>	<b>25</b>	<b>41,063,514</b>

PASSIF      الخصم

	CODE	MONTANTS ( En Dinars )
Fonds Social.....	30	10,267,342
Réserve Légale.....	31	-
Réserve Obligatoire.....	32	-
Autres Réerves.....	33	-
Plus-Value de Cession à Réinvestir.....	34	-
Bénéfices à Réinvestir ( Taux Réduit ).....	35	-
Plus-Value de Réévaluation.....	36	-
Résultats en Instant d'Affectation.....	37	7,154,465
Provision pour Pertes et Charges.....	38	-
Emprunts Bancaires.....	39	-
Autres Emprunts.....	40	-
Comptes Courants des Associés.....	41	-
Fournisseurs.....	42	18,408,744
Impôts et Taxes d'Exploitation dûs ou détenus pour Compte.....	43	3,670,088
Avances Commerciale.....	44	-
Autres Dettes d'Exploitation.....	45	492,172
Comptes Créditeurs de l'Actif.....	46	-
<b>TOTAL DES COMPTES DU PASSIF.....</b>	<b>48</b>	<b>39,992,811</b>
<b>RESULTAT ( bénéfice de l'exercice ).....</b>	<b>49</b>	<b>1,070,703</b>
<b>TOTAL GENERAL DU PASSIF.....</b>	<b>50</b>	<b>41,063,514</b>



ملحق رقم (08) : جدول حسابات النتائج لسنة 2006

DESTINE A L'ADMINISTRATION

3 0 0 1 0 3 1 0 3 0 7

AU DES COMPTES RESULTATS

RUBRIQUES	CODE	DEBIT ( En Dinars )	CODE	CREDIT ( En Dinars )
ACTIVITES DE REVENTE EN L'ETAT			51	
Vente de marchandises .....				
Marchandise vendue .....	52			
MARGE BRUTE (51-52)			53	
ACTIVITES DE PRODUCTION				
ET DE PRESTATION DE SERVICES			54	
Production vendue .....				
Prestations fournies .....			55	3,539,334
Production de l'entreprise pour elle même .....			56	
Transfert de charge de production .....			57	-
Fluctuation de la production stockée .....			58	-
Matières et fournitures consommées .....	59	427,362		
Sous-traitance .....	60			
Commissionnaires-courteurs-rémunérations diverses .....	61	-		
Frais et transports .....	62	-		
Loyers et charges locatives .....	63			
Entretien et réparations des biens meubles et immobiliers .....	64	-		
Frais de PTT, Gaz, Électricité, Eau .....	65	78,491		
Frais de réception .....	66	33,965		
Publicité .....	67			
Frais de déplacement .....	68	18,750		
Autres services .....	69	-		
	70	-		
VALEUR AJOUTEE ( 54 à 58 - 59 à 70 )			73	2,980,766
Produit divers (y compris dividendes) .....			74	-
Transfert de charge d'exploitation .....			75	
Frais de personnel .....	76	267,170		
Taxe sur l'activité professionnelle .....	77	71,338		
Versement forfaitaire .....	78			
Autres impôts et taxes .....	79	3,062		
Frais financiers .....	80	987		
Frais divers (*) .....	81	-		
Dotation aux amortissements .....	82	1,567,506		
Dotation aux provisions .....	83			
RESULTAT D'EXPLOITATION ( 53 et 73 à 75 - 76 à 83 ) ....			85	1,070,703
Production hors exploitation .....	84	-	86	
Charge hors exploitation .....	87	-	89	-
RESULTAT HORS EXPLOITATION ( 86 - 87 ) .....	88	-	91	1,070,703
RESULTAT COMPTABLE DE L'EXERCICE ( 85 et 89-84 et 88 )	90	-		
A DEDUIRE : Part non imposable sur plus values de ces sites d'investissement .....	92			
Report déficitaire (exercice .....	93			
Autres déductions (*) .....	94			
A REINTEGRER : Amortissement non déductible .....				
Provisions non décliables ou laissées sans emploi pendant l'exercice .....				
Autre Charge non déductible (*) .....				
Avant fiscal .....				
'EXERCICE ( 91 et 95 à 98 - 90 ) .....	99	-	100	1,070,703
(*) A détailler sur état annexe				



ملحق رقم (09) : جدول اهتمالك الفرض

CMT : 43.736 KDA

TAUX : 6,5%

DUREE : 5 ANS DONT 6 MOIS DIFFERE .

**TABLEAU D'AMORTISSEMENTS CMT  
EN KDA**

DATE D'E CHEANCE	ANUITE	INTERET	TVA	INTE R	CAPITAL RESTANT
30.09.07	2.187	2.842	483	3.325	43.736
31.12.07	2.187	675	115	790	41.549
		671	114	785	41.306
30.03.08	2.187	640	108	749	39.362
30.06.08	2.187	604	103	707	37.175
30.09.08	2.187	569	97	665	34.988
31.12.08	2.187	533	91	624	32.801
30.03.09	2.187	497	85	582	30.614
30.06.09	2.187	462	79	540	28.427
30.09.09	2.187	426	72	799	26.240
31.12.09	2.187	391	66	457	24.053
30.03.10	2.187	355	60	416	21.866
30.06.10	2.187	320	54	374	19.679
30.09.10	2.187	284	48	333	17.492
31.12.10	2.187	249	42	291	15.305
30.03.11	2.187	213	36	249	13.118
30.06.11	2.187	178	30	208	10.931
30.09.11	2.187	142	24	166	8.744
31.12.11	2.187	426	72	499	6.557
31.03.12	2.187	71	12	83	4.370
30.06.12	2.187	35	6	41	2.183



ملحق رقم (11) : الميزانيات التقديرية من 2007 إلى 2011

BILAN PREVISIONNELS 2007/2011

EN KDA

DESIGNATIONS DES CPTS	2007	2008	2009	2010	2011
EQUIPEMENTS DE PRODUCTION	62.480	62.480	62.480	62.480	62.480
AMORTISSEMENTS	8.240	16.480	24.720	32.960	38.194
<b>INVESTISSEMENT</b>	<b>54.240</b>	<b>46.000</b>	<b>37.760</b>	<b>29.520</b>	<b>24.286</b>
STOCK DISPONIBILITES	9.336 6.644	/ 67.080	/ 88.282	/ 116.026	/ 148.265
<b>TOTAL ACTIF</b>	<b>72.884</b>	<b>113.080</b>	<b>126.042</b>	<b>145.546</b>	<b>172.551</b>
FONDS PROPRE	18.744	18.744	18.744	18.744	18.744
RESULTAT EN INSTANCE D'AFFE.		12.834	34.544	62.796	95.543
CREDIT D'INVESTISSEMENT	41.306	32.801	24.053	15.305	6.557
DETTES STOCK		26.991	20.449	15.954	11.878
<b>RESULTATS</b>	<b>12.834</b>	<b>21.710</b>	<b>28.252</b>	<b>32.747</b>	<b>39.829</b>
<b>TOTAL PASSIF</b>	<b>72.884</b>	<b>113.080</b>	<b>126.042</b>	<b>145.546</b>	<b>172.551</b>

8



الملحق رقم (12) : الميزانية المالية للسنوات التقديرية (2007/2011)

DEPOUILLEMENT DES BILANS PREVISIONNELS											
POSTE D'ACTIF	2007	2008	2009	2010	2011	POSTES DU PASSIF	2007	2008	2009	2010	2011
VALEURS INCORPORALLES	0	0	0	62480	62480	FONDS SOCIAL OU PERSONNEL	18744	18744	18744	18744	18744
TRANS+BATEMENT	0	0	0	0	0	RESERVES ET PROVISIONS POUR PER	0	0	0	0	0
MATERIEL ET OUTILLAGE	62480	62480	62480	0	0	BENEFICES ANTERIEURS	0	12834	31544	62798	95543
MATERIEL DE TRANSPORT	0	0	0	0	0	BENEFICES DE L'EXERCICE (A REPORT)	12834	21710	20252	32717	19229
AUTRES IMMOBILISATIONS	0	0	0	0	0	TOTAL DES FONDS PROPRES	31578	53788	84540	114787	154116
TOTAL DES IMMORALISATION BRUTES	62480	62480	62480	62480	62480	DETTES D'INVESTISSEMENT	41306	32801	24053	15305	6557
TOTALES DES AMORTISSEMENTS(-)	8240	10480	24720	32960	38194	DETTES ENVERS LES ASSOCIES	0	0	0	0	0
IMMOBILISATIONS NETTES	54240	46000	37760	29520	24286	CREDIT A MOYEN TERME	0	0	0	0	0
CAUTIONNEMENTS VERSES	0	0	0	0	0	PART DU DECOUVERT GARANTI PAR BE	0	0	0	0	0
CREANCE SUR ASSOCIES	0	0	0	0	0	TOTAL DES FONDS D'EMPRUNTS	41306	32801	24053	15305	6557
CREANCE A PLUS D'UN AN	0	0	0	0	0	FONDS PERMANENT BRUTS	72884	86089	105593	129592	160673
TOTALS DES VALEUR TEMPORAIRE IMM	0	0	0	0	0	NON VALEURS (PERTES,FRAIS D'ETS)	0	0	0	0	0
TOTALES DES ACTIF IMMobilise	54240	46000	37760	29520	24286	FONDS PERMANENTS NEUTRES	72884	86089	105593	129592	160673
<b>FOND DE ROULEMENT POSITIF</b>	<b>13644</b>	<b>40089</b>	<b>67833</b>	<b>10072</b>	<b>136287</b>	<b>FOND DE ROULEMENT NEGATIF</b>	-	-	-	-	-
MARCHANDISES OU MAT,ET FOURN	12000	0	0	0	0	DETTES DE STOCKS ET AVANCES	-	-	-	-	-
PRODUITS FINIS	0	0	0	0	0	FOURNISSEURS,EFFETS A PAYER	0	26991	20449	15954	11878
STOCK A L'EXTERIEUR, DECHET,REBUTS	0	0	0	0	0	AVANCES ET ACOMPTES CLIENTS	0	0	0	0	0
TOTAL DES VALEURS D'EXPOTATION	12000	0	0	0	0	CREANCIERS PREVILEGIES	0	0	0	0	0
AVANCES AUX FOURNISSEURS	0	0	0	0	0	DETENTION POUR COMPTE	0	0	0	0	0
CLIENTS ET FACTURES A ETABLIR	0	0	0	0	0	IMPOTS D'EXPOTATION DUS	0	0	0	0	0
EFFETS A RECOUVRER	0	0	0	0	0	AUTRES (ORGANISATION SOCIAUX,PIER	0	0	0	0	0
AVANCES POUR COMPTE	0	0	0	0	403	AUTRES DETTES A MOINS D'UN AN	0	0	0	0	0
AVANCES D'EXPOTATION	0	0	0	0	0	BENEFICES A DISTRIBUER DE L'EXERC	0	0	0	0	0
TOTALES DES CREANCES	0	0	0	0	0	PASSIF CIRCULANT FINANCIER	0	26991	20449	15954	11878
ACTIF CIRCULANT A FINANCER	12000	0	0	0	0	<b>B,F,R NEGATIF</b>	-	-	-	-	-
<b>B,F,R POSITIF</b>	<b>12000</b>	<b>0</b>	<b>0</b>	<b>0</b>	<b>0</b>	ANANCES BANCAIRES(CREDIT COURT)	0	0	0	0	0
BANQUE + C.C.P	6644	67080	88272	116026	148265	EFFETS FINANCIERS (TOMBELES,C.M.T)	0	0	0	0	0
CAISSE	0	0	0	0	0	TOTAL DES DETTES FINANCIERS	0	0	0	0	0
TOTAL DES DISPONIBILITES	6644	67080	88272	116026	148265	TOTAL DES DETTES A COURT TERMIE	0	26991	20449	15954	11878
TOTAL DES ACTIFS CIRCULANTS	18644	67080	88272	116026	148265	TOTAL DES PASSIF	72884	113900	126812	145546	172551
TOTAL DES ACTIF	72884	113900	126812	145546	172551						

الملحق رقم (12) : الميزانية المالية للسنوات الحقيقة (2004/2006)

DEPOUILLEMENT DE BILAN

( en milliers de dinars )

POSTES D'ACTIF	2004	2005	2006	POSTES DU PASSIF	2004	2005	2006
VALEURS INCORPORELLES	4034	4033	4034	FONDS SOCIAL OU PERSONNEL	10267	10267	10267
TERRAINS + BATIMENTS	16539	19333	19361	RESERVES ET PROVISIONS POUR PERTES	/	/	/
MATERIEL ET OUTILLAGE	17401	18928	18969	BENEFICES ANTERIEURS	6646	5907	7154
MATERIEL DE TRANSPORT	1846	1846	1846	BENEFICES DE L'EXERCICE (A REPORTER)	/	1247	1071
AUTRES IMMOBILISATIONS	917	917	908	(13) TOTAL DES FONDS PROPRES	16913	17121	18492
I) TOTAL DES IMMOBILISATIONS BRUTES	40737	45057	45188	DETTES D'INVESTISSEMENT	16490	18270	/
I) TOTAL DES AMORTISSEMENTS (-)	23060	26820	27789	DETTES ENVERS LES ASSOCIES	/	/	/
I) IMMOBILISATIONS NETTES (I - 2)	17677	18827	17329	CREDIT A MOYEN TERME	/	/	/
CAUTIONNEMENTS VERSES	/	/	/	PART DU DECOUVERT GARANTI PAR BDC	/	/	/
CREANCES SUR ASSOCIES	/	/	/	(14) TOTAL DES FONDS D'EMPRUNTS	16490	18276	/
CREANCES A PLUS D'UN AN	/	/	/	(15) FONDS PERMANENTS BRUTS (13 + 14)	33403	35697	18492
I) TOTAL DES V.T.I.	/	/	/	NON VALEURS ('PERTES,FRAIS D'ETS)(-)	555	/	/
I) TOTAL DE L'ACTIF IMMOBILISE (3 + 4)	17677	18827	17329	(16) FONDS PERMANENTS NETS	32848	35697	18492
I) FONDS DE ROULEMENT POSITIF (5 - 16)	15171	16270	1163	(6) FONDS DE ROULEMENT NEGATIF (16 - 5)	/	/	/
MARCHANDISES OU MAT. ET FOURN.	11076	7124	9686	(17) DETTES DE STOCKS ET AVANCES	/	111	18408
PRODUITS FINIS	/	/	/	FOURNISSEURS, EFFETS A PAYER	/	111	18408
TRAVAUX EN COURS	/	/	/	AVANCES ET ACOMPTES CLIENTS	/	/	/
I) TOTAL DES VALEURS D'EXPLOITATION	11076	7124	9686	(18) CREANCIERS PREVILEGIÉS	3926	4909	4162
AVANCES AUX FOURNISSEURS	/	/	/	DETENTION POUR COMPTE	/	/	/
CLIENTS ET FACTURES A ETABLIR	14	405	405	IMPOTS D'EXPLOITATION DUS	2631	3586	3670
EFFETS A RECOUVRER	/	/	/	AUTRES(ORGANISMES SOCIAUX,PERSONNEL)	395	623	492
AVANCES POUR COMPTE	/	/	/	(19) AUTRES DETTES A MOINS D'UN AN	/	/	/
AVANCES D'EXPLOITATION	7325	7015	7445	(20) BENEFICES A DISTRIBUER ( DE L'EXERCICE )	/	/	/
I) TOTAL DES CREANCES	7340	7420	7850	(21) PASSIF CIRCULANT FINANCIANT ( 17 + 18 + 19 + 20 )	3926	4320	22570
ACTIF CIRCULANT A FINANCER (7 + 8)	19416	14544	17576	(10) B.F.R. NEGATIF (21 - 9)	/	/	/
I) B.F.R. POSITIF (9 - 21)	14490	10224	5034	AVANCES BANCAIRES (CRÉDITS COURT TERME)	/	/	/
BANQUE + C.C.P	/	-	-	EFFETS FINANCIERS (TOMBEES C.M.T.)	/	/	/
CAISSE	682	6644	6197	(22) TOTAL DES DETTES FINANCIERES	/	/	/
I) TOTAL DES DISPONIBILITES	682	6644	6197	(23) TOTAL DES DETTES A COURT TERME (21 + 22)	3926	4320	22570
2) TOTAL DES ACTIFS CIRCULANTS ( 9 + 11 )	19098	21188	23733				

## Fiche d'Avis de Comité de Crédit

Ouargla, le :

Dossier N° ..... /2006

Nom et Raison Social : ..... H. [REDACTED]  
N° de compte : ..... Crédit : ..... INV.

Nous émettons un avis favorable pour le financement des équipement et matériel pour la réhabilitation de l'hôtel à hauteur de 47736 M.D.J. contre les garanties suivantes :

- Hypothèque ALANG.
- Meublement matériel.
- Assurance H.P.

Mme : KHENFAR SONIA

S'agissant d'un secteur d'activité dont les Pouvoirs Publics accordent une importance pour une mise à niveau moderne il nous est impératif de nous impliquer dans l'hôtellerie et obtenir une part de Marché donc favorable à tous financement inhérent à cette branche.

en congé annuel [REDACTED]

Mme [REDACTED]

Congé annuel

Mme [REDACTED]

Ce secteur d'activité est très important dans la localité de Ouargla cet hôtel est géré par un dirigeant dynamique jouissant d'un capital expériencé. Ce projet rentre dans le cadre de la politique des pouvoirs publics pour la réhabilitation de l'hôtellerie pour promouvoir le tourisme et sa mise à niveau. Crédit l'investissement sollicité est à hauteur 47.736 M.D.J.

Le Président

الملحق رقم (14) : تصريح قبول القرض

الفرض الشعبي الجزائري

CREDIT POPULAIRE D'ALGERIE

ALGER le 8 A JAN 2007

AUTORISATION DE CREDIT N° 009 423 06

\* COMITE DE CREDIT : DIRECTION GENERALE

DATE DE DECISION DU CREDIT 27 11 06

NOM OU RAISON SOCIALE

**DESTITUTIREM**

ACTIVITE : HOTEL - RESTAURANT  
ADRESSE : RUE DE LA PAIX SILENE - BENT TOUR  
VILLE : OUBARGIA

-AG 702 102 DESTINATAIRE -  
-OUARGLA 7/3167  
-GE 7/ GHARDAIA / 82564  
-XHE 7/ B.T. P.MATF 64  
-DESE 7/B.T. P.MATF 64  
-D.G.F 7 D.I. 9675  
-DIRECTION DU RESEAU  
-DIRECTION DE L'INFORM  
-SM

NUMERO DU COMPTE : 316 | 400 | 00543.11 | | 11

**REDACTER GARDER/FERMER**  
CETE AUTORISATION ANNULE ET REMPLACE LES PRECEDENTES - ELLE N'EST VALABLE QUE DANS LA MESURE

**OU LES GARANTIES PRESCRITES SONT PRISES ET LES CONDITIONS REALISEES.**

TOTAL EN LETTRES : ...TRENTE SIX MILLION(S)... DO ZERO CTS.

#### RAPPEL DES CRÉDITS EN COURS

DATE	NATURE DES CREDITS	MONTANT EN DINARS	ECHENANCE
------	--------------------	-------------------	-----------



الملحق رقم (15) : طلب قرض استثمار من طرف بـك BEA

OUARGLA LE 29/05/2011

[REDACTED]  
TRANSPORT DE VOYAGEURS

[REDACTED]  
[REDACTED]

COMPTE N° [REDACTED]

A MONSIEUR LE DIRECTEUR  
DE LA BANQUE EXTERIEURE D'ALGERIE  
AGENCE 00032 OUARGLA

Objet : demande de crédit d'investissement  
d'un montant de 49 000 000 da

Monsieur

Dans le cadre de la réalisation  
d'une extension d'une entreprise individuelle de transport de  
voyageurs, j'ai l'honneur de vous prier de bien vouloir m'octroyer  
un crédit à moyen terme de 49 000 000 da soit 50% du coût de  
l'opération sur une durée de 06 ans dont un an de différé.

Le montant global de l'investissement est évalué à la somme  
de 98 000 000 da

Le chiffre d'affaires minimal attendu est évalué à la somme  
de 102 000 000 da en période de croisière avec un cash-flow moyen  
de 51 691 200 da.

Votre concours sera garantie par

➤ un nantissement spécial sur l'ensemble du matériels  
acquis.

➤ Délégation assurance tous risques  
en restant à votre disposition pour toute information  
complémentaire, je vous prie d'agréer, monsieur le directeur  
l'expression de mes remerciements anticipée.

Le promoteur



## محلق رقم (16) : الميزانية الجبائية لسنة 2008

**IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION**

EXERCICE ALLANT DU 01/01/2008

Au 31/12/2008

BILAN FISCAL Année 2008

### Désignation de l'entreprise

BENHARKE T SALAH EDDINE

#### **Activités : TRANSPORT VOYAGEURS**

Adresse: CITE 800 LOGTS EL GUemas

## **IDENTIFIANT FISCAL**

1 9 7 4 2 5 0 1 1 4 7 0 0 4 0

## **ARTICLE D'IMPOSITION**

2	8	0	1	6	6	2	4	5	1	0
---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---

## **CODE ACTIVITE.....**

0 0 0

## **FORME JURIDIQUE.....**

6

ACTIF

<b>LIBELLE</b> des comptes	<b>MONTANTS</b> bruts	<b>AMORTISSEMENTS</b> provisions	<b>CODE</b>	<b>MONTANTS</b> nets { En Dinars}
- Frais préliminaires			1	
- Fonds de commerce autres Valeurs Incorporelles			2	
- Terrains	0	0	3	
Bâtiments		0	4	
Installations	0		5	
Matériel et Outilage	0	0	6	
Matériel et Transport	8 618 958	3 864 807	7	4 754 150
Emballages Récupérables			8	
Autres Équipements de Production et d'Exploitation	51 709	5 170	9	46 538
Équipements Sociaux	0	0	10	0
Investissement en Coups			11	
Stocks	1 604 083		12	1 604 083
Crances d'Investissement	919 340		13	919 340
Crances de Stocks	0		14	0
Crances sur Associes et Sociétés Appariées			15	
Clients	3 422 912		16	3 422 912
Autres Avances d'Exploitation	208 416		17	208 416
Dépréciations	228 030		18	228 030
Comptes Débiteurs du Passif			19	
<b>TOTAL DES COMPTES DE L'ACTIF</b>	<b>15 053 451</b>	<b>3 869 978</b>	<b>23</b>	<b>11 183 472</b>
<b>RESULTATS (Pertes de l'exercice).....</b>			24	
<b>TOTAL GENERAL DE L'ACTIF...</b>			25	<b>11 183 472</b>

P A S S I F

Fonds Social		30	3	234	427
Réserve légale		31			
Réserve Obligatoire		32			
- Autres Réserves		33			
Plus-Value de Cession à Réinvestir		34			0
Bénéfices à Réinvestir (Taux réduit)		35			0
Subventions		36			
Plus-Value de Reévaluation					
Autres (Fonds, Transferts etc.)					
Résultats en Instance d'Affectation					
Provisions pour Pertes et Charges					
Emprunts Bancaires					
- Autres Emprunts					
Comptes courants des Associés					
Fournisseurs					
Impôts et Taxes d'exploitation mis au détenus pour compte					
Avances Bancaires					
Autres Dettes d'exploitation					
Comptes Créditeurs de l'Actif					
TOTAL GENERAL DU PASSIF.....		48	9	198	674
RESULTATS (Bénéfice de l'exercice) .....		49		1	984 798
TOTAL GENERAL DU PASSIF.....		50		11	183 472

الملحق رقم (17) : جدول حسابات النتائج لسنة 2008

LAU DES COMPTES DE RESULTAT

R U B R I Q U E S	CODE	D E B I T	CODE	C R E D I T
				( En Dinars)
<b>ACTIVITES DE REVENTE EN L'ETAT</b>			51	
- Ventes de marchandises				
- Marchandises vendues				
<b>MARGE BRUTE (51-52)</b>	52		53	
<b>ACTIVITES DE PRODUCTIONS ET DE PRESTATIONS DE SERVICES</b>			54	0
- Production vendues			55	36 456 876
- Prestations fournies			56	
- Production de l'entreprise pour elle même			57	
- Transfert de charges de production			58	
- Fluctuation de la production stockée	59			
- Matières et fournitures consommées	60	30 063 250		
- Sous-traitance	61			
- Commissions - courtages - rémunérations diverses	62	34 558		
- Frets et transports	63			
- Loyers et charges locatives	64	0		
- Entretien et réparations des biens meubles et immobiliers	65			
- Frais de PTT, gaz, électricité, eau	66	133 377		
- Frais de réception	67			
- Publicité	68			
- Frais de déplacement	69			
- Autres services	70			
<b>- VALEUR AJOUTEE ( 54 à 58 - 59 à 70 )</b>	72		73	6 225 690
- Produits divers (y compris dividendes)			74	
- Transfert de charges d'exploitation			75	
- Frais de personnel	76	1 678 320		
- Taxes sur l'activité professionnelle	77	729 137		
- Versement forfaitaire	78			
- Autres impôts et taxes	79	104 032		
- Frais financiers	80	52 368		
- Frais divers (*)	81	179 355		
- Dotations aux amortissements	82	1 491 141		
- Dotation aux provisions	83			
<b>- RESULTAT D'EXPLOITATION (53 et 73 à 78 - 72 et 76 à 83)</b>	84		85	1 991 334
- Produits hors exploitation			86	
- Charges hors exploitation	87	6 536		
<b>- RESULTAT HORS EXPLOITATION (86 - 87)</b>	88	6 536	89	
<b>- RESULTAT COMPTABLE DE L'EXERCICE (85 et 89 - 84 et 88)</b>	90		91	1 984 798
<b>A DEDUIRE :</b> Part non imposable sur plus value de ces actions d'investissement	92			
- Report déficitaire (exercice J)	93			
- Autres déductions (*)	94			
<b>A REINTEGRER :</b> Amortissements non déductibles			95	
- Provisions non déductibles ou laissées sans emploi pendant l'exercice			96	
- Autres charges non déductibles			97	
Avoir fiscal			98	
<b>- RESULTAT FISCAL DE L'EXERCICE (91 et 95 à 98-90 et 92/94)</b>	99		100	1 984 798



IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION

EXERCICE ALLANT DU 01/01/2009

Au 31/12/2009

## BILAN FISCAL Année 2009

Désignation de l'entreprise

BENHARKAT SALAH EDDINE

Activités: TRANSPORT VOYAGEURS

Adresse: CITE EL GUEMMA 800 LOGTS N°654

### IDENTIFIANT FISCAL

1	9	7	4	2	5	0	1	1	4	7	0	0	4	0
---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---

### ARTICLE D'IMPOSITION

2	5	0	1	6	6	2	4	5	1	0
---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---

CODE ACTIVITE.....

0	0	0
---	---	---

FORME JURIDIQUE.....

0	0
---	---

## A C T I F

LIBELLE des comptes	MONTANTS bruts	AMORTISSEMENTS provisions	CODE	MONTANTS nets ( En Dinars)
- Frais préliminaires			1	
- Fonds de commerce autres Valeurs Incorporelles			2	
- Terre	0	0	3	
- Bâtiments			4	
- Installations	0	0	5	
- Matériel et Outillage	0	0	6	
- Matériel et Transport	98 618 958	8 364 807	7	90 254 150
- Emballages Récupérables			8	
- Autres Equipements de Production et d'Exploitation	51 709	5 170	9	46 538
- Équipements Sodaux	0	0	10	0
- Investissement en Cour			11	
- Stocks	10 090 669		12	10 090 669
- Crédances d'Investissement	35 590		13	35 590
- Crédances de Stocks	0		14	0
- Crédances sur Associés et Sociétés Appariées			15	
- Clients	5 942 781		16	5 942 781
- Autres Avances d'Exploitation	552 048		17	552 048
- Disponibilités	380 686		18	380 686
- Comptes Débiteurs du Passif			19	
<b>TOTAL DES COMPTES DE L'ACTIF</b>	<b>115 672 442</b>	<b>8 369 978</b>	<b>23</b>	<b>107 302 464</b>
<b>RESULTATS (Pertes de l'exercice)</b>			24	
<b>TOTAL GENERAL DE L'ACTIF...</b>			25	<b>107 302 464</b>

## P A S S I F

		MONTANTS ( En Dinars)
- Fonds Social		30 832 208
- Réserve Legale		31
- Réserve Obligatoire		32
- Autres Réerves		33
- Plus-Value de Cession à Réinvestir		34 0
- Bénéfices à Réinvestir (Taux réduit)		35 0
- Subventions		36
- Plus-Value de Réévaluation		37
- Autres ( Fonds , Transferts etc.)		38
- Résultats en Instance d'Affectation		39 45 000 000
- Provisions pour Pertes et Charges		40 45 000 000
- Emprunts Bancaires		41
- Autres Emprunts		42 15 048 009
- Comptes courants des Associés		43 22 680
- Fournisseurs		44
- Impôts et Taxes d'exploitation dûs au débiteur pour compte		45 65 520
- Avances Bancaires		46
- Autres Dettes d'exploitation		
- Comptes Créditeurs de l'Actif		
<b>TOTAL GENERAL DU PASSIF.....</b>	<b>48</b>	<b>105 968 418</b>
<b>RESULTATS (Bénéfice de l'exercice).....</b>	<b>49</b>	<b>1 334 046</b>
<b>TOTAL GENERAL DU PASSIF.....</b>	<b>50</b>	<b>107 302 464</b>



TOTAL GENERAL DU PASSIF.....

RESULTATS (Bénéfice de l'exercice).....

TOTAL GENERAL DU PASSIF.....

الملحق رقم (19) : جدول حسابات النتائج لسنة 2009

AU DES COMPTES DE RESULTAT

R U B R I Q U E S	CODE	D E B I T	CODE	C R E D I T
<b>ACTIVITES DE REVENTE EN L'ETAT</b>		( En Dinars)		( En Dinars)
- Ventes de marchandises .....	52		51	
- Marchandises vendues .....				
<b>MARGE BRUTE (51-52)</b>			53	
<b>ACTIVITES DE PRODUCTIONS ET DE PRESTATIONS DE SERVICES</b>				
- Production vendue .....			54	0
- Prestations fournies .....			55	19 057 807
- Production de l'entreprise pour elle même .....			56	
- Transfert de charges de production .....			57	
- Fluctuation de la production stockée .....			58	
- Matières et fournitures consommées .....	59			
- Sous-traitance .....	60	9 461 294		
Commissions - courages - rémunérations diverses .....	61			
Frais et transports .....	62	69 257		
Loyers et charges locatives .....	63			
Entretien et réparations des biens meubles et immobiliers .....	64	0		
Frais de PTT, gaz, électricité, eau .....	65			
Frais de réception .....	66	122 644		
Publicité .....	67			
Frais de déplacement .....	68			
Autres services .....	69			
<b>- VALEUR AJOUTEE (54 à 58 - 59 à 70 )</b>	70			
- Produits divers (y compris dividendes) .....	72		73	9 404 610
Transfert de charges d'exploitation .....			74	
Frais de personnel .....	76	2 633 400	75	6 740
Taxes sur l'activité professionnelle .....	77	381 156		
Versement fortunaire .....	78			
Autres impôts et taxes .....	79	101 394		
Frais financiers .....	80	308 488		
Frais divers (*). .....	81	146 125		
Dotation aux amortissements .....	82	4 500 000		
Dotation aux provisions .....	83			
<b>- RESULTAT D'EXPLOITATION (53 et 73 à 78 - 72 et 76 à 83).....</b>	84		85	1 340 786
- Produits hors exploitation .....			86	
- Charges hors exploitation .....	87	6 740	89	
<b>- RESULTAT HORS EXPLOITATION (86 - 87).....</b>	88	6 740		
<b>- RESULTAT COMPTABLE DE L'EXERCICE (85 et 89 - 84 et 88) .....</b>	90		91	1 334 046
<b>A DEDUIRE :</b> Part non imposable sur plus value de cession d'investissement .....	92			
- Report déficitaire (exercice .....) .....	93			
- Autres déductions (*). .....	94			
<b>A REINTEGRER :</b> Amortissements non déductibles .....	95			
- Provisions non déductibles ou laissées sans emploi pendant l'exercice .....	96			
Autres charges non déductibles .....	97			
Avoir fiscal .....	98			
<b>- RESULTAT FISCAL DE L'EXERCICE (91 et 95 à 98-90 et 92/94).....</b>	99		100	1 334 046

IMPRIMÉ DESTINÉ À L'ADMINISTRATION

N.F 797425-7747004-

Désignation de l'entreprise : *Soc. ESSIDA*  
 Activité : *Transport et logistique*  
 Adresse : *Cité El Gouraud Km 100  
BP 654 Casablanca*

Exercice clos le 31.12.2010

BILAN (ACTIF)

Série G, n°2 2011

ACTIF	N			N - I
	Montants Bruts	Amortissements, provisions et pertes de valeurs	Net	
<b>ACTIFS NON COURANTS</b>				
Ecart d'acquisition - goodwill positif ou négatif				
Immobilisations incorporelles				
Immobilisations corporelles	78618958	77548740	8778817	
Terminis				
Bâtiments				
Autres immobilisations corporelles	57709	5770	46538	
immobilisations en concession				
Immobilisations encours				
Immobilisations financières				
Titres mis en équivalence				
Autres participations et créances rattachées				
Autres titres immobilisés				
Prêts et autres actifs financiers non courants				
Impôts différés actif				
<b>TOTAL ACTIF NON COURANT</b>	78670667	77533317	87737356	
<b>ACTIFS COURANTS</b>				
Stocks et encours				
Créances et emplois assimilés				
Chants				
Autres débiteurs	35590	-	35590	
Impôts et assimilés	356777	-	356777	Comptabilisé aux comptes Comptabilisé à la fin
Autres créances et emplois assimilés				
Disponibilités et assimilés				
Placements et autres actifs financiers courants				
Trésorerie	474558	-	474558	
<b>TOTAL ACTIF COURANT</b>	806365		806365	
<b>TOTAL GENERAL ACTIF</b>	99477032	77533317	87923720	

تابع للملحق رقم (20)

UNIFORME DESTINÉ À L'ADMINISTRATION

N.I.F 197425071470=4= | | | | |

Désignation de l'entreprise : *Benharkat*  
 → *etude*  
 Activité : *Transport Voyageur*  
 Adresse : *C/o Guemar Bus Lodge N° 554  
Constantine*

Exercice clos le **31.12.2012**

**BILAN (PASSIF)**

PASSIF	N	N-1
<b>CAPITAUX PROPRES :</b>		
Capital émis	6773297	
Capital non appelé		
Primes et réserves- Réserves consolidées (1)	17685757	
Ecart de réévaluation		
Ecart d'équivalence (1)		
Résultat net - Résultat net part du groupe (1)	3723562	
Autres capitaux propres - Report à nouveau		
Part de la société consolidante (1)		
Part des minoritaires (1)		
<b>TOTAL I</b>	<b>78800053</b>	
<b>PASSIFS NON-COURANTS :</b>		
Emprunts et dettes financières		
Impôts (différés et provisionnés)		
Autres dettes non courantes		
Provisions et produits constatés d'avance		
<b>TOTAL II</b>		
<b>PASSIFS COURANTS :</b>		
Fournisseurs et comptes rattachés		
Impôts		
Autres dettes		
Trésorerie passif		
<b>TOTAL III</b>		
<b>TOTAL PASSIF (I+II+III)</b>	<b>81723720</b>	

(1) à utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés



الملحق رقم (21) : جدول حسابات النتائج لسنة 2010

N° 654 Constantine

Exercice du	07.07.2010	au	31.12.2010
-------------	------------	----	------------

**COMPTÉ DE RÉSULTAT**

Rubriques	N		N-1	
	DEBIT (en Dinar)	CREDIT (en Dinar)	DEBIT (en Dinar)	CREDIT (en Dinar)
Ventes de marchandises				
Production vendue	Produits fabriqués			
	Prestations de services	28 392 475		
	Vente de travaux			
Produits annexes				
Rabais, remises, ristournes accordées				
Chiffre d'affaires net des Rabais, remises, ristournes	28 392 475			
Production stockée ou déstockée				
Production immobilisée				
Subventions d'exploitation				
I- Production de l'exercice				
Achats de marchandises vendues				
Matières premières	72 072 685			
Autres approvisionnements				
Variations des stocks				
Achats d'études et de prestations de services				
Autres consommations				
Rabais, remises, ristournes obtenus sur achats				
Services extérieurs	Sous-traitance générale			
	Locations			
	Entretien, réparations et maintenance			
	Primes d'assurances			
	Personnel extérieur à l'entreprise			
	Rémunération d'intermédiaires et honoraires	20 000		
	Publicité			
	Déplacements, missions et réceptions			
Autres services				
Rabais, remises, ristournes obtenus sur services extérieurs				
II. Consommations de l'exercice	72 072 685			
III. Valeur ajoutée d'exploitation II-II		76 259 730		
Charges de personnel	3 380 580			
Impôts et taxes et versements assimilés	50 000			
IV. Excedent brut d'exploitation		72 829 750		

M. BELCHARBI  
Commissaire aux comptes  
Comptable Agrée

تابع للملحق رقم (21)

Autres produits opérationnels				
Autres charges opérationnelles	533 754			
Dotations aux amortissements	9183 333			
Provision				
Pertes de valeur				
Reprise sur pertes de valeur et provisions				
<b>V- Résultat opérationnel</b>	<b>3 723 663</b>			
Produits financiers				
Charges financières				
<b>VI- Résultat financier</b>	<b>-</b>			
<b>VII- Résultat ordinaire (V+VI)</b>	<b>3 723 663</b>			
Eléments extraordinaire (produits) (*)	-			
Eléments extraordinaire (charges) (*)	-			
<b>VIII- Résultat extraordinaire</b>	<b>-</b>			
Impôts exigibles sur résultats	-			
Impôts différés (variations) sur résultats	-			
<b>IX- RÉSULTAT NET DE L'EXERCICE</b>	<b>3 723 663</b>			

(\*) À détailler sur état annexe à joindre.

الملحق رقم (22) : قرار لجنة القرض (بنك BEA)

Banque Extérieure d'Algérie



بنك الجزائر الخارجي

DIRECTION DES CREDITS PME/PMI

Alger, LE 19/01/2012

Département Relations Clientèles

TA/LN/N° 09 /12

Agence OUARGLA

DIRECTION

Affaire : [REDACTED]

CCB : [REDACTED]

Objet : Notification de Décision

Après examen de la demande de crédit introduite par la relation d'affaires citée en marge, nous vous informons que le comité de crédit de notre établissement, dans sa séance du 18/01/2012, a décidé de décliner aux motifs suivants :

- Activité réelle (réalisée) non performante
- Absence de plan de charges probant
- Faiblesse des garanties
- Domiciliation chez les confrères

LE DIRECTEUR DES CREDITS PME/PMI

COPIE : Direction Régionale SUD



الملحق رقم (23) : الميزانية المالية (2008/2015)

ANALYSE FINANCIERE ( CLASSEMENT RATIONNEL DE BILANS )

POSTES DE L'ACTIF	Prévisionnel									U=MDA									Prévisionnel							
	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	POSTES DU PASSIF	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	POSTES DE L'ACTIF	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
Valeurs Incorporelles									Fonds social ou personnel	3 235	633	61 113	144 395	144 395	144 395	144 395	144 395									
Investissement encours.									Titres de particip/subventions																	
Terrains & Bâtiments									Réserves légales																	
Matériel et outillage									Autres réserves																	
Matériel de transport	8 619	98 619	98 619	196 519	196 519	196 519	196 519	196 519	Bénéfices antérieurs																	
Équipement de production	52	52	52						Bénéfices de l'exercice	1 985	1 334	3 124	12 387	11 920	14 839	17 838	20 918									
Agencement et installation									Provisions (à caractère de réserve)																	
Equipements sociaux									Primes d'apports																	
<b>IMMOBILISATIONS BRUTES</b>	<b>8 671</b>	<b>98 671</b>	<b>98 671</b>	<b>196 519</b>	<b>TOTAL DES FONDS PROPRES</b>	<b>5 220</b>	<b>2 167</b>	<b>81 923</b>	<b>156 782</b>	<b>168 702</b>	<b>183 541</b>	<b>219 218</b>	<b>243 215</b>													
<b>TOTAL DES AMORTISSET.</b>	<b>3 869</b>	<b>8 370</b>	<b>17 534</b>	<b>39 304</b>	<b>78 608</b>	<b>117 911</b>	<b>157 215</b>	<b>196 519</b>	<b>Total non valeurs</b>																	
<b>IMMOBILISATIONS NETTES (1)</b>	<b>4 802</b>	<b>90 301</b>	<b>81 137</b>	<b>157 215</b>	<b>117 911</b>	<b>78 608</b>	<b>39 304</b>	<b>0</b>	<b>FONDS PROPRES NETS (6)</b>	<b>5 220</b>	<b>2 167</b>	<b>81 923</b>	<b>156 782</b>	<b>168 702</b>	<b>183 541</b>	<b>219 218</b>	<b>243 215</b>									
Créances de stocks									Emprunts bancaires																	
Créances à plus d'1 an	919	36	36						Crédits d'investissements																	
Créances sur associés									Dettes envers les associés																	
<b>VALEURS TEMP/IMMO (2)</b>	<b>919</b>	<b>36</b>	<b>36</b>	<b>0</b>	<b>0</b>	<b>0</b>	<b>0</b>	<b>0</b>	<b>TOTAL FONDS D'EMPRUNTS</b>	<b>0</b>	<b>90 000</b>	<b>0</b>	<b>49 000</b>	<b>39 200</b>	<b>29 400</b>	<b>19 600</b>	<b>9 800</b>									
<b>ACTIF IMMOBILISE (1+2)</b>	<b>5 721</b>	<b>90 337</b>	<b>81 173</b>	<b>157 215</b>	<b>117 911</b>	<b>78 608</b>	<b>39 304</b>	<b>0</b>	<b>FONDS PERMANENTS (6+7)</b>	<b>5 220</b>	<b>92 167</b>	<b>81 923</b>	<b>205 782</b>	<b>207 902</b>	<b>212 941</b>	<b>238 818</b>	<b>253 015</b>									
Fonds De Roulement Positif									<b>Fonds Roulement Négatif</b>	<b>501</b>																
Stocks	1 604	10 091							Fournisseurs et effets à payer																	
Matières et fournitures									Détention pour comptes																	
Produits finis									Avances et acomptes clients																	
Travaux en cours									Créditeurs de services																	
<b>VALEUR EXPLOITATION (3)</b>	<b>1 604</b>	<b>10 091</b>	<b>0</b>	<b>0</b>	<b>0</b>	<b>0</b>	<b>0</b>	<b>0</b>	Dettes de stocks et avances																	
Créances de stock									Dettes d'exploitation																	
Avances pour compte									Impôts et taxes																	
Avances d'exploitation	208	552	336						Autres (Org sociaux, personnel)																	
Clients & Factures à établir	3 423	5 943							Comptes créditeurs de l'actif																	
<b>TOTAL CREANCES (4)</b>	<b>3 631</b>	<b>6 495</b>	<b>336</b>	<b>0</b>	<b>0</b>	<b>0</b>	<b>0</b>	<b>0</b>	<b>Bénéfice à distribuer</b>																	
<b>ACTIF CIRCU A FIN (3+4)</b>	<b>5 235</b>	<b>16 586</b>	<b>336</b>	<b>0</b>	<b>0</b>	<b>0</b>	<b>0</b>	<b>0</b>	<b>PASSIF CIRCUL FINANCANT</b>	<b>5 964</b>	<b>15 137</b>	<b>0</b>	<b>0</b>	<b>0</b>	<b>0</b>	<b>0</b>	<b>0</b>									
B.F.R NEGATIF									<b>B.F.R POSITIF</b>																	
Comptes bancaires									Avances bancaires																	
Comptes postaux									Effets financiers																	
Caisse									Tombées CMT																	
Régies et accréditifs									Escompte Papier Commercial																	
<b>TOTAL DISPONIBLE (5)</b>	<b>228</b>	<b>381</b>	<b>414</b>	<b>48 568</b>	<b>89 991</b>	<b>134 334</b>	<b>199 515</b>	<b>253 016</b>	<b>TOTAL DETTES FINANCIER</b>	<b>0</b>	<b>0</b>	<b>0</b>	<b>0</b>	<b>0</b>	<b>0</b>	<b>0</b>	<b>0</b>									
ACTIF CIR.+DISPO ( 3+4+5 )	5 463	16 967	750	48 568	89 991	134 334	199 515	253 016	TOTAL DES DETTES C.T (8+9)	5 964	15 137	0	0	0	0	0	0									
TRESORERIE NEGATIVE									<b>TRESORERIE POSITIVE</b>																	
Total Général	11 184	107 304	81 923	205 783	207 902	212 942	238 819	253 016	Total Général	11 184	107 304	81 923	205 782	207 902	212 941	238 818	253 016									
Déférence	0	0	0	1	0	1	1	1																		